وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية / كلية الآداب

قسم اللغة العربية

تفريع القاعدة الصرفية

عند الرَّضيِّ الأستراباذيّ (ت٦٨٨هـ) في شَرْحهِ على شافيةِ ابن الحاجب

رسالة تقدمت بها الطالبة

منـاهل شهيـد حسيـن الحسّــاني

إلى مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية

وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير

في اللغة العربية وآدابها / لغة

بإشـــراف

أ. د. شُــكران حمد شلاكة المالــكي

١٤٤١هـ ٢٠٢٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

صدق الله العليُّ العظيم

الإسراء : ﴿٢٤﴾

الإهـــــــــداء

إلى سكان قلبي ...

رجل الكفاح

القلب النابض

براعم الحب

أدامكم الرحمن

إلى شهداء ثورة تشرين الأول ... أُهدي هذا العطاء

مناهل

المحتويـات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ–ت
التمهيد	١–١٠
حد القاعدة والفرع وأسباب التفرع عند الرضي	١
القاعدة لغة	١
اصطلاحاً	٢
الفرع لغة	٣
اصطلاحاً	٤
أسباب التفرع عند الرضي	٥–١٠
الفصل الأول : عدمُ تساوق القاعدة الفرعية مع القاعدة العامة	١١–٧١
المبحث الأول : عدمُ التساوق في الإجراء والتصور	١١–٣٣
١–النسب إلى قُرّاء	١١–١٥
٢–النسب إلى ماكانت واوه رابعة أو خامسة	١٥–١٨
٣–قلب الواو ياءً مع تحصنها بالإدغام	١٨–٢١
٤–قلب الواو الفاً في المضارع من الأجوف الواوي	٢١–٢٧
٥–ماكانت عينه أو لامه حرفاً حلقياً	٢٨–٣٣
المبحث الثاني : عدم التساوق في الإجراء فقط	٣٤–٥٣
١–النسب إلى شاء	٣٤–٣٧
٢– النسب إلى فَعِيل و فُعَيْل	٣٨–٤٣
٣–تحريك الساكن الأول إذا كان تحريك الساكن الثاني ينقض الغرض	٤٤–٤٨
٤–إبدال التاء طاء	٤٨–٥٣
المبحث الثالث :تساوق القاعدة الفرعية مع القاعدة العامة في التصور	٥٤–٧١
١–إبدال الواو تاءً	٥٤–٥٧
٢–صيغة (فِعُل)	٥٨–٦٠
٣–إمالة الألف في (أنَّى) و (متى)	٦٠–٦٣
٤–إمالة الألف المنقلبة عن حرف مكسور	٦٣–٦٧

الموضوع	الصفحة
٥- تصغير الاسم الخماسي	٦٧-٧١
الفصل الثاني : تساوق القاعدة الفرعية مع القاعدة العامة في الإجراء	٧٢-١١٩
المبحث الأول : التساوق في الإعلال أ- الإعلال بالقلب	٧٢-٩٢
١-قلب الألف واواً	٧٢-٧٧
٢-قلب الواو ياء	٧٧-٨٢
٣-قلب الواو همزة في الواوين المجتمعتين في أول البنية	٨٢-٨٦
٤-قلب التنوين الفاً	٨٧-٩٢
ب- الإعلال بنقل الحركة	٩٣-١٠٨
١-الحمل على الفعل المزيد (استروح)ونظائرها	٩٣-٩٦
٢-حمل الأصل على الفرع	٩٦-١٠٢
٣-حمل الفرع على الأصل	١٠٢-١٠٨
المبحث الثاني : الحذف	١٠٩-١١٩
١-حذف التاء في (أخت) عند النسب	١٠٩-١١٣
٢-حذف الصائت القصير (جواز حذف الفتحة من مضارع اقتتل – يقتتل)	١١٣-١١٩
الفصل الثالث : تفريع القاعدة لأسباب مختلفة	١٢٠-١٧٤
المبحث الأول : تفريع القاعدة لرفع اللبس	١٢٠-١٢٨
١-معرفة الحرف الأصلي في البنية	١٢٠-١٢٣
٢-جوازالإدغام في (وطد) و (وتد) ونظائرهما	١٢٣-١٢٨
المبحث الثاني : تفريع القاعدة للجواز	١٢٩-١٤٥
١-جواز الإدغام والإظهار في (حيي)	١٢٩-١٣٣
٢-جواز عدم الإدغام في (اذدكر)	١٣٣-١٣٨
٣-جمع أَفْعَل على (فُعْل) و (أفاعِل)	١٣٨-١٤٢
٤-جواز الفتح في الوكالة	١٤٣-١٤٥
المبحث الثالث : تفريع القاعدة للفرق بين الاسم والمصدر	١٤٦-١٥١
المبحث الرابع : تفريع القاعدة للحمل	١٥٢-١٥٨

الموضوع	الصفحة
١-حمل اللازم على المتعدي	١٥٢-١٥٤
٢-حمل فعل بفتح العين وضمها على فَعِلَ	١٥٤-١٥٨
الخاتمة	١٥٩-١٦٠
قائمة المصادر والمراجع	١٦١-١٧٤
الملخص باللغة الانكليزية	A-A

المُقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لله ربِّ العالمين نشكرُهُ على نعمِهِ الكثيرة التي لا تُعَدُّ ولا تُحصى وبِهِ نستعين ، والصلاة والسلام على أشرفِ الخلقِ والمرسلين حبيب إله العالمين محمد بن عبد الله وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين وعلى أصحابه الغرِّ الميامين .

أمّا بعدُ ؛..

من أهم علوم العربية ، علم النحو ، وعلم الصرف ، و علم الأصوات ، وعلم المعجم . وقد شغل موضوع الأصل والفرع حيّزاً من الفكر النحوي والصّرفي فألّف علماء العربية فيه الكتب وتناوله الباحثون في مجالات شتى ، ونظرًا لأهمية هذا الموضوع ، أشارت عليّ الدكتورة شكران حمد المالكي مشكورةً بدراسة موضوع " تفريع القاعدة الصرفية عند الرضي(ت٦٨٨هـ) في شرحه على شافية ابن الحاجب " فكان الموضوع جديرًا بالدراسة والبحث ، وكان من نعم الله عليّ أنّها هي التي أشرفت على هذا البحث ، وبفضل إشاراتها العلمية وإرشاداتها السديدة سُجِّل البحث بعد أنْ وافق عليه أساتذة قسم اللغة العربية .

ومن المصاعب التي واجهتني في رحلة البحث ، الظروف الأمنية الصعبة جدًا التي يمّر بها البلد ، وصعوبة الوصول إلى المكتبات ، والعثور على المصادر والمراجع الضرورية للبحث، وإنّي لأحمد الله الذي أعانني على تجاوز هذه الصعاب ، ومكنني من إنجاز البحث في المدّة المقرّرة ، على الرغم من تلك المصاعب .

وقد اعتمدت في هذه الرسالة عددًا كبيرًا من المصادر والمراجع اذكر منها :- كتاب سيبويه(ت١٨٠هـ) ، والأصول لابن السرّاج(ت٣١٦هـ)، والمقتضب للمبرد(ت٢٨٥هـ) ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي(ت٣٦٨هـ) ، والتعليقة على

كتاب سيبويه للفارسي(٣٧٧هـ) ، والمنصف لابن جني(٣٩٢هـ) ، والمقتصد الجرجاني(٤٧١هـ) ، المفصل للزمخشري(٥٣٨هـ) ، وشرح المفصل لابن يعيش(٦٤٣هـ) ، والممتع في التصريف لابن عصفور(٦٦٩هـ) ، وشرح الكافية للأستراباذي(٦٨٨هـ) ، ، وغيرها كثير من المصادر والمراجع .

وقد وزّعت فصول الرسالة بحسب التساوق وعدمه بين القاعدة العامة والقاعدة الفرعية في الإجراء والتصور ، لذا جعلت الرسالة موزّعة على تمهيد وثلاثة فصول على النحو الآتي :-

جاء التمهيد بعنوان :"حد القاعدة والفرع وأسباب التفرع عند الرضي" .

وتناولت في الفصل الأوّل: " عدمُ تساوق القاعدة الفرعية مع القاعدة العامة " وتضمّن هذا الفصل ثلاثة مباحث درست في المبحث الأوّل: عدمُ التساوق في الإجراء والتصور. أمّا المبحث الثاني فدرست فيه : عدم التساوق في الإجراء فقط .

أمّا المبحث الثالث فتناولت فيه تساوق القاعدة الفرعية مع القاعدة العامة في التصور.

ودرست في الفصل الثاني: " تساوق القاعدة الفرعية مع القاعدة العامة في الإجراء " وتضمّن هذا الفصل مبحثين . جاء المبحث الأوّل بعنوان: " التساوق في الإعلال ". أمّا المبحث الثاني فقد جاء بعنوان " الحذف " .

ودرست في الفصل الثالث :" تفريع القاعدة لأسباب مختلفة " . وجاء هذا الفصل في أربعة مباحث درست في المبحث الأوّل " تفريع القاعدة لرفع اللبس " ، أمّا المبحث الثاني فدرست فيه " تفريع القاعدة للجواز "، وتناولت في المبحث الثالث " تفريع القاعدة للفرق بين الاسم والمصدر ".

أمّا المبحث الرابع فهو بعنوان :" تفريع القاعدة للحمل " . ثم ختمت الرسالة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها وجاء بعدها المصادر والمراجع التي ٱعتمدتها في الرسالة .

ويطيب لي في نهاية هذا التقديم أن أتقدم بالشكر الجزيل لكلِّ من مدّ يد العون في انجاز هذا العمل ، فإني اذكر بالفضل والعرفان أستاذي الفاضل الدكتور حيدر حبيب حمزة لما أبداه من عناية حاذقة في تصحيح كتاباتي الأولية وتوجيه مسار منهجي العام وإرشادي إلى افضل الطرائق سواء في تنظيم المتن أم في ترتيب الأفكار والى كل ذي فضل يذكر فيشكر.

وبعد فإنّي أسأل الله . سُبحانه وتعالى . أنْ أكون قد وُفقت في ما كتبتُ ، وأنْ يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم .

والحمد لله ربّ العالمين

الباحثة

مناهل شهيد حسين الحسّاني

التمهيد

أ - حدّ القاعدة والفرع أسباب التفرع عند الرضي

١- القاعدة لغة واصطلاحا

٢- الفرع لغة واصطلاحا

أ-حدّ القاعدة والفرع وأسباب التفرع عند الرضي:

-القاعدة لغةً واصطلاحًا :

١-القاعدة لغةً

أجمع علماء المعاجم اللغويّة على أنَّ القاعدة هي أصل الشيء وأساسه ، فعرفها الخليل (ت١٧٥هـ) بقوله : ((والقواعدُ: أساسُ البيت، الواحدةُ قاعِد وقياسُه قاعدة بالهاء...))[١]

وحدها ابن دريد (ت٣٢١هـ) : ((وقواعد الْبَيْت: أساسه وأصول حيطانه، الْوَاحِدَة قَاعِدَة...)).[٢]

وتابعهم ابن فارس (ت٣٩٥هـ) ، إذ قال: ((وَقَوَاعِدُ الْبَيْتِ: أَسَاسُهُ. وَقَوَاعِدُ الْهَوْدَجِ: خَشَبَاتٌ أَرْبَعٌ مُعْتَرِضَاتٌ فِي أَسْفَلِهِ...)).[٣]

وقال الجوهري (ت٣٩٨هـ):((وقواعِدُ البيت: اساسه. وقواعِدُ الهودج: خشبات أربع معترضات في أسفله...)).[٤]

وقال ابن منظور (ت٧١١هـ): ((والقاعِدَةُ: أَصلُ الأُسِّ، والقَواعِدُ: الأساسُ، وقواعِد الْبَيْتِ إِساسُه)).[٥]

---

[١] العين :١/١٤٣، (قعد)

[٢] جمهرة اللغة: ٢/٦٦٢ ،(قعد) .

[٣] مقاييس اللغة :٥/١٠٩ ، (قعد).

[٤] تاج اللغة وصحاح العربية: ٢/ ٥٢٥، (قعد) .

[٥] لسان العرب: ٣/٣٦١ ، (قعد).

ولم يبتعد عنهم الزبيدي (ت١٢٠٥هـ): ((والقاعِدَة أَصْلُ الأُسِّ. والقَوَاعِدُ الأَسَاسُ وقَوَاعِدُ الْبَيْت أَسَاسُه، وَقَالَ الزَّجّاج: القَوَاعِد: أَساطِينُ البِنَاءِ الَّتِي تَعْمِدُه، وقولُهم: بَنَى أَمْرَه على قَاعِدَةٍ، وقَوَاعِدَ، وقاعدَةُ أَمْرِك وَاهِيَةٌ، وتَرَكوا مقاعِدَهم: مَرَاكِزَهم، وَهُوَ مَجازق، وقواعِدُ السَّحاب: أُصولُها المُعْتَرِضة فِي آفَاق السماءِ، شُبِّهَتْ بقواعِدِ البِنَاءِ، قَالَه أَبو عُبَيْدٍ، وَقَالَ ابنُ الأَثير: المُرَاد بالقواعِدِ مَا اعترَضَ مِنْهَا وسَفَلَ، تَشْبِيهاً بقَوَاعد البِنَاءِ...)).(١)

ونخلص إلى أنَّ المعنى اللغوي للقاعدة لايخرج عن الأساس أو الأصل الذي يُبنى عليه الشيء وينتج عنه الفرع .

٢-القاعدة في الاصطلاح

لم يبتعد مفهوم القاعدة الأصطلاحي عن مفهومها اللغوي فهي الأصل الذي تتفرع منه الجزئيات ، إذ عرفها الجرجاني (ت٨١٦هـ) بقوله : ((القاعدة: هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها.)).(٢)

وقال عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ) : ((القاعدة: ما يقعد عليه الشيء، أي يستقر ويثبت. وعرفا: قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها...)).(٣)

وفصّل ابو البقاء الحسيني القول فيها (ت١٠٩٤هـ) إذ قال: ((الْقَاعِدَة : كل قَاعِدَة فَهِيَ أصل للَّتِي فَوْقهَا))[٤] وقال ايضًا: ((وَالْقَاعِدَة، اصْطِلَاحا: قَضِيَّة كُلية من حَيْثُ اشتمالها بِالْقُوَّةِ على أَحْكَام جزئيات موضوعها، وَتسَمى فروعا، واستخراجها مِنْهَا تَفْرِيعا كَقَوْلِنَا: كل

(١) تاج العروس:٩/٦٠ .(قعد)

(٢) التعريفات: ١٧١ .

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف :٢٦٦ .

(٤) الكليات: ٧٠٢.

إِجْمَاع حق وَالْقَاعِدَة: هِيَ الأساس وَالْأَصْل لما فَوْقهَا، وَهِي تجمع فروعا من أَبْوَاب شَتَّى...)).[1]

وقال في موضع آخر : ((وَالْأُصُول من حَيْثُ إِنَّهَا مبْنى وأساس لفرعها سميت قَوَاعِد.)).[2]
و أوضح القول فيها د. احمد مختار عمر: ((قعَّد اللُّغةَ ونحوَها: وضع لها قواعدَ يعمل بموجبها.)).[3]

وقال د. تمام حسان: ((نقرأ احياناً عن "القواعد الأصلية" والقواعدالفرعية " فنفهم بالقاعدة الأصلية (أو قاعدة الأصل ، أو أصل القاعدة) تلك القاعدة السابقة على القيود والتعريفات كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ وتقدم الفعل على الفاعل ...)).[4]

-الفرع لغة واصطلاحا:

١-الفرع لغةً

جاء في جمهرة اللغة أن مفهوم الفرع هو أعلى كلّ شيء أي جزءٍ من قاعدة أو أصل ، قال : ((والفَرْع: أَعلَى كل شَيْء، وَالْجمع فروع. وفَرْع الْمَرْأَة: شَعرها. وَامْرَأَة فَرْعاء: كَثِيرَة الشَّعَر... وفَرَعْتُ الرجلَ بِالسَّيْفِ أَو الْعَصَا، إِذا فَرَعْتَ بِهِ رأسَه، أَي علوتَه بِهِ. وفَرَعْتُ الْجَبَل، إِذا صرت فِي ذِروته. وأفرعتُ فِي الْوَادي، إِذا انحدرت فِيهِ.)).[5]

---

[1] نفسه : ٧٢٨ .
[2] الكليات :١٢٢ .
[3] معجم اللغة العربية المعاصرة (د.احمد مختار عمر):١٨٤١/٣.
[4] الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب :١٢٣ ، وينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي(د.حسن خميس الملخ) :٢٠.
[5] جمهرة اللغة :٧٦٧/٢ .

وتابعه ابن فارس إذ قال : (((فَرَعَ) الْفَاءُ وَالرَّاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى عُلُوٍّ وَارْتِفَاعٍ وَسُمُوٍّ وَسُبُوغٍ. مِنْ ذَلِكَ الْفَرْعُ، وَهُوَ أَعْلَى الشَّيْءِ. وَالْفَرْعُ: مَصْدَرُ فَرَّعْتُ الشَّيْءَ فَرْعًا، إِذَا عَلَوْتَهُ. وَيُقَالُ: أَفْرَعَ بَنُو فُلَانٍ، إِذَا انْتَجَعُوا فِي أَوَّلِ النَّاسِ. وَالْفَرَعُ: الْمَالُ الطَّائِلُ الْمُعَدُّ. وَالْأَفْرَعُ: الرَّجُلُ التَّامُّ الشَّعَرِ، وَقَدْ فَرِعَ.)).(١)

وقال الجوهري: ((فرع كل شيء: أعلاه. ويقال: هو فرْعُ قومه، للشريف منهم. والفَرْعُ أيضاً: الشَعْرُ التامُّ. والفَرْعُ أيضاً: القوسُ التي عُمِلَتْ من طرف القضيب. يقال: قوس فرع، أي غير مشقوق. وقوس فلق، أي مشقوق.)).(٢)

وقال الزبيدي: ((فَرْعُ كلِّ شيءٍ: أَعْلَاهُ، والجمعُ: فُروعٌ، لَا يُكَسَّرُ على غيرِ ذَلِك، وَفِي الحَدِيث: أيُّ الشجَرِ أَبْعَدُ من الخارِف قَالُوا: فَرْعُها، قَالَ: وَكَذَلِكَ الصَّفُّ الأوّل. منَ المَجاز: الفَرْعُ من القومِ: شَرِيفُهم، يُقَال: هُوَ من فُروعِهم، أَي من أَشْرَافِهم. الفَرَعُ: المالُ الطائلُ المُعَدُّ، ووَهِمَ الجَوْهَرِيّ فحرَّكَه.)).(٣)

نخلص إلى أن معنى الفرع لغة هو مايكون أعلى الشيء أي يكون له أصل يخرج منه .

٢-الفرع اصطلاحاً :

الفرع هو يتكون من أصل يستند عليه أوما يبنى على غيره ، قال الجرجاني : ((الفرع: خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يبنى على غيره.)).(٤)

والفرع هو ما علا الشيء أي الأصل ، قال عبد الرؤوف المناوي: ((الفرع: من كل شيء أعلاه، وهو ما يتفرع من أصله، ومنه يقال فرعت من هذا الأصل مسائل فتفرعت أي استخرجت فخرجت. والفرع عرفا: ما اندرج تحت أصل كلي.)).(١)

---

(١) مقاييس اللغة :٤٩١/٤ .

(٢) تاج اللغة وصحاح العربية: ١٢٥٦/٣ ، (فرع).

(٣) تاج العروس:٤٨٠/٢١ ، (فرع).

(٤) التعريفات:١٦٦ .

وسماه التهانوي (ت١١٥٨هـ) بـ (المقيس) والأصل (المقيس عليه) قال : ((الفرع ... بالفتح وسكون الراء لغة الغصن. وشرعا هو المقيس والمقيس عليه هو الأصل.)).(٢)

ونصّ د. احمد مختار عمر على أنَّ الفرع يفيد أقسام المسألة وفروعها ، قال: ((ما يتفرَّع من غيره، يقابله أصل "فروع المسألة: أقسامها...)).(٣)

ب – أسباب تفرّع القاعدة عند الرضي :

عبّر القدماء بمصطلح (الأصل) ويراد به القاعدة الأصلية أو العامة (٤)، وهي الأساس الذي يبنى عليه الشيء ؛ ويخرج عنه الفرع ، وهذا المصطلح نشأ وترعرع عند الفقهاء والأصوليين ، لاستنباط الاحكام الشرعية من الادلة التفصيلية.(٥)

ثم أخذ النحويون هذا المصطلح (الأصل والفرع) ، قال الخليل : ((والألف التي في اسْحَنْكَكَ واقشَعَرَّ واسْحَنْفَرَ واسْبَكَرَّ ليستْ من أصل البناء))[٦].

وقال سيبويه (ت١٨٠هـ): ((اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلام وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك))(٧) ، فقوله " مما يحذفون الكلام " يراد به القاعدة الفرعية ، وقوله " كان اصله " يراد به القاعدة العامة[١].

---

(١) التوقيف على مهمات التعاريف : ٢٥٩/١ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم :١٢٦٠/٢ .

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة :١٦٩٥/١ .

(٤) ينظر: نظرية النحو العربي :١٣٠ .

(٥) ينظر: معجم لغة الفقهاء : ٧١ .

(٦) العين :٤٩/١ .

(٧) كتاب سيبويه : ٢٤/١ ، وينظر : شرح كتاب سيبويه (ابو علي الفارسي) : ١٦/١ ، والتعليقة على كتاب سيبويه :٩٧/١

وتظهر ثنائية (الأصل والفرع) عند المبرد(ت ٢٨٥هـ) في معنى (ما) بين اسميتها ومصدريتها ، قال : ((فَإِن أردْت ب (مَا) معنى الذى، فَذَاك مَا لَيْسَ فِيهِ كَلَام؛ لِأَنَّهُ الْبَاب وَالْأَكْثَر، وَهُوَ الأَصْل، وَإِنَّمَا خُرُوجهَا إِلَى الْمصدر فرع)).(٢)

وكذلك عند ابن السراج قال (ت٣١٦هـ):((لأن الأصل للمفرد، والجملة فرع ولا ينبغي أن تقدم الفرع على الأصل إلا في ضرورة شعرهم)).(٣)

ونراه واضحاً جلياً عند ابن جني (ت٣٩٢هـ) : ((وذلك أن الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوغ حمل الأصول عليها.)).(٤) ، فنصه يكشف عن اهمية الفروع وقوتها إذا تمكنت إذ تقوى على الأصول .

وميز العكبري (ت٦١٦هـ) بين مصطلحي (الأصل والفرع) في السياق النحوي والصرفي والسياق الفقهي بقوله : ((وأمّا الفرعُ والأصلُ: فهما في هذه الصِّناعة غيرهما في صناعةِ الأَقِيسَةِ الفِقْهِيّةِ، فالأصل هاهُنا يُراد به الحُروف المَوضوعة على المَعنى وَضْعًا أوّليًا، والفَرْعُ لَفظٌ توجدُ فيه تِلكَ الحُروف مع نوعِ تغييرٍ ينظمُّ إليه مَعنى زائدٌ على الأصلِ)).(٥)

ويظهر هذا المصطلح (الأصل والفرع) كثيرا عند الرضي (ت٦٨٦هـ) إذ تتفرع القاعدة الأصلية أو العامة أحياناً لفروع متعددة ولها أسباب يمكن إجمالها بالآتي :

---

(١) ينظر : ظاهرة التفريع في القران الكريم دراسة نحوية ودلالية (رسالة ماجستير) :٥ .

(٢) المقتضب : ٢٠١/٣

(٣) الأصول: ٦٢/٢

(٤) الخصائص: ١٨٥/١ .

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين : ١/ ١٤٤ .

١- تتفرع القاعدة الأصلية لغرض الخفة ورفع الثقل ومصداقه فيما كان حلقي العين أو اللام في الفعل المضارع الأجوف فإنَّه يكون على وزن (يَفْعَل): ((فيعلم بفتح عين الماضي فرعية فتح عين المضارع...)).[١] ، وقوله : ((... وايضاً فتحنا هناك لتعديل الحلقية بخفة الفتحة)).[٢] ، وتتفرع القاعدة كذلك نتيجة الثقل الحاصل عند اجتماع واوين في أول الكلمة نحو (ووري) بقلب اولهما همزة ، و (وولج) بقلب اولهما تاء ، قال : ((...وربما فروا من اجتماع الواوين في أول الكلمة بقلب أولاهما تاء كما في تَوْرَاة وتَوْلج)).[٣]

٢- تتفرع القاعدة الأصلية مراعاةً للسياق الصوتي ، ومصداقه أنَّ الأصل في التقاء الساكنين أن يحرك الساكن الأول ، ولكن اذا كان تحريك الساكن الاول نقضاً للغرض فأنه يعدل عنه الى تحريك الساكن الثاني كما في (انْطَلِق) قال : ((يعني إذا لم يكن الأول مدة حرك الاول، إلا إذا حصل من تحريك الأول نقض الغرض، وهذا في الفعل فقط، نحو انْطَلْقِ، وأصله انْطَلِقْ أمر من الانطلاق، فشبه طَلِق بكَتِفٍ في لغة تميم، فسكن اللام، فالتقى ساكنان، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضاً للغرض وكذا الكلام في لَمْ يَلْدَهُ)).[٤]

٣- رفع الالتباس كما في(وطد) و (وتد) قال : ((أقول: إذا اجتمع من المتقاربة شيئان: فإن كانا في كلمتين نحو مَنْ مِثْلك فإنه يدغم أحدُهما في الآخر، ولا يُبالَيَ باللبس لو عرض ... وإن كانا في كلمة: فإن تحركا وألبس الإدغامُ مثالاً بمثال لم يدغم، كما في

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١٢١/١ .
[٢] نفسه:١٢٢/١ .
[٣] نفسه: ٧٦٨٠/٣ .
[٤] نفسه: ٢٣٢/٢_٢٣٨.

وَطَدَ : أي أحكم، ووتَدَ: أي ضرب الوَتِد، وكذا في الاسم، نحو وَتِدٍ، وإن لم يُلْبس جاز الإدغام نحو ازَّمَّلَ فِي تَزَمَّلَ، لأن افَّعَّل – بتضعيف الفاء والعين – ليس من أبنيتهم، بل لا يجئ إلا وقد أُدغم في فائه تاء تَفَعَّلَ كاثَّرَّك وازَّمَّلَ، ومن ثم لا تقول: اقَّطَعَ واضَّرَبَ)) [١] ، اذا لوادغم الحرفان المتقاربان فتقول (ودّ) فإنه سيلتبس المعنى بين (وطد) و (وتد) ، وقال ايضاً في ما كان حلقي العين أو اللام : ((أما إن كان لام الأجوف اليائي أو عين الناقص اليائي – حلقياً، نحو شاء يشاء وشاخ يَشِيخُ وَسَعَى يسعى وَبَغَى يَبْغى فلم يلزم كسر عين المضارع فيهِ كما لزم في الصحيح كما رأيت، وكذا إن كان عينُ الناقص الواويِّ حلقيًّا نحو شَأَى يَشْأَى – أي: سبق– ورَغا يرْغُو لم يلزم ضمُّ عين مضارعه كما لزم في الصحيح على ما رأيت، وذلك لأن مراعاة التناسب في نفس الكلمة بفتح العين للحلقي، كما ذكرنا، مساويةٌ للاحتراز من التباس الواوي باليائي...)).[٢]

إذ القاعدة العامة أن يكون المضارع (يَفْعُل) أو (يَفْعِل) وفرّعها الرضي بفتح العين من (يَفْعَل) خشية التباس الواوي باليائي.

٤- يكون التفريع أحيانا لوجه فيه جائز ، نحو الجواز في فتح الفاء من المصدر الذي عى زنة (فِعالة) ، قال الرضي : ((الغالب في الحِرَف وشبهها من أي باب كانت الْفِعَالَة بالكسر، كالصِّيَاغة، وَالحِيَاكة، والخِياطة، والتجارة، والإمارة وفتحوا الأول جوازاً في بعض ذلك، كالوَكالة والدَّلالة والولاية)).(٣)

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):٢٧٦/٣ .

[٢] نفسه : ١٢٦/١ .

[٣] نفسه : ١٥٣/١ .

٥- يأتي التفريع غالبا لبيان الفرق بين الاسم والمصدر إذ يبدل أول حرفي التضعيف ياء فيما جاء على وزن (فِعَّال) من الاسماء للفرق بينه وبين المصدر أما اذا جاء مختوما بالتاء فانه لايبدل أحد حرفي التضعيف قال : ((وأبدلوا أيضاً من أول حرفي التضعيف في وزن فِعَّال، إذا كان اسماً، لا مصدراً، ياء، نحو ديماس وديباج ودينار وقيراط وشيراز، فيمن قال: دَمَاميس وَدَبَابيج ودنانير وقراريط وشراريز، وهذا الإبدال قياس، إذ لا يجئ فِعَّال غير المصدر إلا وأول حرفي تضعيفه مبدل ياء، فرقاً بين الاسم والمصدر، ولا يبدل في المصدر نحو كذّب كذَّاباً...)).[١]

٦- ولعلَّ من أسباب التفريع ماهو قائم على أثرٍ لهجي منها قال الرضي : ((يعني إذا لم يكن الأول مدة حرك الأول، إلا إذا حصل من تحريك الأول نقض الغرض، وهذا في الفعل فقط، نحو انْطَلْقِ، وأصله انْطَلِقْ أمر من الانطلاق، فشبه طَلِق بكَتِفٍ في لغة تميم، فسكن اللام، فالتقى ساكنان، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضاً للغرض وكذا الكلام في لَمْ يَلْدَهُ)).[٢]

٧- عدم اطّراد القاعدة العامة مع الفرعية لغرض معرفة الحرف الأصلي من الزائد مثل لفظة (مُوَيه) قال الرضي : ((وبكونه فرعاً والحرف زائد " أي بكون لفظٍ فرعاً للفظ، كما أن المصغر فرع المكبر، وفي مكان حرفٍ في الأصل حرفٌ في الفرع يمكن أن يكون بدلاً منه كما أن واو ضويرب بدل من ألف ضارب، أو يكونَ حرفُ الأصل بدلاً من حرفِ الفرع، كما أن ألف ماء وهمزته بدلان من الواو والهاء اللذين في مُوَيْه، فأنت بفرعية لفظ للفظ ومخالفة حرفِ أحدهما لحرف الآخر لا تعرف إلا أن أحدهما بدل من الآخر ولا تعرف أيُّهما بدل من الآخر، بل معرفة ذلك موقوفة على شئ آخر، وهو أن

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):٣/٢١١ .

[٢] نفسه :٢/٢٣٨

يُنْظر في الفرع، فإن زال فيه موجب الإبدال الذي في الأصل كما زال في مُوَيْه علّة قلب الواو ألفاً بانضمام ما قبلها، وعلّة قلب الهاء همزة – وهي وقوع الهاء التي هي كحرف العلة بعد الألف التي كالزائدة – عرفت أن حرف الفرع أصل، وإن عرض في الفرع علّة الإبدال التي لم تكن في الأصل كما عرض بضم فاء ضُوَيْرِب علة قلب ألف ضارب واواً عرفت أن حرف الفرع فرع ، قوله " وبكونه فرعاً " أي: بكون لفظه فرعاً " والحرف زائد ": أي الحرف الذي هو مبدل منه زائد كألف ضارب قوله " وهو أصل " أي: الحرف المبدل منه أصل كواو مويه وهائه، ولا شك في انغلاق ألفاظه ههنا قوله " وبلزوم بناء مجهول " أي: يعرف الإبدال بأنك لو لم تحكم في كلمة بكون حرف فيها بدلاً من الآخر لَزِمَ بناء مجهول)).[1]

٨- يكون التفريع لغرض الحمل مثل حمل (فَعَل و فَعُل) على (فَعِل) في الصفة المشبهة ، قال الرضي : ((أقول: إنما يكثر الصفة المشبهة في فَعِلَ لأنه غلب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحلي ، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها، والصفة المشبهة ...قوله " وتجئ من الجميع " أي: من فَعِل، وإنما قال هذا ليدخل فيه نحو جَاعَ يجوع ونَاعَ ينوع ، وما يجئ من غير باب فَعِل – بكسر العين – بمعنى الجوع والعطش قليل، وهو محمول على باب فَعِل، كما حُمِلَ مَلآْن وَقُرْبَان عليه...)).[2]

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :١٩٨/٣.

[2] نفسه :١٥١/١.

الفصـــل الأول

عدم تساوق القاعدة الفرعية مع القاعدة العامة

المبحــــث الأول

عدم التساوق في الإجراء والتصور

١- النسب إلى (قُرّاء).

٢- النسب إلى ما كانت واوه رابعة أو خامسة .

٣- قلب الواو ياءً مع تحصنها بالإدغام .

٤- قلب الواو ألفاً في المضارع من الأجوف الواوي .

٥- ماكانت عينه أو لامه حرفاً حلقياً

١-النسب الى (قُرّاء)

ذكر سيبويه (ت١٨٠هـ) القاعدة القياسية في النسب الى ماكانت همزته أصلية إذْ ذهب إلى أنَّ الهمزة تبقى على حالها معبراً عنها بقوله " تقره على حاله"، قال سيبويه: ((واعلم أنك إذا أضفت إلى ممدود منصرف فإن القياس والوجه أن تقره على حاله؛ لأن الياءات لم تبلغ غاية الاستثقال، ولأنَّ الهمزة تجري على وجوه العربية غير معتلة مبدلة. وقد أبدلها ناسٌ من العرب كثيرٌ على ما فسَّرنا، يجعل مكان الهمزة واواً. وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز، كما كان فيما كان بدلاً من واو أو ياء، وهو فيها قبيح. وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز مثل قراء ونحوه)).[1]

يكشف هذا النص عن الاتي :

١-إنَّ الهمزة المكسورة مع ياء النسب لم تكن بغاية الثقل ، ويبدو انّها ((...لم تبلغ غاية الاستثقال ...)) لعروض الكسرة وياء النسب .

٢-عامل سيبويه الهمزة معاملة الحرف الصحيح بقوله ((...تجري على وجوه العربية غير معتلة مبدلة...)).

٣-إنَّ إبدال الهمزة الأصلية واوًا عند النسب نُسب الى ناس لم يحددوا "ناس من العرب " ووصفت بالكثرة .

٤-وصف سيبويه إبدال الهمزة الأصلية واوًا أو ياء عند النسب بالجائز وقد نعت هذا الجائز بالقبيح .

وقال المبرد(ت٢٨٥هـ): ((فَإِن كَانَ منصرفا وحروفه أصل فَالْوَجْه إِقْرَار الْهمزَة وَذَلِكَ قَوْلك فى النّسَب إِلَى قراء: قرائى فالهمزة أصل، وفى رِدَاء: ردائى فالهمزة منقلبة، وحالها كَحال تِلْكَ وَكَذَلِكَ الملحقة نَحْو: علْبَاء، وحرباء، وَقد يجوز الْقلب فى هَذَا المنصرف؛ نَحْو:

[1] كتاب سيبويه :٣/٣٥١ .

علباوى، وحرباوى فَهُوَ فِي هَذَا الحيز أصلح؛ لِأَن الْهمزَة زَائِدَة وَيجوز أَيْضا فى رِدَاء، وَكسَاء وَهُوَ فيهمَا أَجود مِنْهُ فِي قراء لِأَن الْهمزَة فى رِدَاء، وَكسَاء منقلبة وَهُوَ فِيهِ أبعد أَن تَقول: قراوى)).[1]

وازن المبرد بين القلب في الهمزات فهو يرى أنَّ قلبها في النسب في الهمزة الملحقة أصلح وفي الهمزة المنقلبة عن واو أو ياء أجود من قلب الهمزة واوًا في الأصلية.

وأجاز ابن السراج(ت٣١٦هـ) على غير القياس قلب همزة (قُرّاء) واوا عند النسب: ((فإذَا أضفتَ إِلى ممدودٍ ومنصرفٍ فالقياسُ أَن تدَعهُ على حالِه وقد أَبدلَ ناسُ مِنَ العربِ مكانَها واوًا وهمزةً كثير وإنْ كانتِ الهمزةَ مِنْ نفسِ الحرفِ فالإبدالُ فيها تقولُ في قُراءٍ قراوِيٌّ وكُلُّ اسمٍ ممدودٍ لا يدخلُه التنوينُ كَثرَ أَو قَلَّ فالإِضافةُ إِليهِ لا تحذفُ منهُ شيئًا وتبدلُ الواوُ مكانَ الهمزةِ)).[2]

يتضح من نصه الآتي :

١-الإبانة عن القاعدة القياسية بقوله (...فالقياس ان تدعه على حاله ...)) .

٢-نسب إبدال الهمزة الأصلية عند النسب إلى أنُاس في العرب لكنه لم يصفهم بالكثرة .

وذكر أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) بأن الاسم غير المنصرف تبدل الهمزة فيه عند النسب واواً وأنها لم تحذف، وأمَّا إذا كانت همزته أصلية فتصح وتضيف ياء النسب نحو : قراء-قرائي ، قال: ((فان كانت الهمزة لاماً قلت قُرائيٌّ فصحَّحتَ الهمزة وقد أُبدل منها أيضاً الواو . فاما مثل عظاية وسقايةٍ فانك تقولُ فيها : سقائيَّ ، فتبدل، وشقاوةٍ : شقاويٌّ لا غير)).[3]

---

[1] المقتضب : ١٤٩/٣ .

[2] الاصول في النحو :٦٦/٣ .

[3] التكملة :٢٦٢ .

والمتأمل في هذه النصوص يُلحظ ان التحول في الهمزة الأصلية عند النسب يسير باتجاه واحد (قلبها واوًا)، ويبدو أنَّ قلبها واواً لكراهة توالي الامثال .

وحمل ابن جني(٣٩٢هـ) الهمزة الاصلية على الهمزة المبدلة من الأصل في الإجراء عند النسب فصارت: قراوي وكساوي ، وعلى هذا الحمل أنَّ الهمزتين فيهما أصل وليستا بالزائدة قال: ((وذلك كقولنا في الإضافة إلى ما فيه التأنيث بالواو وذلك نحو حمراوي وصفراوي وعشراوي. وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تقر بحالها لئلا تقع علامة التأنيث حشوًا. فمضى هذا على هذا لا يختلف. ثم إنهم قالوا في الإضافة إلى عِلباء: علباوي، وإلى حِرباء: حرباوي؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث، لكنها لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء...ثم إنهم قالوا من بعد في قراء: قراوي فشبهوا همزة قراء بهمزة كساء من حيث كانتا أصلا غير زائدة كما أن همزة كساء غير زائدة. وأنت لم تكن أبدلت همزة كساء في كساوي من حيث كانت غير زائدة لكن هذه أشباه لفظية يحمل أحدها على ما قبله تشبثًا به وتصورًا له. وإليه وإلى نحوه أومأ سيبويه بقوله: وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا)).[١]

وذهب ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) إلى أنَّ العلة مختلفة في حمل همزة قراء على كساء ، وإنَّما اتحدا في الإجراء لشبه لفظي قال: ((فإذا نسبت إلى ما كان منصرفًا من ذلك؛ فالباب فيه إقرارُ الهمزة، نحوُ: "وُضائيّ"، و"قُرّائيّ"، و"كِسائيّ"، و"رِدائيّ"، و"عِلْبائيّ"، و"حِرْبائيّ"، بإثبات الهمزة، والأصلُ من ذلك "قُرّاءٌ"، و"وُضّاءٌ"؛ لأنّ الهمزة فيهما أصلٌ بمنزلة الضاد من "حُمّاضٍ"، والقافِ من "سُمّاقٍ" فكما تقول: "حُمّاضيّ"، و"سُمّاقيّ"، فكذلك تقول: "وضّائيّ"، و"قُرّائيّ" و"كسائيّ" و"رِدائيّ" محمولٌ عليه؛ لأنّ الهمزة فيهما منقلبة عن أصلٍ، فهي لامٌ كما أنّها لامٌ، و"عِلْبائي" محمول على "كسائيٍّ"؛ لأن الهمزة فيه ليست أصلاً إنّما هي منقلبة عن حرف ليس للتأنيث، كما أنّ "كساءً" كذلك، فعُومِل في النسب معاملتَه، فإذا الأصل في "قُرّاء"، و"وُضّاء" أقوى منه في "كساءِ"؛ لأنّ الهمزة فيه أصلٌ، وفي "كساءٍ" بدلٌ، وهي في "كسائيّ" أقوى منها في "عِلْبائيّ"؛ لأنّها في "كساء" لامٌ، وفي "علباء" زائدةٌ...ثمّ قالوا في

---

[١] الخصائص:١/٢١٣-٢١٤ .

همزة "قُرّاءٍ"، "قُرّاوِيٌّ"، فشبّهوا همزتَه بهمزة "كساء" من حيث كانت أصلاً غير زائدة. فكلُّ واحد من هذه الأسماء محمولٌ في القلب على ما قبله، وإن لم يَشْرَكه في العلّة، لكن لشَبَهِ لفظيٍّ)).[1]

والغريب أنَّ النسب إلى رداء كان (رداوي) وإذا أردنا أن نفسر النسب اليها بالواو نجدها لاتخرج عن كراهة توالي الأمثال ؛ لأنَّ الأصل في النسب إليها ان تكون (ردايِيّ) كراهة التتابعات (يِ + يّ).

و اما الرضي فكان قوله : ((اعلم أَن الهمزة المتطرفة بعد الألف: إما أَن تكون بعد أَلف زائدة، أولا، فالتي بعد أَلف زائدة على أَربعة أَقسام، لأنها إما أَن تكون أصلية كقُرَّاء ووُضَّاء ، والأكثر بقاؤها قبل ياء النسب بحالها، وإما أَن تكون زائدة مَحْضَة وهي للتأَنيث، ويجب قلبها في النسب واواً، لأنهم قصدوا الفرق بين الأصلي المحض والزائد المحض، فكان الزائد بالتغيير أَولى، ولولا قصد الفرق لم تقلب، لأن الهمزة لا تستثقل قبل الياء استثقالَ الياء قبلها، لكنهم لما قصدوا الفرق والواو أَنسب إلى الياء من بين الحروف وأَكثرُ ما يقلب إليه الحرف المستثقل قبل ياء النسب قُلبت إليه الهمزةُ، وقد تشبه قليلاً حتى يكاد يلحق بالشذوذ الهمزةُ الأصليةُ بالتي للتأَنيث فتقلب واواً نحو قُرَّاوِيّ ووُضَّاويّ.)).[2]

والمتأمل في هذا النص يجد الآتـي :

١- الأكثر في الهمزة الأصلية بقاؤها عند النسب إليها ، قرائي ، وضائي .

٢- إنَّ بقاء الهمزة الأصلية ، وقلب الهمزة الزائدة عند النسب لم يكن لعلّة صوتية لعدم استثقال الهمزة المكسورة قبل الياء المشدودة بل لا تحكمها علّة الفرق بين الهمزة الأصلية المحضة ، والزائدة المحضة .

---

[1] شرح المفصل (ابن يعيش) :٤٥٩/٣ .

[2] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):٥٥/٢ .

٣- حمل الرضي الهمزة الأصلية على الهمزة الزائدة التي للتأنيث في قلبها واواً عند النسب ، وهذا منه غريب إذ ما ذكر في النصوص السابقة أنَّها حملت على الهمزة المبدلة في الحرف أصلي (كساء) .

٤- وصف القاعدة الفرعية (قلب الهمزة الأصلية واواً بأنه يكاد أن يكون من باب الشذو).

ويرى د. حاتم الضامن أنَّ النسبة الى ماكانت همزته أصلية هو أنْ تبقى على حالها فتقول في قراء – قرائي ، قال : ((اما ماكانت الهمزة أصلية فانها تبقى على ماهي عليه في النسبة إلى قرّاء وهو الناسك المتعبد ، قرائي والنسبة إلى وضاء وهو الوجه الجميل الوضيء ، وضائي)).[1]

والى ذلك ذهب د. عبده الراجحي في وجوب بقاء الهمزة إذا كانت أصلية نحو قرّاء – قرّائي .[2]

ولم يبتعد عنهم د. عبد الصبور شاهين في أن الألف إذا كانت أصلية فأن الهمزة تبقى على حالها ، قال : ((وحكم الألف الممدودة في النسب كحكمها في التثنية...إن كانت أصلاً سلمت نحو : قرائي)).[3]

---

(١) الصرف (د.حاتم الضامن) :٣٣٣.

(٢) ينظر :التطبيق الصرفي :١٤٣، و: الصرف وعلم الأصوات:١٠٦ .

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية:١٦٤ .

٢ – النسب إلى ماكانت واوه رابعة او خامسة :

ذكر العلماء قاعدة عامة وهو حذف الواو إذا كانت رابعة أو فوقها عند النسب ، قال سيبويه : ((هذا باب إذا حذفتَ منه الهاء وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء أبدلتَ حرفا مكان الحرف الذي يلي الهاء وإن لم تجعله بمنزلة اسم ليس فيه الهاء لم يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن تحذف.وذلك قولك في عَرقوةٍ وقَمَحدوَةٍ وإن جعلت الاسم بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاء على حالٍ: يا عَرقي ويا قَمَحْدي؛ من قبل أنه ليس في الكلام اسمٌ آخر كذا.)).[١]

وقال في موضع اخر: ((وإذا أضفت إلى عَرْقُوَةٍ قلت: عُرْقِيٌّ)).[٢]

وجوّز السيرافي بقاء الواو وعدم حذفها في هذه الحالة ، إذ قال: ((وذلك أنك تحذف الهاء فتبقي الواو طرفا وقبلها ضمة فتقلبها ياء فتصير بمنزلة يرمي وقاضي فتقول عرقي...)).[٣]

قال ابن جني : ((قال: وكذلك تاء التأنيث، ألا ترى أنه لولا تاء التأنيث لم يأت مثل "عَرْقُوَة وقَمَحْدُوَة وتَرْقُوَة" مصححا، فقد يجيء مع تاء التأنيث وياءي الإضافة ما لا يأتي مع غيرهما، فكذلك جاء أَيْبُلي وإن لم يأت فَيْعُل بلا ياءي إضافة.)).[٤]

---

(١) الكتاب (سيبويه):٢/٢٤٩ .

(٢) نفسه :٣/٣٤٠ .

(٣) شرح كتاب سيبويه (السيرافي):٤/٩٩ .

(٤) المنصف : ١/٦٣ .

يفهم من نصه أن (عَرْقُوَة وقَمَحْدُوَة وتَرْقُوَة) لولا اتصالها بتاء التأنيث لتحقق فيها الإعلال لقوله "مصححا " وكذلك مع ياء النسب فتقول (قمحدوي وعرقوي وترقوي) .

وقال الأعلم الشنتمري:((كما انك لو أضفت إلى عرقوة حذفت الهاء وقلبت الواو ياءً فنسبت الى عرقِي، فإمّا قلت عَرقِي، وإما قلت : عَرْقَوِي .)).[١]

يفهم من نصه أنَّه جّوز الوجهين بعد حذف الهاء من (عرقوة) الأول (عرقيّ) أي بحذف الواو أو الآخر (عرقوي) بإبقاء الواو وإضافة ياء النسب.

وقد ذكر ابن يعيش أنَّ الواو في هذه الكلمات لايكون فيها الحذف مباشرة عند النسب إليها -- وإنَّما تقلب هذه الواو – بعد حذف التاء للنسبة إلى الياء ؛ لانَّها وقعت طرفًا وقبلها ضمة ، ثم تحذف هذه الياء وتزاد ياء النسب في نهاية هذه الكلمات، قال: ((وقالوا في النسب إلى "عَرْقُوَةٍ"، و"تَرْقُوَةٍ": "عَرِقِيٌّ"، و"تَرْقِيٌّ". وذلك أنّهم لمّا حذفوا التاء للنسبة على القاعدة، بقي "عَرْقُوٌ"، و"تَرْقُوٌ"، فوقعت الواو طرفًا، وقبلها ضمّةٌ، وليس ذلك في الأسماء، فقلبوها ياءً كما قالوا: "أدْلٍ"، و"أجْرٍ"، والأصل: "أدْلُوٌ"، و"أجْرُوٌ"، ثمّ نسبوا إليه بحذف الياء، فقالوا: "عَرْقِيٌّ"، و"تَرْقِيٌّ". ويجوز: "عَرْقَوِيٌّ" بإثبات الواو، لأنّ ياءَي النسب يجريان مجرى تاء التأنيث. وقد تقدّم ذكرُ المشابهة بينهما. فكما ثبتت مع تاء التأنيث، فكذلك مع ياءَي النسبة؛ لأنّها تصير حشوًا في الكلمة. وقد حُكي عنهم أنّهم يقولون في النسب إلى "قَرْنُوَةٍ": "قَرْنَوِيٌّ")).[٢]

وقال الرضي: ((وتقول فيما واوه رابعة أَو فوقها نحو عَرْقُوَةٍ وقَمَحْدُوَةٍ : عَرْقِيٌّ وقَمَحْدِيٌّ كما تقول قاضِيٌّ ومُشْتَرِيٌّ وبعض العرب يجعل الياء قائماً مقام التاء حافظاً للواو من التطرف

---

[١] النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٢ /٥٢٦ .

[٢] شرح المفصل (ابن يعيش) :٤٥٣/٣ .

لأن في الياء جزئية ما بدليل انتقال الإعراب إليها كما في تاء التأْنيث فيقول: قَرْنُوِيٌّ وَقَمَحْدُوِيٌّ،
ويقول أَيضًا: سَرُوِيٌّ في سَرُوَةَ، وبعض العرب يقول في الرابعة: عَرْقَوِيٌّ بفتح القاف كَقَاضَوِيٍّ، فأَما في الخامسة وما فوقها: فليس إلا الحذف كَقَمَحْديٍّ، كما في مشترى ومستسقى))[١]
فقد صرّح الرضي بالقاعدة العامة وهي حذف الواو إذا كانت رابعة ، او فوقها عند النسب فتقول في عرقُوة وقمحدْوة : (عرِقيّ – قمحدِيّ) فالنسب تمّ باجراءين هما:الاول حذف التاء ، والآخر قلب الواو ياء وكسر ماقبلها كما هو الإجراء في قاضٍ ومشترٍ، ثم اضيفت ياء النسب .
أما القاعدة الفرعية ، فتمثل بقوله "وبعض العرب يجعل الياء قائماً مقام التاء حافظاً للواو من التطرف لأن في الياء جزئية ما بدليل انتقال الإعراب إليها كما في تاء التأْنيث فيقول: قَرْنُوِيٌّ وَقَمَحْدُوِيٌّ " فالناظر في هذا النص يجد وجها آخر في النسب الى ما كانت واوه رابعة أو خامسة وهو بقاء الواو و زيادة ياء النسب فتقول : قَرْنُوِيٌّ وَقَمَحْدُوِيٌّ.

يبدو لي أنَّه عامل الواو معاملة الاسم المنقوص فيما إذا كانت واوه رابعة فالاجراء يكون بحذفها او قلبها واو نحو : قاضي : قاضيِّ او قاضوي ، هادي : هاديٍّ أو هادوي.[٢]

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):٤٦/٢ .

[٢] ينظر : الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر:١٣٦ .

٣–قلب الواو ياءً مع تحصنها بالإدغام :

ورد في المدونة الصرفية قاعدة عامة مفادها إنَّ الواو إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة تقلب ياء قال سيبويه : ((وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة فمن ذلك قولهم: الميزان، والميعاد؛ وإنما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في ليةٍ وسيدٍ ونحوهما)).(١)

وثمة قاعدة أخرى تنص على أنَّ الواو المدغمة لا تقلب ، وإنِ انكسر ما قبلها لتحصنها بالإدغام قال ابن جني : ((فان كانت الواو مدغمة لم تقلب الاولى منها وان انكسر ماقبلها لتحصنها بالادغام ، وقد ذكرناذلك في فصل (اجلواذ)من حروف الواو وقول بعضهم "اجليواذ" ونظير "جلواذ " قولهم "ديوان " لان اصله "دوّان ")).(٢)

وعلل ابن عصفور عدم قلب الواو إلى ياء لتشبيهها بالحركة قال :((...وإن كانت كسرة فإنها تقلب ياء نحو: بَهالِيلَ، ما لم تكن الواو ضمير جماعة أو علامة جمع، فإنك تبدل الكسرة ضمَّة كي تصحَّ الواو، فلا يتغيَّر الضمير ولا العلامة، نحو قولك: هؤلاء قاضُونَ وهؤلاء يقضُونَ. الأصل "قاضِيُونَ" و"يَقضِيُونَ". فاستُثقلت الضَّمَّة في الياء فحُذفت، فالتقى ساكنان –الواو والياء– فحذفت الياء، وبقيت الواو ساكنة بعد كسرة، فحوِّلت الكسرة ضمَّة لتصحَّ الواو، و [ما] لم تكن مدغمة فيما بعدها، فإنها إذا كانت كذلك ثَبَتَت ولا تُغيَّر لتشبُّثها بالحركة نحو: اعلِوَّاط، مصدر اعلَوَّطَ؛ ألا ترى أنَّ الواو التي بعد الكسرة زائدة ساكنة، ولم تنقلب ياء؟)).(٣)

---

(١) كتاب سيبويه: ٣٤٥/٤، وينظر: الأصول:٣٠٦/٣ ، والمقتضب ٦٢/١ .

(٢) سر صناعة الاعراب:٣٦٥/٢ .

(٣) الممتع في التصريف :٣٨٤/١ .

وفي قوله "لتشبثها بالحركة " نظر ، لأنَّ الواو الأولى المخصوصة بالقلب هي ساكنة وليست متحركة إلا إذا قصد الواو المضعفة بتصورها العام ، وذهب إلى أنَّ القلب فيها يحفظ ولايقاس عليه قال: ((وقد جاء من ذلك شيء مقلوبًا. إلَّا أنه يُحفظ ولا يقاس عليه، نحو: ديوان. أصله "دِوَّان" بدليل قولهم في الجمع: دَواوِينُ. والواو الأُولى من "دِوَّان" ساكنة زائدة؛ لأنَّه قد تَقَدَّمَ الدليل على أنَّ الأوَّل من المضعَّفين زائد.))[١]
يتضح لنا أنّ القاعدة العامة هي عدم قلب الواو المضعفة في نص اجلواذ واعلواط ياء لانها قويت بالتضعيف فصارت مماثلة للحروف الصحيحة قال الرضي : ((... وكذا إذا كانت مدغمة، نحو اجلوذا ، لأنها إذن قوية فصارت كالحرف الصحيح)).[٢]

وفرع هذه القاعدة أنها قد تقلب الواو إلى ياءً قال : ((وقد تقلب المدغمة ياء، نحو اجْلِيواذ، ودِيوَان، كما تقلب الحروف الصحيحة المدغمة ياء،، نحو دينار)).[٣]

والظاهر أنَّ قلب هذه الواو ياءً هو لكراهة توالي الأمثال إذ حدها د. رمضان عبد التواب بثلاث وسائل قال : ((ليس الحذف هو السبيل الوحيد للفرار من كراهة توالي الأمثال في العربية، بل هناك طريق آخر ،وهو قلب أحد الصوتين المتماثلين صوتا آخر...وهو مايسمّى بالمخالفة الصوتية وهناك طريق ثالث :هو إيجاد فاصل بين الصوتين يخفف من ثقل اجتماعهما)).[٤]

مستندا بذلك الى قول السيوطي(ت٩١١هـ) : ((اجتماع الامثال مكروه ، وكذلك يفرّ منه إلى الحذف أو القلب أو الفصل)).[٥]

---

[١] الممتع في التصريف : ٣٨٤/١ .
[٢] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي)٥٢/٣ .
[٣] نفسه:٥٢/٣ .
[٤] كراهة توالي الامثال:١٤٣ .
[٥] الاشباه والنظائر:١٨/١ .

وذكر خالد الازهري(ت٩٠٥هـ) علتين في تصحيح الواو هما أنها متعدد وأنها مفردة قال : ((لان الواو فيهما مشددة لا مفردة ، "اجلياذ" شاذ)).[١]

وذكر الدكتور عبد الحق أحمد محمد أنَّ الواو تصح في (اجلوّاذ) ونظائرها لإدغام الواو قال : ((وتصح الواو في نحو اجلواذ واعلواط لان لادغام الواو في اخرى مثله...))[٢]

ويبدو أنَّ السبب الذي من أجله صُحت الواو أنَّ الواو في (اجلوّاذ) ونظائرها هي نصف صامت وهذه الصفة قربتها من الصوامت ، وأبعدتها في الوقت نفسه من الصوائت ((ومن ثم فإن امتناع القلب هنا هو نتيجه قرب الواو نصف الصائت إلى الصوامت بسبب الإدغام ، قالوا اولم تعد ميتة على راي سيبويه لسكونها وإنَّما احييت ولكن ليس بالتحريك بل بطريق آخر وهو الإدغام الذي له من الشأن ما للتحريك فكلاهما سمة للصوامت)).[٣]

وذهب اسماعيل بن الافضل الى أن الواو المدغمة لاتبدل ياءً إلا في اجلواذ إذا كسر ماقبل الواو قال :((وتبدل الياء من الواو سواء كانت الواو فاء أو عينا متى اجتمع في الواو ثلاث شرائط/ أحدها: انكسار ما قبلها، ثانيها: سكونها، ثالثها: كونها غير مدغمة... فقلبت الواو ياء لحصول الشرائط المذكورة الموجبة للقلب، فلو فقد أحدها لم تقلب إلّا فيما يستثنى من ذلك كما سيأتي، كما لو فقد انكسار ما قبلها كقولك: موزون أو فقد سكونها كقولك: طوال أو وجد الادغام كقولك: اجلوّاذ فإنّ الواو تبقى في مثل ذلك سالمة على حالها لزوال موجب القلب أعني مجموع الأمور الثلاثة، لكن منهم من يقلب الواو المدغمة ياء إذا انكسر ما قبلها فيقول: اجليواذ)).[٤]

---

(١) التصريح:٢/٧١٧ .

(٢) الاعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الحديثة:١٦٧ .

(٣) موانع الاعلال:٣٤ .

(٤) الكناش في فني النحو والصرف:٢/٢٢٩ .

ويمكن ان نجد توصيفاً آخر قوامة عدم تحقق الثقل بتوالي الأمثال في (اجلواذ) ونظائرها لأنَّ الحرف المضعف لم يكن في هذا الضرب من التركيب في غاية الثقل فهو ليس بالمتعذر.

٤–قلب الواو الفًا في المضارع من الأجوف الواوي :

قال أبو عثمان المازني: ((وأما "يَفعَل" من "خِفْتُ، وهِبْتُ"، فإنك تقول فيه: "يخاف ويهاب"؛ لأن " فَعِل" يلزمه "يفعَل"، وإنما خالفتا "يبيع، ويزيد"؛ لأنهما لم تعتلا محولتين، إنما اعتلتا من بنائهما الذي هو لهما في الأصل. وكذلك اعتلتا في "يفعَل" من بنائهما الذي هو لهما في الأصل)).[١]

يفهم من هذا النص الآتي :

١–إن قوله ((... وإنمَّا خالفتا (يَبِيْع) و (يَزِيْد) ...)) ،أنَّ الأصل في الأجوف اليائي أن تكسر عينه في المضارع نحو : بَيَعَ– يَبْيِع ،ثم تنقل حركة عينه إلى الساكن الصحيح الذي قبله فتكون : يَبِيْع ، ومثله في الأصل الأجوف الواوي لهكذا : قَوَل– يَقْوُل – يَقُوْل ، فهذه قاعدة عامة ، وفرعها يتمثل في عدم نقل الحركة من العين إلى الفاء ،ويكون الإعلال مرهوناً بالبناء نفسه نحو :

خَوِف – يَخْوَف

↓ ↓

خاف يَخَاف

ومثله : هَيِبَ – يَهْيِبُ

↓ ↓

هاب يهاب

---

[١] المنصف :٢٤٦/١ .

٢-إنَّ الأصل في (خَوفَ) ان يكون على (فَعِل) مكسور العين، فيلزم أن يكون مضارعه (يَفْعَل) ،فتكون : خَوِفَ – يَخْوَف ، فلا نقل في الصيغة .

٣-إن التحوّل الذي أصاب الواو في خَوِف =يخاف ، ويَخْوَف =يخاف ،راجع إلى البناء نفسه ،فلا إعلال بنقل الحركة كما في : يَبْيِعُ– يَبِيْع .

٤-إنَّ مايؤخذ على توصيف المازني أنَّ توجيه التحوّل في خَوِفَ يمكن وصفه بتحرك الواو ، وفتح ماقبلها فصارت:خاف ،وهذا التوصيف غير منطبق على المضارع :يَخْوَف إلا بنقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح الذي قبلها ، فتكون متحركة في الأصل ، وماقبلها مفتوح الآن ، فتكون على : يَخَاف ،وهذا غير متساوق مع قوله ((... إنما اعتلتا من بنائهما...)).

ونصّ المبرد: ((وَقد تدخل فَعِلَ على ذَوَات الياءِ وَالْوَاو وهما عينان كَمَا دخلت عَلَيْهِمَا وهما لامان فِي قَوْلك لِقي وشِقي وغبي وَذَلِكَ قَوْلك خِفْت وهبْت إنَّما هما فَعِلت فِي الأَصل يدلُّك على ذَلِك يخَاف ويهاب فإِن قَالَ قَائِل فَلم لَا نَقَلْتَ خِفْت إِلى (فَعُلْت) لأَنَّها من الْوَاو فتنقلها من (فَعِل) إِلى (فَعُل) قيل إنَّما جَازَ فِي (فَعَل) التَّحْوِيل لاخْتِلَاف مضارعه لأَنَّ مَا كَانَ على (فَعَل) وَقع مضارعه على (يَفْعِل) و (يَفْعُل) و (يَفْعَل) إِن كَانَ فِيهِ حرف من حُرُوف الْحلق نَحْو صنع يصنع وَذهب يذهب وَمَا كَانَ من فَعِل فيَفْعَل لَازم لَهُ وَقد ذكرت لَك لُزُوم الفِعْلِ بعضه بَعْضًا فِي اعتلاله وصحّته أَعني الْمُضَارع والماضي)).[1]

ويتضح أنَّ علّة التحوّل في المضارع – يخاف حملاً له على الماضي – خَوِف – يخاف – ، وهذا يضمر شعوراً بأنَّ علّة التحوّل غابت في المضارع ، ومن ثمَّ لاأثر لبناء المضارع في التحوّل ، وهذا أقرب من رأي ابي عثمان المازني .

---

[1] المقتضب :٩٧/١ ، وينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :٢٢٩/٥ .

وقال ابن جني ((ليس أصل "خفت، وهبت: فعَلت"، ثم نقل إلى "فعِلت"، بل هما مبنيان في أصل تركيبهما على كسر العين)).[1]

يفهم من هذا النص أنَّ الأصل في (خَوِف) هو (فَعِل) بكسر العين ،فلانقل فيها من (فَعَل) إلى (فَعِل)، وفرّق بين : بَيع ، وهيب في الماضي ، إذ إنَّ النقل في الصيغة متوافر في الأولى (بيع) ؛لأن اصلها (بَيَعْتُ) (فَعَلْتُ) نقلت إلى (بَيِعت) (فَعِلْتُ) ،فالكسر متحقق بعد النقل ، وليس كذلك (هَيِب) ؛لأن أصل ماضيها (فَعِل) .

وفصّل القول ابن يعيش في ذلك إذ ذهب إلى أنَّ الأفعال الثلاثية المعتلة العين تاتي على ثلاثة أضرب هي : فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعُلَ .

ثم ذكر أنَّ ما كان معتل العين بالواو فهو على ثلاثة أضرب هي: فَعَلَ ، و فَعِلَ ، و فَعُلَ ، إذ قال:((الأوَّلُ: "فَعَلَ"، نحو: "قال يَقُول....الثاني: وهو "فَعِلَ" بالكسر، نحو: "خاف يَخاف"، و"راح يومُنا يَراح"، لأنّهما من "الخَوْف"، و"الرَّوْح"، ولم يأت من هذا "يَفْعِل" بالكسر إلاّ حرفان، وهما "طاح يَطِيح"، و"تاهَ يَتِيه"، فإن الخليل زعم أنّهما من قبيل "حَسِبَ يَحْسِب"، وهو من الواو لقولك: "طوّحت"، و"توّهت"، و"هو أطْوَح منه وأَتْوَه"، فظهورُ الواو يدلّ أنّهما من الواو، وإذا كانا من الواو كان ماضيه "فَعِلَ" مكسورَ العين، لقولك. "طِحْتُ" و"تِهْتُ"، بكسر فائهما، إذ لو كان ماضيه "فَعَلَ"، لقيل: "طُحْتُ"، و"تُهْتُ" بالضمّ، فلمّا لم يُقل ذلك، دلّ أنّهما من قبيلِ "خِفْتُ". وأيضًا فإن "فَعَلَ" من ذوات الواو لا يكون مضارعه إلّا "يَفْعُل" بالضمّ، فلمّا قالوا "يَطِيحُ" و"يَتِيهُ"، دلّ على ما قلناه وأصلُ "يَطِيحُ"، و"يَتِيهُ": "يَطْوِحُ"، و"يَتوِهُ"، فنُقلت الكسرة من الواو إلى ما قبلها، فسكنت، فكان ما قبلها مكسورًا، فانقلبت الواو ياءً. ومن

[1] المنصف: ١/٢٤٨ .

قال. "طيّحتُ" و"تيّهتُ"، كانا من الياء، وكانا "فعَلَ يفْعِل" مثل "بَاعَ يَبِيعُ" وأمّا الثالث: هو "فَعُلَ...)).[1]

أما المعتل بالياء فيأتي على ضربين فقط هما (فَعَلَ و فَعِلَ).[2]

لاجرم أنَّ مايستفاد من نصّ ابن يعيش هو أن التحوّل في بنية المضارع تعود إلى البناء نفسه (يَفْعَل) من دون نقل حركة عينها .

وأفْصَحَ ابن عصفور بأنَّ الأصل في الماضي (فعِل) دون (فَعَل) و(فَعُل) ، قال :((... فإن قيل: فلأيِّ شيء اعتلَّت هذه الأفعال؟ وهلّا بقيت على أُصولها، فكنتَ تقول "قَوَمَ" و"طَوُلَ" و"خَوِفَ" و"بَيَعَ" و"كَيِدَ". فالجواب أنَّ "فَعُلَ" و"فعِلَ" قُلِبت فيهما الواو والياء استثقالًا للضَّمَّةِ في الواو، والكسرةِ في الواو والياء، فقُلِبت الواو والياء إلى أخفَّ حروف العلَّة وهو الألف، ولتكون العَينات من جنس حركة الفاء وتابعةً لها. وأمَّا "فَعَلَ" فقُلِبت الواو والياء فيها٢ ألفًا لاستثقال حرف العلَّة، مع استثقال اجتماع المِثلَينِ –أعني: فتحةَ الفاء وفتحةَ العين– فقالوا في "قَوَمَ" و"بَيَعَ": قامَ وباعَ، فقلبوا الواو والياء ألفًا لخفَّة الألف، ولتكون العين حرفًا من جنس حركة الفاء...)).[3]

وقال الرضي: ((لأن فَعِلَ المكسور العين اطرد في الأغلب فتحُ عين مضارعه، ولم ينكسر إلا في لغات قليلة كما يجئ، فلم يقلبه حرفُ العلة عن حاله، بخلاف فَعَلَ بالفتح فإن مضارعه يجئ مضموم العين ومكسورها، فأثر فيه حرف العلة بإلزام عينه حركة يناسبها ذلك

---

(١) شرح المفصل(ابن يعيش) :٥/٤٤١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) :٥/٤٤١ .

(٣) الممتع في التصريف :١/٢٨٧ .

الحرف، وهذا كما تقدم من أن حرف الحلق لم يغير كسرة يُنْبِئ ويستنبئ لما اطرد فيهما الكسر)).[١]

يكشف نصّ الرضي عن قاعدة عامة هي : ضمّ العين في صياغة المضارع من الأجوف الواويّ نحو: يَقْوُل، وكسرها عند صياغة المضارع من الأجوف اليائيّ نحو يَبْيِع.

وقد يأتي مكسور العين في الماضي ، والمضارع ، وهذا يمثل الجانب الفرعي من القاعدة ،

والعلة من هذا هو لرفع اللبس الواوي باليائي قال د. عبد الخالق عضيمة : ((ولزموا ضم العين في الأجوف الواوي والناقص الواوي دفعاً لالتباس الواوي باليائي ، لو قالوا في مضارع جال وغزا يجْوِل ويغْزِو لوجب قلب واو المضارعين ياء ، فكان يلتبس الواوي باليائي في الماضي والمضارع)).[٢]

وقد عبّر عن فرعية القاعدة د. عبد الخالق عضيمة بقوله: ((ولكنهم لم يضمّوا في واوي هذا الباب ولم يكسروا في يائيه ...))[٣] ؛ لأنَّ (فَعِل) مضارعه (يَفْعِل) .

ويبدو من قوله : ((... ولم ينكسر إلا في لغات قليلة كما يجيء ، فلم يقلبه حرف العلة عن حاله ...)) أنّ كسر عينه في المضارع جاءت على لغةٍ نحو : يَخْوِف ،فلا توافر لعلّة صرفية توجب قلب الواو الى حرف آخر .

إنَّ أبواب الفعل واختلاف ، أو تماثل حركات الحروف في الفعل المضارع والفعل الماضي يخضع لقواعد صوتية عامة ، هي :

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب(الرضي) :١٢٦/١ .

[٢] المغني في تصريف الافعال : ١٧٠ .

[٣] نفسه : ١٧٠ .

أولاً: المماثلة أو الانسجام الصوتي (Assimilation) : إذ تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام ، فحين ينطق المتكلم بلغته نطقا طبيعياً لا تكلف فيه ؛ نجد أن أصوات الكلمة الواحدة قد يؤثر بعضها في بعضٍ ، ومن تطبيقاتها فَعَلَ يَفْعَل بفتح العين فيهما نحو : فَتَحَ يَفْتَح .[1]

ثانياً:المخالفة (Dissimilation):ومن تطبيقاتها قياس مضارع فَعِلَ بكسر العين يَفْعَل بفتح العين نحو: فرِح يَفرَح ، و ودِّ يودّ ، وعلِم يَعْلَم ، فإن الأصل والقياس أن يخالف بين حركتي عين الماضي والمضارع.[2]

٥- ماكانت عينه أو لامه حرفاً حلقياً :

قال سيبويه : ((هذا باب ما يكون " يفْعَل " من " فعَل " فيه مفتوحا وذلك إذا كانت الهمزة، أو الهاء، أو العين، أو الحاء، أو الغين، أو الخاء، لاماً أو عيناً. وذلك قولك قَرَأ يقْرأ، وبذَأ يبذَأ وخبَأ يخبَأ...هذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات.وأما ما كانت فيه عيناتٍ فهو كقولك: سأل يسأل، وثأر يثأر...وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو.وكذلك حركوهن إذ كن عيناتٍ، ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء، لأنهما من الحروف التي ارتفعت، والحروف

[1] ينظر: الاصوات اللغوية :١٣٩ ، و الدلالة الصوتية في اللغة العربية : ٢١١ ، و المغني في تصريف الافعال :١٧٨ ، و المنهج الصوتي للبنية العربية :٦٦ .

[2] ينظر : الاصوات اللغوية :١٣٩ ، و المغني في تصريف الافعال :١٨٢ .

المرتفعة حيزٌ على حدةٍ، فإنما تتناول للمرتفع حركةً من مرتفع، وكره أن يتناول للذي قد سفل حركةٌ من هذا الحيز)).[١]

يفهم من هذا النص الآتي :

١-إنَّ بناء المضارع من حلقي العين أو اللام قد خالف القاعدة العامة وهي فتح عين الفعل في الماضي وكسرها في المضارع ، وفتح عين الفعل في الماضي وضمها في المضارع .

٢- ترتب على هذا الاجـراء الانتقال من البـاب الأول ، والبـاب الثاني إلى البـاب الثالث (فَعَل – يفَعلَ) .

٣-علل هذا التحوّل في هذه الحروف إلى أنَّها في أسفل الحلق فكرهوا الانتقال من الأخف الى الأثقل .

و يعلل المبرد وقوع (يفَعَل) بالفتح من (فَعَلَ) فيما كانت عينه أو لامه من حروف الحلق ؛وذلك لأن هذه الحروف الستة من حيز الألف والفتحة من الألف ، قال : ((وَاعْلَم أَن حُرُوف الْحلق إِذا وَقعت من فعل المفتوح فِي مَوضِع الْعين أَو اللَّام جَاءَ فِيهِ يفعل بِالْفَتْح وَذَلِكَ لِأَن حُرُوف الْحلق من حيّز الْألف والفتحة مِنْهَا وَإِن كَانَ حرف الْحلق فِي مَوضِع الْعين من الْفِعْل انفتحت الْعين ليَكُون الْعَامِل من وَجه وَاحِد فَأَما مَا كَانَت مِنْهُ فِي مَوضِع اللَّام فسنذكره بعد ذكرنَا حُرُوف الْحلق إِن شَاءَ الله وَهَذِه الْحُرُوف السِّتَّة فأقصدها الْهمزَة وَالْهَاء والمخرج الثَّانِي الْعين والحاء وأدنى مخارج الْحلق إِلَى الْفَم الْغَيْن وَالْخَاء فَمَا كَانَ من ذَلِك فِي مَوضِع اللَّام فنحو قَرَأَ يقْرَأ وبسأ بِهِ يبسأ...)).[٢]

وفصل ابو سعيد السيرافي في هذه المسألة قال : ((اعلم أن هذه الحروف التي من الحلق هي مستفلة عن اللسان، والحركات ثلاث: الضم والكسر والفتح، وكل حركة منها مأخوذة من حرف من الحروف، فالضمة مأخوذة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف،

---

[١] كتاب سيبويه:١٠١/٤ .

[٢] المقتضب:١١١/٢ .

ومخرج الواو من بين الشفتين، والياء من وسط اللسان، والألف من الحلق، فإذا كانت حروف الحلق عينات أو لامات ثقل عليهم أن يضموا أو يكسروا، لأنهم إذا ضموا فقد تكلّفوا الضمة من بين الشفتين؛ لأن منه مخرج الواو، وإن كسروا فقد تكلّفوا الكسرة من وسط اللسان، وإن فتحوا، فالفتحة من الحلق، فثقل الضم والكسر، لأن حرف الحلق مستعل والحركة عالية متباعدة منه، فحركوه بحركة من موضعه وهي الفتح، لأن ذلك أخف عليهم وأقل مشقة. وكان الأصل فيما كان الماضي منه على فعل أن يجيء مستقبله على يفعل أو يفعل، نحو: ضرب يضرب، وقتل يقتل، وإنما يجيء مفتوحا فيما كان في موضع العين واللام منه حرف من حروف الحلق لما ذكرته لك من العلة. وقد يجيء ما كان في موضع العين واللام منه حرف من حروف الحلق على الأصل، فيكون على فعل يفعل، وفعل يفعل. وقد ذكر سيبويه منه أشياء، فمن ذلك قولهم: برأ يبرؤ. ويقال: برأ الله الخلق يبرؤهم ويبرؤهم، ولم يأت مما لام الفعل منه همزة على فعل يفعل غير هذا الحرف...)).[1]

يفهم من هذا النص مايأتي :

١-إنَّ القاعدة العامة في (فَعَل) أن يكون مضارعه على (يَفْعُل) و (يَفْعِل) لقوله : ((...وكان الأصل فيما كان الماضي منه على فعل أن يجيء مستقبله على يفعُل أو يفعِل...)) ، والعدول عن هذا الأصل جاء لعلّة صوتية.

٢-إنَّ حروف الحلق أسفل اللسان والحركات ثلاث مأخوذة من هذه الحروف فالضمة من الواو ، والكسرة من الياء ، والفتحة من الألف ، ومخرج الواو من الشفتين ، والياء من وسط اللسان ، والالف من الحلق فإذا كانت العين واللام من حروف الحلق كذلك الضم مع الضم وكذلك الكسر مع الكسر .

[1] شرح كتاب سيبويه(السيرافي):٤/٤٧٧ .

٣-هروبهم من الضم والكسر إلى الفتح نتيجة كون الفتحة من الحلق ((لِأَن حُرُوف الْحلق من حيّز الْألف والفتحة)).[١] وهي أخف عليهم لانها مستعلية .

وذكر ابن جني أنَّ ماكان على (فعَل – يفْعَل) بفتح عينه بالمضارع إنَّما فتح لأنَّ العين أو اللام من حروف الحلق والفتحة من الالف التي هي أخف حروف الحلق ، قال: ((ومن ذلك أيضًا قولهم: "فَعَل يَفْعَل" مما عينه أو لامه حرف حلقيّ نحو: سَأَل يسأل، وقَرَأ يَقَرَأ... وذلك أنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعًا منه مخرج الألف التي منها الفتحة)).[٢]

و أراد بقوله : ((...أنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق...)) أن هناك مناسبة صوتية بين الفتحة وحروف الحلق .

وقال الزمخشري ((وأما "فعَل" "يفعَل" فليس بأصل ومن ثم لم يجيء إلا مشروطاً فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين إلا ما شذ من نحو "أبى" "يأبى" و"ركن" "يركن")).[٣]

وفصّل ابن يعيش القول في هذا: ((أمّا "فَعَلَ" "يَفْعَلُ"، فلم يأتِ عنهم إلَّا أن تكون العين أو اللام أحد حروف الحلق، وليس ذلك بالأصل، إنما هو لضرب من التخفيف بتجانُس الأصوات. وحروف الحلق ستّة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء. هذا ترتيبُها، فالهمزةُ والهاء من أوّلِ مَخارج الحلق ممّا يلي الصدر، فأقصاه الهمزة، ثمّ يليه الهاء والحاء والعين من وَسَط الحلق، والحاء قبل العين والغين، والخاء من الجانب الآخر ممّا يقرب من الفم، والغين قبل الخاء لا على ما رتبها صاحب الكتاب. وذلك نحو:"قَرَأ"، "يَقْرَأُ"، "وجَبَهَ"، "يَجْبَهُ"... وقالوا فيما كان فيه هذه الحروف عينًا: "سَأَلَ"، "يَسْأَلُ"، و"بَعَثَ"، "يَبْعَثُ... وإنما فعلوا ذلك، لأن هذه الحروف الستّة حلقيْة مستفِلة، والضمّة والكسرة مرتفعتان

---

[١] المقتضب:١١١/٢ .

[٢] المنصف:١٤٥/١ ، وينظر : المفتاح في الصرف:٣٦/١ .

[٣] المفصل:٣٩٦ .

من الطَّرَف الآخر من الفم، فلمّا كان بينهما هذا التباعدُ في المَخْرَج، ضارعوا بالفتحة حروف الحلق؛ لأن الفتحة من الألف، والألفُ أقرب إلى حروف الحلق لتناسُب الأصوات، ويكون العملُ من وجه واحد)).[١]

وقال الرضي : ((أما إن كان لام الأجوف اليائي أو عين الناقص اليائي – حلقياً، نحو شاء يشاء وشاخ يَشِيخُ وَسَعَى يسعى وَبَغَى يَبْغى فلم يلزم كسر عين المضارع فيهِ كما لزم في الصحيح كما رأيت، وكذا إن كان عينُ الناقص الواويِّ حلقيًّا نحو شَأَى يَشْأَى – أي: سبق – ورَغا يرْغُو لم يلزم ضمُّ عين مضارعه كما لزم في الصحيح على ما رأيت، وذلك لأن مراعاة التناسب في نفس الكلمة بفتح العين للحلقي، كما ذكرنا، مساويةٌ للاحتراز من التباس الواوي باليائي، وما عَرَفْتُ أجوفَ واويًّا حلقي اللام من (باب) فَعَلَ يَفْعَلُ بفتحهما، بل الضمُّ في عين المضارع لازم، نحو نَاءَ يَنُوءُ ونَاحَ يَنُوحُ ،ولنا أن نعلل لزوم الضم في عين مضارع نحو قَالَ وَغَزَا، ولزومَ الكسر في عين مضارع نحو باع ورَمَى، بأنه لما ثبت الفرق بين الواوي واليائي في مواضي هذه الأفعال أتبعوا المضارعات إياها في ذلك، وذلك أن ضم قلت وكسر فاء بِعْتُ للتنبيه على الواو والياء، ونحو دَعَوْتُ ودَعَوَا يدل على كون اللام واواً، ونحو رَمَيْتُ وَرَمَيَا يدل على كونها ياء)).[٢]

أباح الرضي بفرعية (يَفْعَل) بقوله : ((...بخلاف مضارع فَعَلَ ، فأن الفتح في عين الماضي يرشد اذ إنَّ عين المضارع إما مكسورة أو مضمومة ، كما تقدر قبل ، فيعلم بفتح عين الماضي فرعية فتح عين المضارعة ...)) [٣]، وقال في موضع اخر : ((...لان يَفْعَل في المضارع فعل المفتوح العين فرع كما ذكرنا ...)).[٤]

---

[١] شرح المفصل(ابن يعيش):٤٢٨/٤-٤٢٩ .

[٢] شرح شافية ابن الحاجب(الرضي):١٢٦/١ .

[٣] نفسه : ١٢١/١ .

[٤] نفسه: ١٢١/١ .

وجعل القاعدة العامة أن يكون المضارع (يفْعُل) أو (يَفْعِل) ولاتخرم هذه القاعدة خشية الإلتباس بـ (فَعَلَ– يَفْعَل) اذا كانت عينه او لامه حرفاً حلقياً قال : ((ذكرنا أن كل ما اطرد فيه غير الفتح لا يُغَيَّر ذلك كراهةً لخرم القاعدة كما في أُبرئ وَيَسْتَبْرئُ، وأيضاً كان يلتبس بفَعَل يَفْعَل المفتوح الماضي المغير مضارعه لحرف الحلق)).[١]

وعلل الفتح في الحرف الحلقي باالتعادل ، إذ إنَّ الحرف الحلقي ثقيل لاستفاله ، فَعُدِّل بتحريكه بأخف الحركات –الفتحة ، قال : ((... وأيضاً فتحنا هناك لتعديل ثقل الحلقية بخفة الفتحة)).[٢]

والفتح في الحرف الحلقي ذات تحققات فرعية عريضة منها :

أولا: اذا كان الفعل الاجوف لامه حرفا حلقيا فأن مضارعه يكون على (يَفْعَل) وليس على (يَفْعِل) ، من قال : ((فأما أن كان لام الاجوف او عين الناقص اليائي حلقياً ، نحو : شاء ، يشاء ... فلم يلزم كسر عين المضارع كما لزم في الصحيح...)).[٣]

ثانياً: اذا كان الفعل الناقص عـينه حرفاً حلقيا فأنه لايلزم في مضارعه (يَفْعِل) نحو : سعى – يَسْعَى .

ثالثا: تحقق الفرعية بالفعل الناقص بالواو فأن مضارعه يكون أبداً على (يَفْعُل) نحو : رغا – يَرْغُو ، بدا – يَبْدُو ، ويحوّل المضارع إلى (يَفْعَل) اذا كان الفعل الناقص بالواو عينه حرفاً حلقياً نحو : شَأَوَ – يّشْأَى ، قال الرضي : ((وكذا إن كان عينُ الناقص الواويِّ حلقيًّا نحو شَأَى يَشْأَى – أي: سبق – ورَغا يرْغُو لم يلزم ضمُّ عين مضارعه كما لزم في الصحيح على ما رأيت، وذلك لأن مراعاة التناسب في نفس الكلمة بفتح العين للحلقي))[٤]

---

(١) نفسه :١/١٢١ .

(٢) نفسه :١/١٢٢ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١/١٢١ .

(٤) نفسه :١/١٢٦

نلحظ أن الفتح وقع في الفعل المعتل الناقص أكثر من الفعل الأجوف ؛ لأنه شمل الناقص بالألف ، والناقص بالواو واستثنى الناقص بالياء فقط .

والى هذا ذهب الشيخ أحمد بن محمدالحملاوي ، إذ قال : ((وكل ماكانت عينه مفتوحة في الماضي والمضارع ، فهو حلقيّ العين أو اللام .)).(1)

وذكر د. أحمد مصطفى المراغي و د. محمد سالم بمجيء (يَفْعَل) فيما كان عينه أو لامه حرفاً حلقياً ، قالا : ((فعَل يفعَل كفتح يفتح وذهب يذهب و وضع يضع وقرأ يقرأ . وينقاس في حلقي العين أو اللام بشرط أن لايكون مضعفاً والا فهو على قياسه من كسر لازمه وضم معداه نحو صح يصح بالكسر و دعَّه يدعه بالضم)).(2)

ونصت د. خديجة الحديثي بأن بناء (فَعَلَ – يَفْعَل) خاص بما كان حلقي اللام ثم قالت :

((وليس كل فعل "عينه" أو "لامه" حرفًا من أحرف الحلق ، يجيء على هذا البناء ، فقد جاءت افعال على أصلها نحو : "برأ – يبرؤ ، وهنأ – يهنئ" كما جاءت أفعال لم تكن " عينها " ولا " لامها " من حروف الحلق على هذا البناء نحو : "أبى – يأبى ، وجبى – يجبى ، وقلى – يقلى)).(3)

وعلل د. عبد الصبور شاهين هذا التحوّل تعليلاً صوتياً بقوله : ((لأن حروف الحلق تؤثر الفتح للتقارب المخرجي ، واقتصادا للجهد النطقي)).(4)

---

(1) شذا العرف في فن الصرف:٦٤ .

(2) تهذيب التوضيح :٢٠/٢ .

(3) أبنية الصرف في كتاب سيبويه:٣٧٩ ، وينظر : الدلالة الصوتية في اللغة العربية :٢١١ .

(4) المنهج الصوتي للبنية العربية : ٦٦ .

المبـــحث الثانـــــي

عدم التساوق في الإجراء فقط

١-النسب إلى شاء .

٢- النسب إلى فَعِيل و فُعَيْل .

٣- تحريك الساكن الأول إذا كان تحريك الساكن الثاني ينقض الغرض.

٤- إبدال التاء طاء .

١-النسب الى شاء :

إذا نسب إلى كلمة وكانت الألف فيه منقلبة عن حرف أصلي نحو (ماء) و(شاء) فعند النسب إليهما تبقى الهمزة ولاتتغير فيكون النسب إليهما (مائِيّ ، وشائِيّ) ، قال سيبويه: ((وأما الإضافة إلى شاءٍ فشاويٌّ، كذلك يتكلَّمون به...وإن سمَّيت به رجلاً أجريته على القياس تقول، شائيٌّ، وإن شئت قلت شاويٌ كما قلت: عطاويٌّ، كما تقول في زبينة وثقيفٍ بالقياس إذا سميت به رجلاً...)).[١]

ويفهم من قوله ((...وان سميت بهِ رجلاً أجريته على القياس تقول شائي...)) أنَّ القياس في النسب إلى شاء أنْ لاتغير الهمزة فيكون: شائي ، أمّا شاوي فهي جارية على غير القياس.

وقال ابن السراج: ((والإضافةُ إلى شَاءٍ شَاوِيٌّ كذا تكلموا بهِ وإنْ سميتَ بهِ رجلًا قلت: شَائيٌّ وإنْ شئتَ قلتَ: شَاوِيٌّ كذَا قالَ سيبويه. وبينَ شائِيٍّ وعَطائِيٍّ فرقٌ لأَنَّ الهمزةَ في عطاءٍ بعدَ أَلفٍ زائدةٍ ولَيست في شاءٍ كذلكَ... قالَ أبو بكر: شَاءٌ مثلُ ماءٍ وإنَّ الهمزةَ تصلحُ أَنْ تكونَ فيهما جميعًا مبدلةً مِنْ هاءٍ لقولِهم مُوَيةٌ وشُوَيهةٌ)).[٢]

يكشف هذا النص أنَّ الألف في (ماء) مبدلة من حرف أصلي هو الواو ؛ لأنَّ أصله (موه) وعلّة هذا التحول أنَّها تحركت بالفتح وما قبلها مفتوح وأما الهمزة فهي مبدلة من الهاء .

وذكر السيرافي بأنَّ إجراء القياس هو عدم التغيير في الهمزة عند النسب إليه ووصفه بالأجود ، واجاز فيه (شَاوِيّ) ، قال : ((وأما الإضافة إلى شاء فشاويّ، كذلك يتكلمون به... وإن سميت به رجلا أجريته " على القياس " يعني: إذا قلنا: شاو يريد به صاحب شاء، فليس

---

[١] كتاب سيبويه: ٣/٣٦٧ .

[٢] الأصول في النحو: ٣/٧٩ .

إلا الواو؛ لأن العرب هكذا نسبت في ذا المعنى، كما نسبت إلى الجمّة: جمّانيّ، إذا كان صاحب جمّة. فإن كان رجل اسمه شاء، ثم نسبت إليه، كان الأجود، " شائي " ويجوز شاويّ. على قياس ما مرّ. كما أن رجلا لو كان اسمه جمّة ثم نسبنا إليه لقلنا جمّيّ. وإذا أضفت إلى شاة قلت: شاهيّ؛ لأن الذاهب منه هاء، ألا ترى أنك تقول: شويهة في التصغير وشياه في الجمع)).[1]

وقال أبو علي الفارسي : ((إبدال الواو من هذه الهمزة ليس بالقياس؛ لأنه أصلية، فلذلك قال: كذلك يتكلمون... شاءٌ وزنه (فَعْلٌ)، والألف منقلبة عن واو، يدلّك على {ذلك} قولهم: شَوِيّ، فاشتقّوا منه ما صحت الواو فيه، ولو كانت منقلبة عن ياء لقلت شَيَيٌّ، فأما الهمزة في شَاء، وقولهم في الإضافة إليه: شاوِيٌّ فاللام عندي همزة، والواو في الإضافة إليه بدل منها، وليست الهمزة منقلبة عن ياء ولا واوٍ، لأنّك لو جعلته منقلبًا من أحدهما، جمعت على الكلمة الاعتلال من عينها ولامها، وذلك قليل، ولذلك قال سيبويه: وإن سمّيت به رجلاً قلت شائِي، أجريته على القياس. فإن قلت: فقد جاء شَوِيٌّ على (فَعِيل)، وجاءت اللام منها غير همزة فإنه كالنَّبِيِّ والبَرِيَّة والذريَّة، كل ذلك لاماتها همزات، وقد أجمع على تخفيفها فكذلك شَوِيٌّ لامه همزة وقد خفف. وكان أبو بكر يقول: يمكن أن تكون الهمزة فيه بدلاً من الهاء، كما أن الهمزة من ماءٍ بدل من الهاء، فكأنّه ذهب إلى شاءٍ من لفظ شاهٍ، ولو كان كذلك لكانت الهاء جديرًا أن ترجع في قولهم شَوِيٌّ فيقال: شَوِيهٌ، فإن لم ترجع الهاء دليل على أن اللام منم شاءٍ ليست بهاء، وأن الهمزة أصل فيه، ومنزلة شاءٍ من شاةٍ بمنزلة آلٍ من لُؤلُؤٍ فيه بعض حروفه وليس من بنائه)).[2]

الناظر في هذا النص يجد أنَّ أبا علي الفارسي يرى أنَّ الهمزة في (شاء) ليست منقلبة عن حرف اخر ، لانها لو كانت محمولة عن حرف آخر لكان عين الكلمة ولامها قد اصابها الإعلال وهذا إجحاف يلحق الثلاثي .

---

(1) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :١١٨/٣ .

(2) التعليقة على كتاب سيبويه : ١٩٧/٣ .

وقال ابن يعيش: ((اعلم أن ما كان من نحو: "سِقايةٍ"، و"عَظايةٍ" ونحوهما ممّا في آخره تاءُ التأنيث، ولامُه واوٌ أو ياءٌ، وقبلها ألفٌ زائدةٌ، فإنّه قبل النسب تصح اللام، ولا تُقلب همزةً؛ لأن الاسم بُني على التأنيث، فلم تقع الياء والواو طرفًا، فلم يلزم قلبُهما همزةٌ. فإذا نسبت إلى شيء من ذلك، أسقطت التاء، ثمّ قلبت اللامَ همزةً، فصارت النسبةُ كأنّها إلى "سِقاءٍ"، و"عَظاءٍ" بمنزلة "كساء"، و"رداء"؛ فلذلك تقول في النسب: "سِقائيّ"، و"عَظائيّ"، أي كما تقول: "كسائيّ"، و"ردائيّ". ومن قال: "كساويّ"، و"رداويّ"، قال هاهنا: "سقاويّ"، و"عظاويّ"، وكذلك قيل في النسب إلى "شاءٍ": "شاوِيٌّ")).[1]

وقال ابن مالك : ((وإذا نسب إلى "ماء" و"شاء" فالمسموع قلب الهمزة واوًا كقولهم في المرأة: "ماوية" وفي صاحب الشاة: "شاوي" ... فلو سمي بـ"ماء" أو "شاء" لجرى في النسب إليه على القياس فقيل: "شائي" و"شاوي" و"مائي" و"ماوي".))[2]

لعل في المساواة بين (ماء ، وشاء) في الإجراء عند النسب فيه نظر يشمل أنَّ (ماء) قد أصابها التحوّل في حرفين منها هما قلب الواو الفاً (عين الكلمة) وقلب الهاء همزةً –لام الكلمة – اي أصابها إعلالان ، وأما (شاء) فان التحول قد أصاب عين الكلمة فقط لا لامها لأنَّ أصلها (شَيْء) ، فالأصلية واضحة في الهمزة (شاء) أكثر من همزة (ماء) .

وقال الرضي: ((وأَما الهمزة التي بعد أَلف غير زائدة كماء وشاء فإن الألف فيهما منقلبة عن الواو وهمزتهما بدل من الهاء فحقها أَن لا تغير ، فالنسب إلى ماء مائِيّ بلا تغيير، وكذا

[1] شرح المفصل (ابن يعيش) : ٣/٤٦١ .

[2] شرح الكافية الشافية : ٤/١٩٥٢ .

كان القياس أَن ينسب إِلى شاء، لكن العرب قالوا فيه شاوى على غير القياس، فإِن سُمّي بشاء فالأجود شائي على القياس لأنه وَضع ثانٍ، ويجوز شَاوِي كما كان قبل العلمية)).[١]

أباحَ الرضي بالقاعـدة العامة وهي أن ينسب إلى شاء وماء بلا تغيير ، وصـرح أيضاً بالقاعدة الفرعية ووصفها أنّها غير قياسية وإِن تكلم به العرب ((...لكن العرب قالوا فيه شاوى على غير القياس...)) ودليل القاعدة أنَّها وردت عن العرب .

وربَّما اسجل اعتراضاً على قوله : ((...فان الالف فيه منقلبة عن واو وهمزتها بدل من الهاء ...)) إذْ الأقرب في (شاء) ان يكون أصلها (شَيْء) لا(شَوَه) أي أنَّ عينها ياءً تحركت وعلّة تحولها الفًا حركتها وانفتاح ما قبلها .

وجوّز د. مصطفى المراغي الوجهين – قلبها واواً أو إبقاءَها– ، قال: ((ويجوز الوجهان إن كانت بدلا من أصل نحو كساوي وسماوي أو كسائي وسمائي في سماء وكساء.)).[٢]

ولم يخرج عن هذا الرأي د. حاتم الضامن ، قال: ((وإِن كانت منقلبة عن واو أو ياء ، فلك فيها وجهان : إنْ شئتَ قلبتها واواً ، وإنْ شئتَ تركتها همزة، تقول في النسب الى كِساء ، وفضاء: كساوي وكسائي ، وقضاوي وقضائي.)).[٣]

وهذا ما أشار إليه د.عبده الراجحي: ((وإِن كانت الهمزة منقلبة عن أصل ، جاز بقاؤها وقلبها واواً ، مثل : كِساء= كِسائي أو كساويّ . بناء= بنائي أو بناويّ.)).[٤]

٢–النسب الى (فَعِيل و فُعَيْل) :

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٥٧/٢ .

[٢] هداية الطالب :١٤٦ .

[٣] الصرف (د.حاتم الضامن) :٣٣٣ .

[٤] التطبيق الصرفي :١٤٣ .

جاء في المدونة الصرفية أنَّ مَا كان على وزن (فَعِيْلَة) تحذف هاء التأنيث فيه عند النسب إلا إذا كان مضعف العين أو معتلها ، قال سيبويه : ((وذلك قولك في ربيعة: ربعيٌّ، وفي حنيفة: حنفيٌّ، وفي جذيمة: جذميٌّ، وفي جهينة: جهنيٌّ، وفي قتيبة: قتبيٌّ، وفي شنوءة: شنئيٌّ وتقديرها: شنوعة وشنعيٌّ؛ وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف؛ إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمرٍ واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغييرٍ واحد.وسألته عن شديدةٍ فقال: لا أحذف، لاستثقالهم التضعيف، وكأنَّهم تنكَّبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف.قلت: فكيف تقول في بني طويلة؟ فقال: لا أحذف، لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فعل، ألا ترى أنَّ فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلةٌ، فيكره هذا كما يكره التضعيف، وذلك قولهم في بني حويزة: حويزيٌّ)).[1]

يتضح من هذا النص أنَّ القاعدة القياسية أنْ تحذف الياء والتاء عند النسب إلى فَعِيْلَة والسبب في هذا الحذف ان التغير في أواخر الأسماء يستوجب هذا الحذف ، وثمة قاعدة فرعية لايجري عليها القياس وهو إذا كان الاسم مضعفاً او معتل العين اذ لايجري عليه قياس الحذف وقد عبّر سيبويه عن عدم التساوق في الاجراء بقوله (...لا أحذف...) وعلّة عدم الحذف في المضعف هي استثقالهم تتابع الأمثال من معتل العين فأن البنية يصيبها أكثر من تغير :

الأول: الحذف (حذف الياء والتاء) والآخر إعلال بقلب الواو الفاً ، وهذا يمثل كراهة توالي إعلالين في بنية واحدة .

والآخر: اعلال بالقلب .

---

(1) كتاب سيبويه :٣/٣٣٩ .

وقال المبرد: ((فَإِن كَانَت هَاء التَّأْنِيث فى الِاسْم فَالْوَجْه حذف الْيَاء؛ لما يدْخل الْهَاء من الْحَذف والتغيير وَذَلِكَ قَوْلك فى ربيعَة: ربعى، وفى حنيفَة: حنفى، وفى جذيمة: جذمى، وفى ضبيعة ضبعى فَأَما قَوْلهم فى الخريبة: خريبى، وفى السليقة: سليقى فَهَذَا بِمَنْزِلَة الذى يبلغ بِهِ الأَصْل؛ نَحْو: لححت عينه، و {استحوذ عَلَيْهِم الشَّيْطَان}[١] وَالْوَجْه مَا ذكرت لَك فَإِن كَانَت الْيَاء متحركة لم تحذف وَذَلِكَ قَوْلك فى حمير: حميرى، وفى عثير: عثيرى)).[٢]

وذكر ابن السراج : ((ما كان قبل لامهُ ياءٌ زائدة أو واوٌ فما جاءَ فَعِيلةٍ أو فُعيلَةٍ فبابهُ وقياسهُ حذف الياءِ وفتحُ ما قبلَه ذلكَ تقولُ في حنيفة : حَنفيٌّ وجَهينةَ: جَهَنيٌّ وقُتَيبةَ: قُتَبِيٌّ وشَنوءةَ : شَنَئيٌّ. فأمَّا شديدةٌ وطويلةٌ فلا تحذفُ الياءُ لأَنكَ إنْ حذفَتها خرجتَ إلى الإِدغام والإِعلالِ فتقولُ: طويليٌّ وقالوا في بني حُوَيزة: حُويزيٌّ.)).[٣]

يفهم من هذا النص أنَّ ما جاء على وزن (فَعِيْلَة) مفتوح الفاء أو مضمومها وقبل لامه ياء فانه عند النسب تحذف الياء والهاء فتقول في حنيفة – حَنِفيّ و جهينة – جُهَنيّ بحذف الياء وفتح العين ، أما ماكان معتل العين أو مضعفها فان الياء لا تحذف بل تثبت نحو: حويزة –حويزِيّ .

ولم يخرج عن هذا أبو علي الفارسي ، إذْ قال: ((وهو كلُّ اسمٍ ثالثهُ ياءٌ أو واوٌ ساكنةٌ ، و آخرُهُ هاءُ التَّأنيثِ ، وذلك نحوُ حنيفَةَ و جُهيْنةَ ، تقول : حَنَفيٌّ و جُهْنيٌّ . وكذلك شَنوءةٍ ، تقول : شَنَئيٌّ مثلَ شَنَعيٌّ . فإنْ كانت العينُ معْتَلَة أو مضاعفة لم يحذفوا هذهِ الياءَ . قالوا : في بني حَوِيزَةَ : حَوِيزيٌّ . وفي شَديدةٍ : شَديدِيٌّ كراهةَ اجتماع المثلينِ لو حُذِفَت الياءُ)).[٤]

---

(١) الآية : المجادلة : ١٩ .

(٢) المقتضب : ٣/ ١٣٤ .

(٣) الأصول في النحو: ٧٢/٣ .

(٤) التكملة : ٢٥٨ – ٢٥٩ .

و أبان أبو علي في موضع آخر علّة عدم حذف الواو من الاسم المعتل عند النسب ، قال : ((لم يحذف من (طويلة)، لأنه لو حذفها كما حذف من (حَنَفِيّ) لزمه أن يقلب الواو لتحركها وتحرك ما قبلها، كما يلزمه قبلها في (فَالٌ ورجلٌ مالٌ)، فلما كان حذف الياء يؤدي إلى انقلاب العين، وكان انقلاب العين تَبْعُدُ دلالته على المنسوب إليه، تنكب حذف الياء كما تنكب حذفها من المضاعف)).[1]

ارادَ أن التغيير الذي يصيب البنية عند النسب – فتح الواو – يؤدي إلى إعلالها لتحركها بالفتح ، وفتح ماقبلها فتكون على (طالي) ، وهذا يبعدها عن أصلها، ولايشعر أنَّ الكلمة ذات أصلٍ واوي .

وأفصح الزمخشري بحذف الياء أو الواو عند النسب إلى فَعِيْلَة نحو: حنيفة – حَنَفِيّ، إلا اذا كان مضعفاً نحو : شديدة – شديدِيّ ، أو معتل العين نحو طويلة – طويلِيّ ، قال : ((وتحذف الياء والواو من كل "فَعيلةٍ"، و"فَعُولَةٍ"، فيقال فيهما: "فعليٌّ" ، نحو قولك: "حنفي"، و"شنئيّ"، إلا ما كان مضاعفاً أو معتل العين، نحو: "شديدة"، و"طويلة"، فإنك تقول فيهما: "شديدي"، و"طويلي". ومن كل "فُعيلةٍ"، فيقال فيها: "فُعليّ"، نحو: "جُهنيّ"، و"غُفَليّ".)).[2]

وفصّل ابن يعيش القول في ذلك إذ قال: ((ومن التغيير اللازم حذفُ الياء والواو من "فَعِيلَةَ"، و"فُعَيْلَةَ"، و"فَعُولَةَ" وذلك إذا نسبت إلى مثل "حَنِيفَةَ"، و"رَبِيعَةَ"، و"جُهَيْنَةَ"، فتقول: "حَنَفِيٌّ"، و"رَبَعِيٌّ"، و"جُهَنِيٌّ" وتعمل ثلاثة أشياء: تحذف تاء التأنيث، ثمّ ياء "فعيلة"، وتنقُله من "فَعِلٍ" مكسورَ العين إلى "فَعَلٍ" مفتوحَ العين. أمّا حذفُ تاء التأنيث، فعلى الجادَّة، وأمّا حذفُ الياء فلأنّها في نفسها مستثقلةٌ مع كونها زائدةً، وقد حصل في الكلمة أسبابٌ أوجبت ثِقَلَها، وهو أنّه اجتمع فيها ياء "فَعِيلَةَ" أو"فُعَيْلَةَ"، مع كسرِ ما قبل عَلَم النسبة، وياءي النسبة. وكلُّ ذلك من جنس واحد، فاستُثقل اجتماعها. والنسبُ بابُ تغيير، فحذفوا الياء تخفيفًا. وذلك لأنّهم قد حذفوها من "فَعِيلٍ"، و"فُعَيْلٍ"، نحو: "ثَقَفِيٍّ"، و"سُلَميّ"، وليس في الاسم إلا

---

[1] التعليقة على كتاب سيبويه : ١٥٦/٣ .

[2] المفصل في صنعة الاعراب :٢٦٠/١ .

تغييرٌ واحدٌ، وهو تغييرُ حركةِ آخره بالكسر للحاق يائي النسبة، وإن لم يكن ذلك بالقياس عند سيبويه)).[١]

ويبدو أنَّ السبب الحقيقي من ثقل الياء ليس كونها زائدة بل لأنَّها ساكنة ما قبلها مكسور ومابعدها أيضاً ثم مجيء ياء النسب وكأن التتابع يكون على الآتي (يْ لِ يّ)
وهذا يمثل غاية الثقل لأنَّ الصوائت والصوامت من جنس واحد .

وقال في الموضع نفسه :((إلا أنّ يكون مضاعفًا أو معتلَّ العين، فإنّك لا تحذف الياء منهما، نحو النسب إلى "شَدِيدَةٍ"، و"طَوِيلَةٍ"، و"جَلِيلَةٍ"، فتقول: "شَدِيدِيٌّ"، و"طَوِيلِيٌّ"، و"جَلِيلِيٌّ"؛ لأنّك لو حذفت الياء، لوجب أنّ يقال: "شَدَدِيٌّ"، فيجتمع حرفان من جنس واحد، وهو ممّا يستثقلونه.وكذلك لو نسبت إلى بني طويلةَ، وبني حُوَيْزَةَ، وهم في التَّيْم، قلت: "طويلِيٌّ"، و"حُوَيْزِيٌّ". والتصريفُ يُوجب أنّ الواو إذا تحرّكت وانفتح ما قبلها، قُلبت ألفًا، كقولهم: "دارٌ"، و"مالٌ". وحذفُ التاء إنّما هو لضرب من التخفيف، فلمّا آل الحالُ إلى ما هو أبلغُ منه في الثقل، أو إلى إعلال الحرف، احتُمل ثقلُه، وأُقرّ على حاله)).[٢]

والمتأمل في نص ابن يعيش يجد أنَّ علّة عدم حذف الياء في المضعف كراهة اجتماع الحروف المتماثلة ، أما في معتل العين ، فهو خشية التحول الذي يصيب الواو بقلبها الفاً ولكن هناك علّة مبنية على هذا التحول وهي ابتعاد الكلمة عن أصلها .

قال الرضي ((أَقول: اعلم أَن سبب هذا التغيير قريب من السبب الأول، وذلك أَن فَعِيلاً وفُعَيلاً قريبان من البناء الثلاثي، ويستولي الكسر مع الياء على أَكثر حروفها لو قلت فَعِيلي وفُعَيْلي، وهو في الثاني أَقل، وأَما إِذا زادت الكلمة على هذه البنية مع الاستيلاء المذكور نحو إِزْمِيلِيٍّ وسِكِّيتِيٍّ وسُكَّيْتِيٍّ بتشديد الكاف فيهما فلا يحذف منها حرف المد، سواء كانت مع التاء أولا، إذ وضعها إذن على الثقل فلا يستنكر الثقل العارض في الوضع الثاني،

---

(١) شرح المفصل (ابن يعيش) : ٣/٤٤٥ .
(٢) نفسه : ٣ /٤٤٥ .

أَعني وضع النسبة، لكن مع قرب بناء فَعِيل وفُعَيْل من البناء الثلاثي ليسا مثله، إذ ذاك موضوع في الأصل على غاية الخفة، دون هذين، فلا جَرَمَ لم يفرق في الثلاثي بين فَعِل وفَعِلة نحو نَمِرٍ ونَمِرَة، وفتح العين في النسب إِليهما، وأَما ههنا فلكون البناءين موضوعين على نوع من الثقل بزيادتهما على الثلاثي لم يستنكر الثقل العارض في النسب غايةَ الاستنكار حتى يُسَوَّى بين المذكر والمؤنث، بل نظر، فلما لم يحذف في المذكر حرف لم يحذف حرف المد أَيضاً، ولما حذف في المؤنث التاء كما هو مطرد في جميع باب النسب صار باب الحذف مفتوحا، فحذف حرف اللين أَيضاً، إذ الحذف يذكر الحذف، فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث، وكذا ينبغي أَن يكون: أَي يحذف للفرق بين المذكر والمؤنث، لأن المذكر أَول، وإِنما حصل الالتباس بينهما لما وصلوا إِلى المؤنث، ففصلوا بينهما بتخفيف الثقل الذي كانوا اغتفروه في المذكر وتناسوه هناك، وإِنما ذكروه ههنا بما حصل من حذف التاء مع قصد الفرق)).[1]

يفهم من نصه الآتي :

١-حمل الرضي (فَعِيْلاً) و(فُعَيلاً) في النسب على (فَعِيْلَة) و(فُعَيْلَة)في حذف الياء ، من كراهة توالي الكسرة مع الياء ، وأن أواخر الأسماء تغير عند النسب

٢-إنَّ تفريع القاعدة عنده يتمثل في وزنين ، هما : إِفْعَيْل ، وفِعِّيْل، فلاتحذف الياء فيهما عند النسب وإن كان فيهما تتابعان مكروهان يتمثل في الكسرة ، والياء المدية ، وما بعدها مكسور أيضاً ثم ياء النسب المشددة ، والسبب عنده لايخرج عن عروض الثقل لعروض النسب .

٣-فرّق بين ماهو قريب من الثلاثي (فَعيْل) ،وماهو ليس بالثلاثي (إِفْعِيل)و(فَعِيْل)، أنَّ الاول لايحتمل الثقل ، لانه قريب من الثلاثي ، والثلاثي وضع اصلاً على الخفة على حين أنَّ غير الثلاثي لم يوضع على الخفة فاحتمل الثقل .

٤-تستطيع القول إنَّ الفارق بين القياس والتفرع عنده مبني على الحمل على أصل الوضع (الثلاثي) وعدمه .

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢٠٢١/٢ .

٥-مراعاة أصل الوضع كان حاضراً في (فَعِيْل) .

وذهب د. حاتم الضامن إلى أن النسب إلى (فَعيل و فُعَيْل) يكون بحذف الياء إذا كانت اللام حرف علّة ، اما إذا كانت حرفًا صحيحًا فتبقي الياء ثم تضيف ياء النسب ، فتقول : عَقِيليّ و عُقَيْلي ، وشبهها من حيث الأجراء بقاعدة فَعِيلة و فُعَيْلة .[١]

ونصّ د. كرم محمد زرندح بحذف الياء مما كان على وزن (فَعِيْل) ، قال : ((عند النسب الى ما كان على وزن (فَعِيْل) المعتل اللام ، تحذف منه الياء ، فتقول في نحو غَنِيّ : غَنَوِيّ ، وعلي علويّ ، وعديّ : عَدوِيّ بحذف الياء الأولى لأنها زائدة ، وجعل الثانية واوا. فإن صحّت اللام لم يحذف منه شيء ، فتقول في عقيل : عقيلي ، وسمير : سميري ، وجميل : جميلي . وشذ في ثقيف : ثقفي.)).[٢]

وقال في النسب إلى (فُعَيْل) : ((يُعامل الاسم الذي على وزن فُعَيْل معاملة ما كان على فَعِيْل ، اي أنه تحذف ياؤه ان كان معتل اللام فتقول في قُصيّ : قُصَوِيّ ، ولُؤَيّ : لُؤَوِيّ .

فان حذفت اللام لم يحذف منه شيء ، فتقول في عُقَيل : عُقَيْليّ ...)).[٣]

٣ – تحريك الساكن الأول للتخلص من التقاء الساكنين إذا كان تحريك الساكن الثاني ينقض الغرض :

---

[١] ينظر : الصرف (د.حاتم الضامن) : ٣٣٩ ، وينظر : نحو اللغة العربية : ٣٠٢ .

[٢] اسس الدرس الصرفي في العربية : ١٩٣ ، وينظر : النسب (بحث):٦٥ .

[٣] اسس الدرس الصرفي : ١٩٤ .

الأصل في التقاء الساكنين هو أنْ يحرك الساكن الأول بالكسر وهذا ماجرى عليه جمهور النحاة بأن جعلوا المهرب من التقاء الساكنين هو تحريك الأول منهما بالكسر بل هو حتما واصلا لا يمكن اهماله الا لعلّة عارضة .(١)

وثمة التقاء ساكنين مبني على تخفيفٍ ورد في لغة تميم قال سيبويه : ((وذلك قولهم في فخذٍ: فخذٌ، وفي كبدٍ: كبدٌ، وفي عضدٍ: عضدٌ، وفي الرجل: رجلٌ، وفي كرم الرجل: كرم، وفي علم: علم، وهي لغة بكر بن وائل، وأناسٍ كثير من بني تميم... وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل، وكرهوا في عصر الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع. ومع هذا أنه بناءٌ ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل، فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستثقال... ومن ذلك قولهم: انطلق بفتح القاف، لئلا يلتقي ساكنان كما فعلوا ذلك بأين وأشباهها، حدثنا بذلك الخليل عن العرب، وأنشدنا بيتاً، وهو لرجل من أزد السراة:

عِجِبْتُ لمولودٍ ولَيْس له أبٌ ... وذِي ولدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوانِ

...ففتحوا الدال لكي لا يلتقي ساكنان، وحيث أسكنوا موضع العين حركوا الدال.)).(٢)

يفهم من هذا النص الآتي:

١-إنَّ الإجراء كان بإسكان المتحرك ، وتحريك الساكن .

٢-كان حقّ إجراء التخلص من التقاء الساكنين بتحريك الساكن الأول بالكسر وهذا مايعود بنا إلى ثقل الانتقال من الخفيف إلى الثقيل (من الفتح إلى الكسر) ، فكان الإجراء للتخلص من هذا الثقل هو تحريك الساكن الثاني بالفتح .

---

(١) ينظر :كتاب سيبويه:١٦٠/٢ ، وشرح المفصل(ابن يعيش) : ١٢٧/٩، و الاشباه والنظائر :٣٢١/٢ .

(٢) كتاب سيبويه : ١١٣١١٥/٤ ، والبيت في شرح أبيات سيبويه (النحاس) : ٢٥٢ ، وخزانة الأدب : ٣٨١/١ .

وقد أبان ابن السراج المواضع التي تحصل فيها هذه اللغة قال: ((وذلكَ قولُهم في فَخِذٍ: فَخْذٌ وفي كَبِدٍ: كَبْدٌ وعَضِدٍ: عَضْدٌ وكَرُمَ كَرْمَ وعَلِمَ عَلْمَ إنَّما يفعلونَ هَذا بما كانَ مكسورًا أو مضمومًا وهي لغةُ بكر بن وائلِ وأُناس من تميم وقالوا: في مَثَل: لم يُحرمْ مَنْ فُصْدَ لَهُ أَي: فُصدَ لَهُ بِعيرٌ يعني: فَصَدَ البَعير للضيفِ وقالوا في عُصِرَ عَصْرٌ وإِذَا تتابعتِ الضمتانِ أيضًا خَففُوا يقولونَ في الرُّسُلِ: رُسْلٌ وعُنُقٍ عُنْق ، وكذلكَ الكسرتان ، وقالوا في إبِلٍ: إبْلٌ ولا يسكنون ما توالت فيهِ الفتحتانِ نحو: جَمَلٍ ، وما أَشبَهُ الأولَ ، وليسَ علَى ثلاثةِ أَحرفٍ قولُهم: أَراكَ مُنْتَفْخًا يريدُ: مُنْتَفِخَا ، وانْطَلْقَ يا هَذا بفتحِ القَافِ لئلا يلتقي ساكنانِ... فأسكنَ اللامَ فلمَّا أسكنَها التقى الساكنانِ ففتحَ الدالَ لالتقاء)).[1]

وقد علَّل السيرافي سبب ٱختيارهم في تحريك الساكن الثاني الفتح دون الكسر ، وذلك اتباعاً لحركة الأول – الياء – ، قال : ((فأما لم يلده فأصله يلده وحذفوا الكسرة من اللام ثم حركوا الدال لاجتماع الساكنين وفتحوه اتباعا لفتحة الياء، وكرهوا الكسرة في الدال لأنهم هربوا من الكسر فكرهوا العود إلى ما هربوا منه.)).[2]

ولم يبتعد الجرجاني عمّا ذُكِرَ إذ قال: ((اعلم ان قولهم:انطلق في "انطلق"حرك القاف لما اسكن اللام والذي دعاهم الى اسكان اللام انهم شبهوا طلق من "انطلق"بكتف،فكما يسكنون الثاني من كتف كذلك اسكنوا اللام من طلق فلما اسكنوها وجب تحريك القاف وحركوه بالفتح)).[3]

وقد اشترط الزمخشري في تحريك الساكن الثاني أن يكون الساكن الأول حرف مد أو جاء على التخفيف في لغة تميم : ((وإن كان غير مدة فتحريكه في نحو قولك لم أبله، واذهب اذهب، ومن ابنك، ومذ اليوم، و {آلميم الله} [4]، و {لا تنسوا الفضل} [1]، و"اخشو الله"،

---

(١) الأصول : ١٥٨/٣ .

(٢) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٢٤/٥ ، وينظر: نفسه : ٣٥٩ .

(٣) المقتصد في شرح التكملة : ٢٠٩ .

(٤) ال عمران : ١٢ .

واخشى القوم ، ومصطفى الله ، و {لو استطعنا}[٢]، ومنه قولك الاسم والابن والانطلاق والاستغفار؛ أو تحريك أخيه في نحو قولك انطلق ولم يلده ويتقه ورد ، ولم يرد، في لغة بني تميم.)).[٣]

وقال ابن يعيش: ((وكذلك عدلوا عن تحريك الأوّل فيما ذكره من قولهم في الأمر: "انْطَلْقَ يا زيدُ" والأصلُ: انْطَلِقْ، فشبّهوا "طَلِقْ" منه "بكَتِفٍ"، فأسكنوا اللام على حدّ إسكان "كَتْفٍ"، فالتقى ساكنان، ففتحوا القاف، وأتبعوها حركةَ أقربِ المتحرّكات إليها، وهو فتحةُ الطاء، ولم يُحرِّكوا اللام، لأنّه يكون نقضًا لغرضهم فيما اعتزموه من التخفيف...)).[٤]

نصّ ابن يعيش بأنَّ تحريك الساكن الأول يلزم نقضا للغرض ومايحسب له أنه صرّح بالعدول عن الأصل في الاجراء – كسر الساكن الأول – مراعاة للغرض – التخفيف – ، وثمّة أمر يلحظ في هذا الاجراء وهو أنّ الساكن الثاني قد حُرك بأقرب الحركات إليه – الفتحة.

قال الرضي: ((أقول: اعلم أن أول الساكنين إن لم يكن مدةً وجب تحريكه، إلا إذا أدّى تحريكه إلى نقض الغرض كما في لم يَلْدَهُ وانْطَلْق، كما يجئ، وإنما وجب تحريك الأول من دون هذا المانع لأن سكونه كما ذكرنا هو المانع من التلفظ بالساكن الثاني، فيزال ذلك المانع بتحريكه، إذ لا يؤدي التحريك إلى استثقال كما أدى إليه تحريك حرف المد... يعني إذا لم يكن الأول مدة حرك الأول، إلا إذا حصل من تحريك الأول نقض الغرض، وهذا في الفعل فقط، نحو انْطَلْقِ، وأصله انْطَلِقْ أمر من الانطلاق، فشبه طَلِق بكَتِفٍ في لغة تميم،

---

(١) البقرة : ٢٣٧ .

(٢) التوبة : ٤٢ .

(٣) المفصل في صنعة الاعراب : ٤٩٣/١ .

(٤) شرح المفصل (ابن يعيش): ٢٩٠/٥-٢٩٤ .

فسكن اللام، فالتقى ساكنان، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضاً للغرض وكذا الكلام في لَمْ يَلْدَهُ)).[١]

ونقف على نص الرضي بنقاط هي :

١-حمل الفعل (انطَلِق) على الاسم (كَتِف) في التخفيف لكراهـة توالي هذا التتابع (ص ـَ ، ص ـِ) .

٢- كان الإجراء بحذف حركة الصامت الثاني هكذا : (آنْطَلْق) والأصل في التقاء الساكنين ان يحرك الساكن الأول ، وقد تفرعت هذه القاعدة الى تحريك الساكن الثاني مراعاة لغرض التخفيف (آنْطَلْقِ) ، ومثله في الإجراء (لم يلده) إذ الأصل فيه (لم يَلِدْهُ) ، صارت (لم يَلْدْهُ) على لغة تميم ، ثم صارت (لم يَلْدَه) بتحريك الساكن الثاني دون الأول ، وحركت الدال بالفتح إتباعاً لحركة ماقبلها غير إنَّ هذا الإتباع لم يحصل في (انطلق) .

وهذا التفريع كان حاضرا في الدرس الحديث إذ قال د. حاتم الضامن فيه : ((يتخلص من التقاء الساكنين ، اذا لم يكن اولهما حرف عِلّة ، بتحريك الحرف الثاني وذلك : إمّا بالكسر ... وإمّا بالضم ... وإمّا بالفتح ...)).[٢]

وقد فسرت هذا د. آمال الصيد بقولها : ((... إنَّ جزءاً من (إنْطَلِقْ) وهو (طَلِق) شُبّه بكتْفِ على لغة تميم بإسكان وسطه تخفيفاً ، فلما أسكنت اللام والفعل آخره ساكن التقى ساكنان ، فلم يحرّك الساكن الأوّل على أصل التخلّص من التقاء السّاكنين لئلا ينتقض الغرض وهو طلب الخفّة ، فحركت القاف وهي ثاني السّاكنين ، واجتلبت الفتحة لأنّها حركة اقرب

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب(الرضي) :٢/٢٣٢-٢٣٨ .

[٢] الصرف : ٣٦١ ، وينظر : التقاء الساكنين وتاء التأنيث :٢٠ .

المتحرّكات الى القاف وهي الطّاء ...وشُبّهتْ (يَلِدْ) بكَتْف على لغة تميم فسكنت اللّام والدّال ساكنة فالتقى ساكنان ، فحرّكوا الثاني لالتقاء السّاكنين – كمافي انطلق – وعلّلوا اختيار الفتح للتحريك بأنّه أخف الحركات وبأنّه حركة الحرف المتحرّك قبل الدّال وهو الياء)).[١]

لا جرم أنَّ الاداء التميمي لم يقف عند الأفعال ، بل كانت الأسماء أيضاً من مصاديقه نحو: كَلِمة تصير عند تميم : كَلْمَة ، ونَظِرة تصير نَظْرَة .[٢]

٤-إبدال التاء طاء :

جاء في المدونة الصرفية أنَّ الطاء تكون بدلا من التاء في صيغة (افْتَعَل) إذا كانت فاء الصيغة ضاداً او صاداً او ظاءً نحو اضطهد، قال سيبويه : ((والطاء منها في افتعل إذا كانت بعد الضاد في افتعل، نحو اضطهد. وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل اصطبر. وبعد الظاء في هذا)).[٣]

وقال المبرد: (((الطاءُ) وَهِي تبدل مَكَان التاءِ فِي مُفْتَعل وَمَا تصرّف مِنْهُ إِذا كَانَ قبلهَا حرف من حُرُوف الإطباق وحروف الإِطباق الصَّاد وَالضَّاد والطاءُ والظاء وَذَلِكَ قَوْلك مُصْطبر ومضطَّهد ومظَّلِم وَهُوَ مفتعِل من الظُّلم)).[٤]

---

[١] التقاء الساكنين في اللغة العربية : ١٣٣-١٣٤ ، وينظر : التقاء الساكنين بين القاعدة والنص :٤٤ .

[٢] ينظر : لهجة تميم : ١٥٢.

[٣] كتاب سيبويه:٢٣٩/٤ .

[٤] المقتضب:٢٠٢/١ .

يفهم من هذا النص ان تاء (افْتَعَل و مُفْتَعَل) اذا سبقت بأحد حروف الاطباق تقلب الى الطاء وحروف الطباق هي (الصاد والضاد والطاء والظاء) في نحو مصطبر ومضطهد ومضطلم على مفتعل حيث لم تبدل التاء في الميزان الى الطاء .

وقال ابن السراج : ((الطاءُ تبدلُ مِنَ التاءِ في "افْتَعَلَ" إذَا كانَ قبلَها طَاءٌ أَو ضَادٌ وذلكَ قولُهم: اظطلَم يظطلمُ اظطلامًا واضطجعَ يضطجعُ اضطجاعًا وهوَ مضطجعٌ...)).[١]

وعلل السيرافي سبب قلب التاء طاء إذ قال : ((فإن قيل: فهلا اختاروا الطاء وهي من مخرج التاء مجهورة؟ قيل: لمخالفة التاء لهذه الحروف في الإطباق والاستعلاء، فإذا بنيت افتعل وفاء الفعل حرفا من حروف الاستعلاء لم تقلب التاء دالا بل تقلبها طاء لمشاكلة الطاء لحروف الاستعلاء بما فيه من الاستعلاء والإطباق وذلك افتعل مما فاء الفعل منه صاد أو ضاد أو ظاء، لأن هذه من حروف منطبقة مستعلية وليس في التاء إطباق ولا استعلاء فاختاروا حرفا من مخرج التاء مستعليا وهو الطاء فجعلوه مكان التاء فقالوا في افتعل من صبر اصطبر ومن صنع اصطنع، وكذلك من ضجع اضطجع ومن ظلم اظطلم)).[٢]

وذكر الزمخشري أنّ التاء تكون بدلا من الطاء في صيغة افتعل نحو اصطبر إذ قال : ((والطاء أُبدلت من التاء في نحو: "اصطبر"، و"فحصطُ برجلي")).[٣]

وقال ابن يعيش : ((قد أبدلت الطاء من التاء إبدالًا مطّردًا، وذلك إذا كانت فاء "افْتَعَلَ" أحدَ حروف الإطباق، وهي أربعةٌ: الصاد والضاد والطاء والظاء، نحو: "اصطبر يصطبر" و"اضطرب يضطرب"، و"اطَرَدَ"، و"اظْطَلَمَ"، والأصل: "اصتبر"، و"اضترب"، و"اطترد"، و"اظتلم". والعلّةُ في هذا الإبدال أن هذه الحروف مستعليةٌ فيها إطباقٌ، والتاء حرف مهموس غيرُ مستعلٍ، فكرهوا الإتيانَ بحرف بعد حرف يُضادّه وينافيه، فأبدلوا من التاء طاء؛ لأنّهما

---

(١) الأصول في النحو:٣/٢٧١ .

(٢) شرح كتاب سيبويه(السيرافي):٥/١٢٥ .

(٣) المفصل في صنعة الاعراب: ٥١٦ .

من مَخْرج واحد، ألا ترى أنه لولا الإطباقُ في الطاء لكانت دالًا، ولولا جَهرُ الدال لكانت تاءً، فمخرجُ هذه الحروف واحدٌ، إلّا أن ثمّ أحوالًا تفرق بينهنّ من الإطباق والجهر والهمس، وفي الطاء إطباقٌ واستعلاءٌ يوافق ما قبلها، فيتجانس الصوتُ، ويكون العملُ من وجه واحد، فيكون أخفَّ عليهم...و"اظتَلَم" افْتَعَل من "الظلم"، ولا يُتكلّم بشيء من ذلك)).[١]

يفهم من هذا النص ما يأتي :

١-إذا كانت فاء افتعل أحد حروف الاطباق تبدل التاء طاء في مثل (اضطرب- اضترب) (واصطبر- اصتبر) ، (واظطلم- اظتلم) .

٢-إنَّ سبب إبدال التاء طاء هو للمجانسة الصوتية بين الطاء وحروف الاطباق .

٣- إنَّ وزنها افتعل أي إنَّها وزنت بالحرف الأصلي وهو التاء وأن وقع الإبدال .

٤-يفهم من هذا أنَّه لاقيمة للحرف المبدل في الميزان الصرفي .

ونص ابن الحاجب على أنّ الزائد يعبر بلفظه لابلفظ المبدل منه قال :((ويعبر عن الزائد بلفظه الا المبدل من تاء الافتعال فانه بالتاء...)).[٢]

وأبان ابن عصفور أنَّ سبب الابدال هو للمجانسة الصوتية بين التاء وحروف الاطباق قال:((وأمَّا الطاء فأُبدلتْ من التاء لا غيرُ. أُبدلت باطِّرادٍ البتَّةَ، ولا يجوز غير ذلك، من تاء "افتَعَلَ" إذا كانت الفاء صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء. فتقول في "افتَعَلَ" من الصَّبر: اصطَبَرَ، ومن الضَّرب: اضطَرَبَ، ومن الظَّهرِ اظطَهرَ، و من الطَّرْدِ: اطَّرَدَ، فتُدغِم لأنك لمّا أبدلتَ التاء طاء اجتمع لك مِثلان، الأوَّلُ منهما ساكنٌ، فأدغمت. ولم تُبدِلِ التاءَ لأجل الإدغام، بل للتباعد الذي بين الطاء والتاء، كما فعلتَ ذلك مع الضاد والظاء والصاد؛ ألا ترى أنك أبدلت من التاء طاء ولم تُدغِم، لمَّا لم يجتمع لك مثلان؟والتباعدُ الذي بين التاء وبين هذه الحروف أنَّ التاء منفتحةٌ مُنسفلةٌ، وهذه الحروف مُطبَقةٌ مُستعلِيةٌ. فأبدلوا من التاء أُختَها في المخرج، وأختَ هذه الحروف في الاستعلاء والإطباق وهي الطاء. وأُبدلتْ بغير

[١] شرح المفصل(ابن يعيش):٥/٤٠٦ .

[٢] الشافية في علم التصريف: ٦ .

اطِّراد، من تاء الضمير بعد الطاء والصاد، فقالوا: فَحَصْطُ وخَبَطٌّ وحَفِظْطُ وحِضْطُ، يريدون: فَحَصتُ وخَبَطتُ وحَفِظتُ وحِضتُ. والأكثر التاء. والعِلَّة في الإبدال كالعِلَّة في "افتَعَلَ" من التباعد الذي ذكرنا بين التاء وبين الصاد والطاء، فقرَّبوا ليسهل النُّطقُ)).[1]

يتضح من هذه النصوص أنّ القاعدة العامة أنَّ المبدل من تاء الافتعال يعبر عنه في الميزان الصرفي بالحرف الاصلي (التاء) .

ثمة تفريع ورد عند الرضي لهذه القاعدة مفادها أنّ المبدل من تاء الافتعال يعبر عنه بلفظة في الميزان الصرفي وليس بالتاء قال : ((قوله " إلا المبدل من تاء الافتعال " يعني تقول في مثل اضْطَرَبَ وَازْدَرَعَ افْتَعَلَ، ولا تقول افْطَعَل ولا افْدَعَلَ، وهذا مما لا يُسَلَّم، بل تقول: اضْطَرَبَ على وزن افْطَعَلَ، وَفَحَصْطَ وزنه فَعَلْطُ، وهَرَاق وزنه هَفْعَل، وَفُقَيْمِجٌّ وزنه فُعَيْلِجّ، فيعبر عن كل الزائد المبدَل (منه) بالبدل، لا بالمبدل منه... إنما لم يُوزَنْ المبدل من تاء الافتعال بلفظه إما للاستثقال أو للتنبيه على الاصل، قلنا: هذا حاصلان في فَحَصْطُ وفي فُزْدُ ولا يوزنان إلا بلفظ البدل، ولو قال: ويعبر عن الزائد بلفظه، إلا المدغم في أصلي فإنه بما بعده، والمكرر فإنه بما قبله)).[2]

وايد الرضي في رأيه هذا عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) إذ يرى أنّ مراعاة اللفظ تقتضي أن تاتي بالبدل في الميزان الصرفي كما كانت الزيادة يلفظها في الميزان ، أي بعبارة أخرى أنَّه حمل المبدل من تاء الافتعال على الزيادة في التعبير عنهما في الميزان الصرفي قال الجرجاني : ((والثاني : ان تراعي اللفظ فتمثلة كما هو، وذلك قولك في ازْدَان افْدَعَل ،

[1] الممتع في التصريف: ٢٣٨/١.

[2] شرح شافية ابن الحاجب(الرضي): ١٨/١ .

فتأتي بالبدل في اللفظ كما أتيت بالزيادة حيث قلت في قَطَّع : فَطْعَل وفي ضَارِب: فَاعِل ، وتقول في قَال على هذا ، فَال ...)).[١]

وقال د .أمين علي السيد : ((قد ابدلت الطاء من التاء ابدالا مطردا، وذلك اذا كانت فاء افتعل احد حروف الاطباق وهي اربعة (الصاد والضاد والطاء والظاء) نحو : اصطبر يصطبر، واضطرب يضطرب... والاصل: اصتبر واضترب... والعلة في هذا الابدال ان هذه الحروف مستعلية فيها اطباق، والتاء حرف مهموس غير مستعل فكرهوا الاتيان بحرف بعد حرف يضاده وينافيه فابداوا من التاء طاء لانهما من مخرج واحد... وهذا الابدال وقع لازما فلا يتكلم بالاصل.)).[٢]

وقال د.حاتم الضامن : ((وإن كانت الفاء صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء ، أُبْدِلَتْ تاءُ (افتعل) طاء ، مثل : صفا ، اصطفى ، وضجع ، اضطجع ، وطرد ، اطّرد ، وظلم ، اظطلم ، ويجوز فيما كانت فاؤه ظاء ثلاثة أوجه : أن تبقى الطاء المبدلة من التاء ، فتقول : اضطلم . ويجوز أن تدغم الظاء بالطاء ، فتقول : اطّلم.)).[٣]

والى هذا ذهب د .أحمد مصطفى المراغي، إذ قال (((وتقلب التاء طاء) اذا وقعت تاء لافتعل وكانت الفاء صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء نحو اصطبر واضطرب واطّرد واظطلم ، من الصب والضرب والطرد والظلم ، ويجوز في اظطلم قلب الظاء طاء والطاء ظاء فتقول اطّلم واظّلم.)). [٤]

---

[١] المقتصد في شرح التكملة:١٣٣٥ .

[٢] دراسات في الصرف:٨٠ .

[٣] الصرف:٢٠٧ .

[٤] هداية الطالب:١٦١ .

وقد صرّح د. جواد كاظم عند اعتراضه على رأي الرضي أنّ هذا الرأي يمثل خروجاً عن القواعد الصرفية قال :((وثانيهما ان الاخذ بهذا المذهب يلزم منه خروج على التحديد الذي تقتضيه القواعد الصرفية ، ولاسيما الأوزان ممّا يؤدي إلى التعددية فيها مع امكان الاستثناء بواحد منها)).[١]

---

[١] الدرس الصرفي بين الرضي والجابردي في شرحيهما على شافية ابن الحاجب دراسة موازنة:٨٥ .

المبحث الثــالث

عدم التساوق في التصور

1- إبدال الواو تاءً .

2- صيغة (فِعُل) .

3- إمالة الألف في (أنَّى) و (متى) .

4- إمالة الألف المنقلبة عن حرف مكسور .

5- تصغير الاسم الخماسي .

١-ابدال الواو تاء :

جوز النحويون قلب الواو المضمومة همزة لثقلها في نحو وجوه - أجُوه ، ولاشك أنَّ هذا الثقل يتزايد باجتماع واوين في أصل الكلمة نحو وواصل – أواصل لتوالي الواوين في أول الكلمة ضاعف الثقل ، قال سيبويه: ((وربما أبدلوا التاء إذا التقت الواوان، كما أبدلوا التاء فيما مضى. وليس ذلك بمطرد، ولم يكثر في هذا كما كثر في المضموم، لأن الواو مفتوحة ، فشبهت بواو وحدٍ. فكما قلت في هذه الواو وكانت قد تبدل منها، كذلك قلت في هذه الواو. وذلك قولهم: تولجٌ. زعم الخليل أنها فوعلٌ، فأبدلوا التاء مكان الواو، وجعل فوعلاً أولى بها من تفعلٍ، لأنك لا تكاد تجد في الكلام تفعلاً اسماً وفوعلٌ كثير)).[١]

وصرّح أبو عثمان المازني بأنّ الأصل في قاعدة اجتماع واوين في أول الكلمة الأولى أنْ تبدل الأولى منهما همزة لكراهة اجتماعهما ، إما إبدالها تاءً فلكثرة دخولها على الواو ، يعني أنّه راعى الواو الثانية في كثرة دخول الحروف الصحيحة عليها قال : ((إنما هو "فوعل" من "ولجت" وليس بـ "تفعل"؛ لأن "تفعلا" في الأسماء قليل و"فوعلا" كثير، ولكنه علم أنه لو جاء بالواو على أصلها، لزمه أن يبدلها همزة ؛ لئلا تجتمع واوان في أول كلمة فأبدل التاء لكثرة دخولها على الواو في باب "وَلَجَ"، حين قالوا: "أتلج، ومتلج، وهذا أتلج من هذا" ولم يؤخذ هذا إلا عن الثقات)).[٢]

وفسّر ابن جني إبدال الواو تاء فيما اطرد فيه القلب وعبر عن القاعدة العامة بقوله "أجدر" ، قال: ((إذا كانوا قد أبدلوا الواو تاء في "أتلج، ومتلج، وهذا أتلج من هذا"، ولو جاءوا بها لما لزمهم حذف ولا قلب، فأن يبدلوها تاء –في حرف من هذا الباب الذي قد اطرد فيه القلب، ولو لم تبدل فيه تاء لوجب إبدالها همزة– أجدر، وهو "تولج"؛ لأنه لو لم يبدلها تاء للزمه أن

---

(١) كتاب سيبويه: ٣٣٣/٤ .

(٢) المنصف:٢٢٦/١ .

يقول: "أولج" لاجتماع واوين. وقوله: "ولم يؤخذ هذا إلا عن الثقات" يريد به: لم تؤخذ هذه اللغة إلا عن الثقات)).[١]

وقال الزمخشري: ((والتاء أُبدلت من الواو والياء والسين والصاد والباء، فإبدالها من الواو فاء في نحو: "اتَّعَدَ"، و"أَتلَجَه"...وتجاهٍ وتيقور وتكلان وتكأة وتكلة وتخمة وتهمة وتقية وتقوى وتترى وتورية وتولج وتراث وتلاد)).[٢]

وما يمكن أنْ يسجل على هذا النص أنَّه ساوى في الإبدال بين ماكان فيه واو واحدة في صيغة (ٱفْتَعَل) من (وعد) اذ أصلها (ٱوْتَعَد)، وما فيه اجتماع واوين في أول الكلمة إذ الثقل متحقق في الثانية لا في الاولى .

وقال ابن يعيش : ((قد أُبدلت التاء من خمسة أحرف، وهي الواو... وقالوا: "تَوْراةٌ" لأحد الكُتُب المُنزَلة، التاء فيه بدل من الواو، وأصله "وَوْراةٌ"، فَوْعَلَةٌ من "وَرَى الزَّنْدُ". و"تَوْلَجٌ" هو كِناسُ الوَحْش الذي يلِج فيه، وتاؤه مبدلة من الواو، وهو فَوْعَلٌ ... وقال البغداديون: "تَوْراةٌ" تَفْعَلَةٌ، و"تَوْلَجٌ" تفعَلُ، والصحيح الأول، لأنّ "فَوْعلًا" أكثرُ من "تَفْعَل" في الأسماء، ولو لم يقلبوا الواو في "تَوْراة" عندنا تاء، لزم قلبُها همزة لاجتماع الواوَيْن على حدّ "أَواصِلَ" في جمع "واصِلةٍ"، ولا يلزم ذلك عندهم؛ لأنّ التاء عندهم زائدة، وليست بدلًا)).[٣]

وفي قوله : ((...والصحيح الأول، لأنّ "فَوْعلًا" أكثرُ من "تَفْعَل" في الأسماء...)) مشكل لغوي يتمثل أنَّ (تولجاً) لو كانت على وزن(فَوْعل) لكانت الواو المبدلة تاء تمثل فاء الكلمة و الباقية هي الواو الزائدة وما أحسب هذا الإجراء في الإبدال إلا بأثر موقعية الواو إذ أنَّها وقعت في تتابع مثلين وهو فاء الكلمة .

---

(١) المنصف: ٢٢٦/١ .

(٢) المفصل في صنعة الاعراب : ٥١٢ .

(٣) شرح المفصل(ابن يعيش):٣٩٦/٥ .

ونصّ ابن عصفور بأنَّ إبدال الواو تاءً غير قياسي قال: ((وأمَّا التاء فأُبدلت من ستَّة أحرف. وهي: الواو، و... فأُبدلت من الواو على غير اطِّراد، في...وتَوراةٌ عندنا "فَوعَلَةٌ" من وَرِيَ الزندُ يَرِى. وأصله "وَوْراةٌ" فأبدلوا الواو الأُولى تاء؛ لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لأبدلوا منها همزة هروبًا من اجتماع الواوين في أوّل الكلمة. وكذلك تَولَجٌ: "فَوعَلٌ" من الوُلوج أصله "وَوْلَجٌ". وهو عند البغداذيِّين "تَفْعَل"، والتاء زائدة وحملها على "فَوعَلٍ" أَولى، لقِلَّة "تَفْعَل" في الكلام [وكثرة "فَوعَل"]. وكذلك تَوراة)).[1]

وقال الرضي: ((اعلم أنهم استثقلوا اجتماع المثلين في أول الكلمة، فلذلك قل نحو ببر وددن، فالواوان إذا وقعتا في الصدر – والواو أثقل حروف العلة – قلبت أولاهما همزة وجوباً...وربما فروا من اجتماع الواوين في أول الكلمة بقلب أولاهما تاء كما في تَوْرَاة وتَوْلج ، وهو قليل، كما يفر من واو واحدة في أول الكلمة بقلبها تاء نحو تراث وتقوى)).[2]

وتتضح القاعدة العامة في قلب أولى الواوين همزة ، ويبدو لي أنَّ ما سوغ ثقل تتابع الواوين أنَّ الواو المستثقلة وهي مقدرة بضمتين ، فيكون هناك تتابع لأربع ضمات ،قال العكبري :((ان الواو المستثقلة خارجة عضوين وهي مقدرة بضمتين، فالواوان في تقدير أربع ضمات، ثم هما من جنس واحد، والنطق بالحرف بعد حرف مثله شاق على اللسان)).[3]

وهذا التوجيه فيه نظر من جهة أنّ الواو تخرج من عضوين هما اللسان والشفتان ولكن هناك أصوات يشترك في أدائها أكثر من عضو وقد جوز المتقدمون النطق بها في أول الكلمة على قلة ، كما مثل الرضي بكلمة (ببر) اما قوله ((.. قالوا الواو في تقدير اربع ضمات ...)) فيه خلط بين الواو المدية والواو الاحتكاكية (نصف صائت) فما قصده العكبري هو الواو المدية أما الواوان في نحو (وواصل) فهما احتكاكيان (نصف صائت) تقوم مقام

---

[1] الممتع في التصريف: ٢٥٤/١ .

[2] شرح شافية ابن الحاجب(الرضي):٧٦٨٠/٣ .

[3] اللباب في علل البناء والاعراب:٢٩٥/٢ .

الصائت ولعلّ الذي أوجب قلب الواو بشكلها العام (سواء إلى همزة أو تاء) هو استثقالهم لهذه التوالي فضلاً عن ضعفها بالصامتية (نصف المصوت) .

ويمكن أن نقف على شرطين قيد بهما الرضي هذا التحول هما أنّ تكون الواو الثانية غير مدية وذلك أن تكون حركة من أجلها من غير جنسها سواء كانت منقلبة عن حرف زائد نحو : (واصل– أواصل) ، أم غير منقلبة نحو :(ووعد – أوعد) ، أم منقلبة عن حرف أصلي في :(وأيت) مخففة(اوْي) وأن تكون أصلية غير منقلبة سواء أكانت مدة نحو : (أولى) في (وولى) أو غير مدة في(وول – أول) فإنَّه يجب القلب .[1]

ولا شك في أنّ قلب الواو تاء يمثّل تفريعاً لقلبها همزة ، لأنَّ التحوّل الأول – الهمزة – هو الشائع ، للارتباط الذهني الذي فرضته الصناعة اللغوية بين الهمزة والواو .

وذهب د.أمين علي السيد أن الواو تكون بدلاً من التاء على غير قياس كما في تولج ،قال: ((وتولج : وهو كناس الوحش الذي يلج فيه وتاؤه مبدلة من الواو وهو فوعل من الولوج))).[2]

---

[1] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣/٥٥ .

[2] دراسات في الصرف:٧٦، وينظر:الواوات والياءات في النحو والصرف:١٤٣، و المعجم المفصل في علم الصرف:١٣ .

٢- ورود صيغة (فِعُل) :

لاريب في أنّ القاعدة الشائعة عدم ورود (فِعُل) في الأسماء والأفعال ، فقد نفى سيبويه ورود (فِعُل) في الكلام مطلقاً قال: ((واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فُعَل ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام فِعُل)).[١]

وبمثل هذا قال المبرد: ((وَلَا يكون فِي الْكَلَام فِعُل فِي اسْم وَلَا (فِعْل) وَلَا يكون فِي الأسماءِ شيءٌ على (فُعِل))).[٢]

وقال ابن جني: ((ولا يوجد في الكلام: فِعُل –بكسر الفاء وضم العين– وإنما لم يجئ ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بناء لازما، وإذا كانوا قد قالوا: اقتُلْ فضموا الهمزة لضمة التاء ولم يكسروها على ما كان يجب فيها مع أن بين الهمزة والتاء حاجزا وهو القاف، فألا يخرجوا من كسر إلى ضم بلا حاجز أجدر، فأما قولهم: هو يَضْرِبك. وخروجهم من كسرة الراء إلى ضمة الباء فليس يكسر ما قدمناه؛ لأن هذه الضمة ليست بلازمة، ألا ترى أن النصب والجزم يزيلانها، وإنما يكره من ذلك أن تكون الحركة لازمة)).[٣]

نلحظ من نص ابن جني أنه تابع سيبويه والمبرد فيما ذهبا إليه في عدم وجود (فِعُل)، وقد علل ذلك تعليلاً صوتياً بقولة (كراهية خروجهم من الكسر الى الضم)، غير انه ذكر أنّ الأمر مشروطاً بأن الخروج من الكسر إلى الضم فيه كراهة إذا كانتا الحركتين غير عارضتين إذ قال في حديثه عن استثناء كراهته الخروج من الكسر إلى الضم في قولهم (هو يضرُبك) في انها هذه الضمة ليست بلازمة ، وإنما يكره من ذلك أنْ تكون الحركة لازمة .

---

[١] كتاب سيبويه:٤/٢٤٤ .

[٢] المقتضب:١/١٩٣ .

[٣] المنصف:١/٢٠ .

وعلّة الاستثقال في استبعاد (فِعُل) من أبنية الاسماء الثلاثية كانت حاضرة عند ابن الحاجب اذ قال: ((وللاسم الثلاثي الْمُجَرّد عشرَة أبنية وَالْقِسْمَة تَقْتَضِي اثْنَي عشر سقط مِنْهَا فعل وَفعل استثقالا وَجعل الدئل مَنْقُولًا والحبك إِن ثَبت)).[١]

وبمثل هذا علل ابن عصفور قال: ((أبنية الأسماء الأصولِ أقل ما تكون ثلاثة، وأكثر ما تكون خمسة. ولا يوجد اسم متمكن، على أقل من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون منقوصًا، نحو: يد ودم وبابهما.فأمَّا الثلاثي من الأصول فيتصور فيه اثنا عشر بناء؛ وذلك أنه يتصور في الفاء أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة. ويتصور -مع تحريكها بالفتح- في العين أربعة أوجه: أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة وساكنة. وكذلك مع تحريكها بالضم والكسر. إِلَّا أنه أهمل منها بناءان -وهما "فُعِلٌ" و"فِعُلٌ"؛ لكراهية الخروج من ضم إلى كسر، أو من كسر إلى ضم)).[٢]

وقال الرضي: ((لم يأتِ فِعْلٌ لا في الأسماء ولا في الأفعال إلا في الحِبْكِ إن ثبت، ويجوز ذلك إذا كان إحدى الحركتين غير لازمة نحو يَضْرِبُ ولِيَقتل)).[٣]

ولا شك في أن استثناء (الحِبُك) يمثل تفريعاً ، واستثناءً للمطلق في عدم ورود (فِعُل) .

فرق الرضي بين تتابعين هما (فُعِل) و(فِعُل) إذ وصف الأول بأنّه ثقيل ووصف الآخر بأنه اثقل منه ، وفرق أيضاً بين (الحِبكُ) وغيره من (يَضرِبُ) و(ليقل) إذ ذكر عدم لزومية الحركة في الاخيرين فضلا عن تشكيكه في دقة نقل القراءة[٤]، ويتمثل الثقل بالخروج من الضمة إلى الكسرة اذ ان تتابع حركتين مختلفتين في المخرج تتطلب من المتكلم ((ان يغير

---

[١] الشافية في علم التصريف:٦٠ .

[٢] الممتع في التصريف :٥١/١ .

[٣] شرح شافية ابن الحاجب(الرضي):٣٦/١ .

[٤] أقصد قراءة (والسماء ذات الحِبُكِ) ، ينظر : البحر المحيط : ٥٤٩/٩ ، و معجم القراءات ٢٤٤/٦.

وضع جهاز النطق من موضع الى اخر ، وهذا يعني ان على اعضاء النطق ان تتوقف زمنا لينطلق كل من صوتي المد على حدة. ويكون على المتكلم في اثناء ذلك ان يقطع نفسه ، ثم يستأنفه مرة اخرى، وهو امر لايمكن تصوره قطعاً)).[١]

وعلى هذا الأساس يرى المحدثون أنّ جهاز النطق يتحايل لغرض الانتقال و التخلص من هذا الثقل وذلك بارتفاعه نحو الحنك الأعلى فيحدث احتكاكًا خفيفًا يكون الحاجز الفاصل بين الصوتين، فيترتب عليه تحوّل احد صوتي المد الى نصف مصوّت ، ليقوم مقام الصامت في ذلك المقطع ، وهو مايسهل اجتماعهما.[٢]

٣-إمالة الألف في (أنّى) و (ومتى) :

أجازوا إمالة الف (أنّى ، ومتى) إذا سمي بها قال سيبويه : ((ولكنهم يميلون في أنى لأن أنى تكون مثل أين، وأين كخلفك، وإنّما هو اسمٌ صار ظرفا فقرب من عطشى)).[٣]

وأشار المبرد الى جواز الإمالة في الحروف لا ستقلالها بالمعنى بنفسها قال: (((إمَّا) ، و(حَتَّى) ، وَسَائِر الْحُرُوف الَّتِى لَيست بأسماء - فَإِن الإمالة فِيهِ خطأ وَلَكِن (مَتى) تمال؛ لِأَنَّهَا اسْم، وَإِنَّمَا هى من أَسمَاء الزَّمَان، وَلَا يستفهم بهَا إِلَّا عَن وَقت)).[٤]

وهذا يفيد أنَّ الاستقلالية في معناها مشروط بالدلالة على المعنى بشكلها الافرادي من دون ذكر متعلقها.

---

[١] في الاصوات اللغوية(د.غالب المطلبي):٤٣ .

[٢] ينظر: نفسه :٤٣، ٢٣١، والمقطع الصوتي في العربية:٦٨-٦٩ .

[٣] كتاب سيبويه:١٩٥/٤ .

[٤] المقتضب:٥٢/٣ .

قال السيرافي: ((وما كان من الاسماء التي لاتتمكن ولا تصَّرفُ تلحقه الإمالة كقولنا : متى ، وقولنا: ذا...)).[1]

والسبب في عدم تصرفها:
١–لعدم تصرفها فلا يلحقها التثنية ، ولا الجمع ، ولا أي تغيير.
٢–إنَّ ألفها لاتصير ياء ، وذهب د.عبد الفتاح اسماعيل أنّ السبب في منع إمالة الحروف أنّذه غير مستقل بنفسه أي لايفهم معناه الا مع غيره.[2]

وقال الزمخشري: ((والأسماء غير المتمكنة يمال منها المستقل بنفسه نحو ذا و متى و أنّى ، ولا يمال ما ليس بمستقل)).[3]

ويبدو أنَّه أراد بقوله المستقل بنفسه (المستقل بالمفهومية بنفسة بشكلة الافرادي) .

وذهب الباقولي(ت٥٤٣هـ) إلى أنَّ هذه الحروف إنَّما اميلت ؛ لأن الاسمية قد غلبت عليها، قال: ((وأمالوا متى وإن كان مشابها للحرف لأنه في الأصل ٱسم فغلبت عليه الاسمية...)).[4]

وعلل ابن يعيش جواز الإمالة باستقلاليتها بالمعنى ، وقربها من المعرفة قال: ((ومن ذلك إمالتُهم "مَتى"، و"أنّى"؛ لأنهما مستقلّتان بأنفسهما غيرُ محتاجتين إلى ما يوضحهما كاحتياج "إذا"، و"ما"، فقرُبتا من المعرفة، فأميلتا لذلك)).[5]

---

[1] شرح كتاب سيبويه(السيرافي):٥١١/٤ .
[2] الامالة في القراءات واللهجات:٢٤٨ .
[3] المفصل في صنعة الاعراب: ٤٧٤ .
[4] شرح اللمع للاصفهاني:٨١٩/١ .
[5] شرح المفصل(ابن يعيش):٢٠٧/٥ .

وقال ابن الناظم: ((ومما أميل على غير القياس (إلى، ومتى، وبلى، ولا))).[١]

وقال الرضي: ((قوله: " وغير المتمكن كالحرف " لأن غير المتمكنة لعدم تصرفها تكون كالحرف ، فإن سميت بها كانت الحروف المسمّى بها: إن كان فيها سبب الإمالة أميلت، كإذا، للكسرة، وإنما أميل " ذا " في الإشارة لتصرفها، إذ توصف وتصغر ويوصف بها، بخلاف ما الاستفهامية فإنها لا تصغر، وأما أَنَّى ومَتَى فإنما تمالان – وإن لم يسم بهما أيضاً – لإغنائهما عن الجملة ، وذلك لأنك تحذف معهما الفعل، كما تقول: متى؟ لمن قال سار القوم ... فلا تمالان إذن، إلا في الاستفهام، لأنه إنما يحذف الفعل بعدهما فيه بخلاف ما إذا كانتا للشرط)).[٢]

يتضح من هذا النصّ أنَّ القاعدة العامة عدم إمالة الألف من الحروف ؛ لعدم تمكنها ، وأجازوا إمالة الالف من (أنَّى ، ومتى) للتسمية بها ، وكأنَّ التسمية بها منحتها جواز الإمالة ، فيكشف هنا النص عن ضربين في تسويغ إمالة الحروف هما :

الاول : الحروف التي تصرف في الفها مثل (ذا) ، فأنَّ ألفه تقلب ياء في التصغير (ذَيّا) ويمكن أن يوصف بها وهذا التعليل لم ينل القبول عند د.عبد الفتاح شلبي : ((ولاداعي لما ذكره سيبويه سبباً يلحق بالحروف في إمالة (ذا) وهو اسم غير متمكن يجمع ويصغر)).[٣]

والثاني : نيابتها عن الجمل وهي انى ، متى ، بلى ،لا ، فنيابتها عن الجمل صار مزية لها ، قال خالد الازهري : ((والذي سهل امالتها –انى متى –لا نيابتها عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها)).[٤]

---

[١] شرح ابن الناظم:٥٨١/١ .

[٢] شرح شافية ابن الحاجب(الرضي):٢٧/٣ .

[٣] الامالة في القراءات واللهجات:٢٤٩ .

[٤] شرح التصريح(الازهري):٦٥١/٢ .

أراد أنَّها تعطي معنى مستقلاً عن غيرها وهذا المقياس رجحه د. عبد الفتاح على غيره إذ قال : ((هذا هو المقياس الذي أرى أنْ تقاس عليه إمالة ما يمال من الحروف)).[1]

٤–إمالة الالف المنقلبة عن حرف مكسور :

قال سيبويه: ((ومما يميلون ألفه كل شيءٍ كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عينٌ، إذا كان أول فعلت مكسوراً نحوا نحو الكسر كما نحوا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء، وهي لغة لبعض أهل الحجاز. فأما العامة فلا يميلون.ولا يميلون ما كانت الواو فيه عيناً إلا ما كان منكسر الأول، وذلك خاف وطاب وهاب)).[2]

يفهم من نصه أنَّ الإمالة تقع على كلّ واو أو ياء إذا كانت عينا لفعل وكان أول الفعل _ أي الفاء _ مكسوراً في صيغة (فعِلت) أي نحو : خِفتُ وهي لغة بعض الحجاز، ولا يمال ما كانت عينه واواً ، إلا إذا كانت الفاء مكسورة قبل إعلال الفعل نحو : خوف – خِفتْ – خاف.

وصرّح المبرد بإمالة الألف المنقلبة عن واو مكسورة في الفعل اذ قال : ((وَاعْلَم أَنه مَا كَانَ من فعل فإمالة أَلفه جَائِزَة حَسَنَة، وَذَلِكَ نَحْو: صَار بمَكَان كَذَا، وَبَاعَ زيد مَالا؛ فَإِنَّمَا أملت؛ لتدل على أَن أصل الْعين الْكسر؛ لِأَنَّهُ من بِعْت، وصرت وَالْعين أَصْلهَا الْكسر وألفها / منقلبة من وَاو إِلَّا أَنه فِيمَا كَانَت أَلفه منقلبة من يَاء أحسن فَأَما الْوَاو فَهُوَ فِيهَا جيد، وَلَيْسَ كحسنه فى الْيَاء؛ لِأَن فِيهِ علتين، وَإِنَّمَا فى ذَوَات الْوَاو عِلّة وَاحِدَة، وَهُوَ أَنه من (فعل) ، وَذَلِكَ قَوْلك: خَافَ زيد كَذَا، وَمَات زيد فى قَول من قَالَ: مت على وزن خفت وَمن قَالَ: مت لم تجز الإمالة فى قَوْله وَقد قَرَأَ الْقُرَّاء: {ذَلِك لمن خَافَ مقَامي})).[3]

---

[1] الإمالة في القراءات:٢٤٩ .

[2] كتاب سيبويه:١٢٠/٤ ، والآية : إبراهيم :١٤.

[3] المقتضب:٤٣/٣ .

يفهم أنَّه حصر الإمالة فيما كانت عينه ياءً أو واواً منقلبة عن حرف مكسور في الأفعال نحو : خاف ، باع ، وفاضل بين ماكان منقلبا عن ياء ، وماكان منقلبا عن واو بقوله : ((...فَأَما الْوَاو فَهُوَ فِيهَا جيد، وَلَيْسَ كحسنه فى الْيَاء...)) ، وصرح بأن العين أصلها الكسر قبل الإعلال نحو خَوِفَ – خاف ، والمشكل في قوله إنَّ "...أصل العين الكسر..." إذ لايتوافر هذا القيد في (بَيَع)

ولم يبتعد ابن السراج عن هذا إذ نصّ على إمالة الأفعال التي عينها منقلبة عن واو مكسورة ، وان الفاء فيها تكسر في صيغة الفاعل (فَعَلتُ) نحو : خَوِفَ – خاف – خِفتُ ، وحصر هذا الاجراء بلغة أهل الحجاز ، أما العامة فلا يميلون ، قال : ((ما انقلبَ مِنْ ياءٍ يُمالُ لأَنَّهُ مِنْ ياءٍ نحو: نَابٍ ورَجل مَالٍ وبَاعٍ وإذَا جاوزتِ الأسماء أربعةَ أَحرفٍ أَو جاوزتْ من بناتِ الواوِ فالإِمالةُ مُستَتبةٌ لأَنَّها مواضعُ تصيرُ فيهِ ياءاتٍ وجميعُ هَذا لا يميلُه نَاسٌ كثيرٌ من بني تميم وكلُّ ألفٍ زائدةٍ للتأنيثِ أَو لغيرهِ فحكمُها حكمُ الألفِ إذا كانت رابعةً فصاعدًا لأَنَّها تُقْلَبُ ياءً في التثنيةِ وذلكَ نحو: حُبْلَى ومِعْزَى ونَاسٌ كثيرونَ لا يميلونَ... ما يُمالُ لأَنَّ الحرفَ الذي قبلَ الألفِ تكسرُ في حَالٍ أعني في "فَعَلْتُ" وذلكَ نحو: خِاف وطِابَ وهِاب وهيَ لغةٌ لبعضِ أَهلِ الحجازِ فأَمالوا: لأَنَّهم يقولونَ: خِفْتُ وطِبْتُ وهِبْتُ وأَما العامةُ فلا يميلونَ)).[١]

وقال أبو سعيد السيرافي: ((أما إمالة خاف فلأنه على فَعِلَ وأصله خَوِف، فمكسرة المقدرة في الألف جازت إمالته وتكسر أيضا إذا جعلت الفعل لنفسك فقلت خِفتُ، وكل ما كان في فعل المتكلم مكسوراً جازت إمالته من ذوات الواو وكان أو من ذوات الياء)).[٢]

يفهم من نصه ماياتي : أنَّ سبب إمالة خاف لأنّه على (فَعِلَ)– خَوِفَ ، وصرح بأنّ كلّ ماكان على (فَعِل) مكسور العين جازت إمالته سواء أكان من بنات الواو أم الياء .

---

[١] الأصول في النحو:١٦١/٣ ، وينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة (د.غالب فاضل):١٢٧–١٢٨ .

[٢] شرح كتاب سيبويه(السيرافي):٤٩٨/٤ .

وذهب الزمخشري إلى أنَّ العين في (فَعِلَ) إذا جاءت مكسورة تمال في الأفعال والأسماء سواء أكانت منقلبة عن واو أم ياء ، أما إذا لم تكن منقلبة عن حرف مكسور فلا تمال إلا في الأفعال ولا في الأسماء قال : ((والمتوسطة إن كانت في فعل يقال فيه: "فعلت" كـ "طاب"، و"خاف"، أُميلت ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه. وإن كانت في اسم نظر إلى ذلك فقيل: "نابٌ" ولم يقل: "بابٌ")).(١)

وجاء نص ابن يعيش أكثر توضيحًا قال: ((الألف المتوسّطة إذا كانت عينًا، فلا تخلو من أن تكون من واو أو ياء...وإذا كانت منقلبة من واو، فإن كان فعلًا على فَعِلَ كـ "عَلِمَ"، جازت الإمالةُ، نحو قولك: "خافَ"، و"ماتَ" في لغةِ من يقول: "مَاتَ يَمَاتُ"؛ لأنّ ما قبل الألف مكسورٌ في "خِفْتُ" و"مِتُّ". ومن قال: "مَاتَ يَمُوتُ"، لم يُجِز الإمالةَ في قوله. وكذلك في نظائره من نحو: "قال"، و"قام". وقرأ القرّاء: {لِمَنْ خَافَ مَقَامِي} ، إلاّ أنّه فيما كان من الياء أحسنُ؛ لأنّ فيه علّتَيْن: كونُه من الياء – وهو مكسورٌ في "هِبْتُ" و"بِعْتُ"، وليس في ذوات الواو إلاّ علّةٌ واحدةٌ، وهو الكسرُ لا غير. فأمّا إذا كانت بنات الواو على "فَعَلَ"، أو "فَعُلَ" لم تُمَلْ، فعلًا كانت أو اسمًا، فالفعلُ "قال"، و"طال"، والاسمُ "بابٌ"، و"دارٌ"، إذ كانت العين واوًا، وليست بفَعِلَ كـ "خِفْتُ"، كأنّهم يفرقون بين ما "فعلتُ" منه مكسورُ الفاء، نحو: "خِفْتُ"، و"نِمْتُ" وبين ما فعلتُ منه مضموم الفاء، نحو: "قُلْتُ"، و"طُلْتُ". وليس ذلك في الأسماء)).(٢)

ويبدو أنَّ قوله : ((لأن ماقبل الألف مكسور في خِفْتُ ومِتُ...)) ، يوحي بأنَّ الكسرة التي حرّكت بها فاء الفعل الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع منقولة من عين الكلمة إلى الفاء هكذا :

الأصل : خَوِف ــــ خِاْفْتُ = خِفْتُ

---

(١) المفصل في صنعة العراب: ٤٧٢ .

(٢) شرح المفصل(ابن يعيش):١٩٤/٥ ، والآية : إبراهيم: ١٤ .

وبهذا التوجيه فان حركة فاء الفعل الأجوف فارقت دلالتها على الباب الصرفي الذي تدل عليه إذ وردَ أنَّ الفعل الأجوف إذا كان من الباب الثاني والرابع حرّكت فاؤه بالكسر للدلالة على الباب .(١)

صرح الرضي بالقاعدة العامة وهي إمالة الألف المنقلبة عن حرف مكسور – واو – في الأفعال فقط قال : ((أقول: قوله " عن مكسور " أي واو مكسور، ليس ذلك على الإطلاق، بل ينبغي أن يقال: عن مكسور في الفعل...))(٢) وبيّن أنَّ سبب الإمالة في الفعل أنَّ الكسرة تنقل الى الفاء في صيغة الفاعل : خَوِفَ – خِفتُ – خاف .

أما القاعدة الفرعية عنده هي عدم إمالة الألف المنقلبة عن واو مكسورة في الأسماء ، لأن الإمالة في هذا النوع تختص بالافعال فقط قال : ((لأن نحو رجل مَالٌ وَنالٌ وكبش صَافٌ أصلها مول ونول، ومع هذا لايمال قياساً، بل إمالة بعضها لو أميلت محفوظة، وذلك [لأن الكسرة] قد زالت بحيث لا تعود أصلاً: أما في الفعل نحو خاف فإن الكسرة لما كانت في بعض المواضع تنقل إلى ما قبل الألف نحو خِفْت وخفتا أجيز إمالة ما قبل الألف، والألف المنقلبة عن واو مكسورة في الاسم والفعل لا تَقع إلا عينا، أما المنقلبة عن الياء فتمال، سواء كانت الياء مفتوحة أو غيرها في الاسم أوفى الفعل: عيناً أو لاماً، كناب وغَاب وطَابَ وَبَاعَ وَهَابَ)).(٣)

يتضح من هذا النص أثر كسرة الفاء في إمالة الألف إذ الكسرة زالت في هذا الضرب نحو: رجل مال ، وكبش صاف ، والحقيقة أنه لاسبب لإمالة الألف إذا لم تتوفر في البنية الكسرة أو الياء بغض النظر عن كونها من الأسماء أو الأفعال .

ويبدو أنّ القاعدة الفرعية لم تماثل القاعدة العامة في التصور المجرد المبني على عدم توفر السبب المجوز للإمالة .

---

(١) ينظر : دروس التصريف :١٦٦-١٦٧، والمهذب في علم الصرف : ١١٢ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب(الرضي):١٠/٣ .

(٣) نفسه : ١٠/٣ .

وذهب د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي إلى أنَّ الالف المنقلبة عن واو مكسورة تمال ، قال: ((وأما الإمالة لأجل الكسرة المقدرة في المحل الممال فنحو : خاف بكسر عين الكلمة وهي الواو فقلبت الواو الفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها)).[١]

٥ – تصغير الأسم الخماسي :

الجدير بالذكران تصغير ماكان على خمسة حروف يكون بحذف الحرف الأخير قال سيبويه: ((باب تصغير ما كان على خمسة أحرف...وذلك نحو: سفرجلٍ، وفرزذقٍ، وقبعثري، وشمردلٍ، وجحمرشٍ، وصهصلق. فتحقير العرب هذه الأسماء: سفيرجٌ، وفريزدٌ، وشميردٌ، وقبيعثٌ، وصهصيلٌ. وإن شئت ألحقت في كل اسم (منها) ياءً قبل آخر حروفه عوضاً...)).[٢]

وذهب المبرد إلى أنَّه إذا كانت كل حروف الكلمة من الأصول فأنت بالخيار في الحذف المبني على علّة الموقعية – الطرف ؛ وعلّة شبه ، قال: ((اعْلَم أَنَّك إِذا صغرت شَيْئا على خَمْسَة أحرف كلهَا أصل فَإنَّك لَا تحذف من ذَلِك إِلَّا الْحَرْف الْأَخير لِأَنَّهُ يجْرِي على مِثَال التحقير ثمَّ ترتدع عِنْده فَإِنَّمَا حذفت الَّذِي يخرج من مِثَال التحقير وَذَلِكَ قَوْلك فِي فَرجل سفيرج وَفِي شمردل شُمَيْرد وَفِي جحمرش جُحَيْمر وَفِي جردحل جُرَيْدح وَكَذَلِكَ إِن كَانَت فِي ذَوَات الْخَمْسَة زَائِدَة حذفتها ثمَّ حذفت الْحَرْف الْأَخير من الْأُصُول حَتَّى يصير على هَذَا الْمِثَال وَذَلِكَ قَوْلك فِي عضرفوط عضيرف ...وَمن قَالَ فريزق لم يقل فِي جحمرش جحيرش وَإِن كَانَت الْمِيم من حُرُوف الزِّيَادَة لبعدها من الطّرف وَلكنه يَقُول فِي مثل شمردل شميرد وَإِن كَانَ هَذَا أبعد أبعد أَن اللَّام من حُرُوف الزِّيَادَة)).[٣]

---

[١] الإمالة في القراءات واللهجات:٢١٢ ، وينظر :الإمالة والتفخيم في القراءات القرآنية:١١٨ .

[٢] كتاب سيبويه:٤١٧/٣ ، وللمزيد ينظر:٣٤٨/٣ .

[٣] المقتضب:٢/ ٢٤٧ .

ويظهر أنَّ علّة الطرف والبعد من الطرف كانت حاضرة في هذا التوجيه .

والى مثل هذا ذهب ابن السراج قال : ((مِما لا زيادةَ فيهِ وهو الخماسي: وذلكَ نحو: سَفَرجلٍ وفَرَزدقٍ تقولُ: سُفَيرجٌ وفُرَيزدٌ وقالَ بعضهم: فُرَيزقٌ لأنَّ الدالَ تشبهُ التاءَ والتاءُ من حروفِ الزيادةِ وكذلكَ خَدَرْنَقٌ: خُدَيْرِق فيمَن قَالَ: فُرَيزقٌ ومَنْ قالَ: فُرَيزدٌ قَال: خُدَيرنٌ ولا يجوزُ في "جَحْمَرشٍ" حذفُ الميم وإن كانت تزادُ لأنها رابعةٌ بعدَ ياءِ التحقير.وقالَ الخليلُ: لو كنتُ محقرًا مثلَ هذهِ الأسماءِ لا أَحذفُ منها شيئًا لقلت: سُفيرجلٌ حَتى يصيرَ مثلَ: دُنَينيرٍ)).[١]

وعدّ السيرافي حذف الحرف الشبيه بالزائد عند التصغير من الشاذ ، وذلك للفرق بين الزائد المحض والشبيه بالزائد ، قال : ((وذلك نحو (سَفَرْجل) و (جَرَدْحل) و(هَمَرْجل)، و (شَمَرْدل) و (جَحَمْرش) وما أشبه ذلك ، والباب فيه أن تحذف الحرف؛ لأن ترتيب التصغير يسلم فيها إلى أن تنقضي أربعة أحرف، والترتيب: هو ضم أوله، وفتح ثانيه، ودخول ياء التصغير ثالثة، وكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير ودخول الإعراب على الحرف الذي بعده فيصير كقولك:(جُعَيْفِر) و (مُرَيْجل) وما أشبه ذلك...فأخذوا من هذه الخمسة الأحرف الأصلية الأربعة الأول منها، وأدخلوا عليها التصغير فقالوا في (جردحل): (جُرَيْدِح) وفي (شمردل): (شُمَيْرِد) وفي (سفرجل): (سُفَيْرِج) وفي (جحمرش): (جُحَيْمِر) وفي (فرزدق): (فُرَيْزِد) بعض العرب يحذف الدال من (فرزدق) ...وهذا شاذ وإنما حذفوا الدال من (فرزدق) ؛ لأنها تشبه التاء وهي من مخرجها والتاء من حروف الزيادة ... والقاف حرف قوي بعيد من الزيادة ، ولها (قلقلة) وزيادة في الصوت)).[٢]

وذهب الزمخشري إلى حذف الحرف شبه الزائد وعامله معاملة الحرف الزائد على الحقيقة في اجراء الحذف عند التصغير ،قال: ((وأما الخماسي فتصغيره مستكره كتكسيره لسقوط خامسه، فإن صغر قيل في فرزدق فُرَيْزِد، وفي جحمرش جُحَيْمِر، ومنهم من يقول فريزق

---

(١) الأصول في النحو : ٣٩/٣ .

(٢) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ١٢١/٤ .

وجحيرش، بحذف الميم لأنها من الزوائد، والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء. والأول الوجه، قال سيبويه لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس، ثم يرتدع، فإنما حذف الذي ارتدع عنده، وقال الأخفش سمعت من يقول: سفيرجل متحركاً والتصغير والتكسير من واد واحد)).(١)

يتضح من هذا النص أنَّ حذف الدال كان لعلّة الشبه بالحرف الزائد (التاء) .
وصرّح ابن يعيش بثقل الخماسي لكثرة حروفه مما يزيده ثقلا زيادة ياء التصغير وكسر ما بعدها ، فإجراء التخلص من هذا الثقل يكمن بحذف الحرف الخامس فيصير بمنزلة الرباعي ثم يصغر نحو سفرجل سُفَيْرِج ، قال: ((وأمّا الخُماسيّ، فثقيلٌ جدًّا لكثرة حروفه، فلم يُزَدْ ثِقَلًا بزيادة ياء التصغير، وتغييرٍ بضمّ أوّله وكسرِ ما بعد يائه، وذلك ممّا يزيده ثِقَلًا. فإذا أُريد تصغيرُه، حُذف منه حرفٌ حتى يرجعَ إلى الأربعة، ثمّ يُصغَّر بمثال الرباعيّ، وهو"فُعَيْعِلٌ"؟ نحوُ: "سُفَيْرِجٍ"، كما كُسر على مثال الرباعيّ وهو"فَعَالِلُ"، نحوُ: "سَفارجَ" كـ"جَعافِرَ". فلذلك كرهوا تضغيرَه وتكسيرَه لِما يلزمه من حذف خامسه. وقيل: أصلُ الحذف في التكسير، وحُمل التصغير عليه في الحذف...وإنّما حذفوا الخامس لأنّ الثقل به حصل، ولئلاّ يصير عَجُزُ الكلمة أكثرَ من صدرها. واعلم أنّك إذا حذفت حرفًا ممّا زاد على الأربعة في التصغير أو التكسير، فإنّك تُقدِّر بناءَه علي بناءٍ من أبنية الرباعيّ، ثم تُصغِّره تصغيرَ ذوات الأربعة من نحو: "جَعْفَرٍ"، و"زِبْرِجٍ"، وسائرِ أمثلة الرباعيّ، فإذا قلت في "فَرَزْدَقٍ": "فُرَيْزِدٌ"، فكأنّك صغّرت " فَرْزَدًا"، نحوَ: "جعفَر"، أو"فرزِدًا"؛ نحو: "زِبْرِجٍ"، وكذلك "جحْمَرِشٌ"، تقول فيه "جُحَيْمِرٌ")).(٢)

وقال الرضي: ((قوله " وقيل ما أشبه الزائد " اعلم أن من العرب من يحذف في الخماسي الحرف الذي يكون من حروف " اليوم تنساه " وإن كان أصليًّا لكونه شبيه الزائد، فإذا كان

---

(١) المفصل في صنعة الأعراب :٢٥٣ .

(٢) شرح المفصل (ابن يعيش) : ٣٩٩/٣ .

لابد من حذف فحذف شبه الزائد أولى، كما أنه إذا كان في كلمة على خمسة زائدٌ حذف الزائد كان نحو دُحَيْرِج في مدحرج، لكن الفرق بين الزائد حقيقية وبين الأصلي المشبه له بكونه من حروف " اليوم تنساه " أن مثل ذلك الأصلي لا يحذف إلا إذا كان قريب الطرف بكونه رابعاً، بخلاف الزائد الصرف، فإنه يحذف أين كان، فلا يقال في جَحْمَرِش جُحَيْرِش لبعد الميم من الطرف، كما يقال في مُدَحْرِج دحيرج، وقال الزمخشري: إن بعض العرب يحذف شبه الزائد أين كان، وهو وهم على ما نص عليه السيرافي والأندلسي، فإن لم يكن مجاور الطرف شيئاً من حروف " اليوم تنساه " لكن يشابه واحداً منها في المخرج حذف أيضاً، فيقال في فرزدق: فَرَيْزِق، لأن الدال من مخرج التاء)).[١]

المتأمل في نص الرضي يجد أنَّه فرق بين نوعين من الحروف هي الزائد على وجه الحقيقة فيكون الإجراء فيه بحذفه حيث وقع ، وأصلي لكنه مشبه بالزائد وهذا الشبه لايخرج في الأمثلة المذكورة عن المخرج ، ومن ثم يمكن أنْ نلحظ أن القاعدة الفرعية عاملت الحرف الأصيل (الشبيه بالزائد) معاملة الحرف الزائد المحض في الإجراء وهو الحذف عند تصغيره ، ويبدو أنّ مايقف وراء هذه النظرة هو الحذف ؛ لأنَّ البنية سواء أكانت في الزائد المحض أم الشبيه بالزائد فهي ثقيلة بسبب طول بنائها(خماسي) فكان لابد من إجراء الحذف عند تصغيرها وهذا مايفسر حمل الأصلي على الزائد في الإجراء (الحذف).

وقالت د. خديجة الحديثي في حديثها عن تصغير ماكان على صيغة (فُعَيْعِل): ((ويصغر عليه الخماسي المجرد وذلك بأن يحذف آخر الاسم حتى يصير على مثال بنات الاربعة وذلك لان التصغير لايزال في سهولة ويسر حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع، فانما حذف الذي ارتدع عنده حيث أشبه حروف الزوائد لانه منتهى التصغير ولان التحقير يسلم حتى ينتهي اليه ولذلك يقال في تصغير جِرْدَحل–جُرَيْدح ، وشَمَرْدَل – شُمَيْرِد،وجَحْمَرِش – جُحَيْمِر ، وفَرَزْدَق – فُرَيْزِد ، وخَدَرْنَق – خُدَيْرِن ، وسَفَرْجَل – سُفَيْرِج...)).[٢]

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١/٢٠٥ .

[٢] أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٣٥٤ .

وذهب د.حاتم الضامن إلى أنّ تصغير ماكان على خمسة أحرف يكون بحذف الحرف الخامس ، قال: ((أمّا ما كان على خمسة أحرف اصلية ، فإنّه لا يصغّر إلاّ باسقاط الحرف الخامس منه ، فيبقى على أربعة أحرف ، وعند ذلك يصغّر على : فُعَيْعِل.انظر الامثلة الآتية:

-سفرجل: سفيرج : اسقطت اللام الخامسة ، وصغرت الكلمة على : فُعَيْعِل.
-فرزدق : فريزد : اسقطت القاف ، ثم صغرت على فُعَيْعِل)).[١]

---

[١] الصرف (د.حاتم الضامن) : ٢٨٩ ، وينظر:الصرف وعلم الاصوات: ١٢٥ .

الفصل الثـــاني

تساوق القاعدة الفرعية مع القاعدة العامة في الإجراء

المبحـــــث الأول

أ- التساوق في العلال

١- قلب الالف واواً

٢- قلب الواو ياء

٣- قلب الواو همزة في الواوين المجتمعتين في أول البنية

٤- قلب التنوين الفاً

١-قلب الألف واواً :

قال سيبويه: ((وأما الواو فتبدل مكان الياء إذا... وتكون بدلاً من الألف في ضورب وتضورب ونحوهما. ومن الألف الثانية الزائدة إذا قلت: ضويربٌ ودوينقٌ في ضاربٍ ودانقٍ؛ وضوارب ودوانق إذا جمعت ضاربةً ودانقاً)).[١]

يفهم من كلام سيبويه أنّ الواو تكون بدلا من الألف في (ضورب) التي أصلها ضارب وكذا: تضورب وماشابههما وتكون بدلا من الألف الثانية أيضاً في (ضُوَيْرب) عند التصغير.

وقال المبرد: ((تَقول فِي ضَارب ضُويرب وَجمع التكسير بِمَنْزِلَة التصغير وَذَلِكَ قَوْلك فِي جمع ضاربة ضوارب فتقلب الأَلف واوا)).[٢]

يتبين من نص المبرد أنّ جمع التكسير بمنزلة التصغير فعند جمعك لضاربة تقول : ضَوَارب كما قلت في ضارب : ضُوَيْرب عند تصغيره ، فقلبت الألف واواً في كلتا الحالتين .

وقال ابن جني :((إن علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لا بد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره. والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له.
الأول -وهو ما لا بد للطبع منه: قلب الألف واوًا للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها. أما الواو فنحو قولك في سائر: سويئر وفي ضارب: ضويرب)).[٣]

---

[١]كتاب سيبويه :٢٤١/٤ .

[٢] المقتضب:٩٥/١ .

[٣] الخصائص:١٤٦/١ .

يظهر أنّ ابن جني قد علل هذا التحوّل بالعلل الطبعية – لأن النطق لا يعين فيها ؛ لأن الخروج من الضمِ إلى الألف متعسر ((وهو أن تتألف الكلمة من أجزاء تفتقر غلى الانسجام والتساوق فيما بينها مما يؤدي الى شعور الناطق بثقلها على لسانه ...)).[١]

ويبــدو أن التعليـل بالطبـعي والسليـقة لا تخـرج عن دائـرة الاستثقال أو الكلفـة .

وذكر ابن يعيش : ((وأمّا إبدال الواو، فقد أبدلت من أختيها ومن الهمزة. والمراد بقولنا: "أختيها" الألفُ والياء، لأنهن جميعًا من حروف المدّ واللين...وأما إبدالها من الألف ففي نحو: "فاعِلٍ"، و"فاعَلٍ"، و"فاعُول"، و"فاعالٍ"، وذلك نحو "ضارِب"، و"خاتَمٍ"، و"عاقُولٍ"، و"ساباطٍ"، فمتى أردتَ تحقيرَ شيء من ذلك أو تكسيرَه، قلبتَ ألفه واوا، وذلك نحو: "ضُوَيرِب"، و"ضَوارِبَ"، و"خُوَيتِمٍ"، و"خواتِمَ"، و"عُوَيقِيلٍ"، و"عَواقِيلَ"، و"سُوَيبِيطٍ"، و"سوابِيطَ". فأمّا علةُ قلبها في التحقير، فظاهرة، وذلك لانضمام ما قبل الألف. وأمّا قلبها في التكسير، فبالحمل على التحقير، وذلك أنك إذا قلت: "ضَوارِبُ"، و"خَواتِمُ"، فلا ضمّةَ في الضاد والخاء تُوجِب انقلابَ الألف إلى الواو، لكنّك لما كنت تقول في التحقير "خُوَيتِمٌ"، قلتَ في التكسير: "خَواتِمُ" ...)).[٢]

لا جرم أنَّ علّة القلب عند ابن يعيش كانت واضحة في الأصل (التصغير) – لضمّ ماقبلها – غير أنَّ هذه العلّة غير موجودة في التكسير (ضَوارب) فكان القلب بابه الحمل ، ويفيد قوله (وذلك لانضمام ماقبل الالف) أنَّ التتابع (ض ـُ ـً) غير مستساغ في النطق ، مما شكّل كراهة لغويّة.

---

[١] التعليل الصرفي في كتاب سيبويه : ٢٣ .

[٢] شرح المفصل (ابن يعيش) :٥/٣٨١ .

وقال في موضع آخر ((وأمّا "ضُوَيْرِبٌ"، فهو تصغير "ضِيرابٍ" مصدر "ضارَبَ"، والياء فيه منقلبة عن ألِف "ضارَبَ" للكسرة قبلها. ومثلُه "قِيتالٌ" في مصدرِ "قاتَلَ". هذا هو الأصل، ومن قال: "ضِرابٌ" و"قِتالٌ"، فإنّه حذف الياء تخفيفًا وللعلم بموضعها. هذا صُغّر هذا المصدر، قيل: "ضُوَيْرِبٌ"، فالواوُ بدلٌ من الياء المبدلة من ألِف "فاعَلَ"، والياء الأخيرةُ بدلٌ من ألف "فِيعال" على حدّها في "سِرْهافٍ")).[1]

قوله ((وأمّا "ضُوَيْرِبٌ"، فهو تصغير "ضِيرابٍ" مصدر "ضارَبَ"، والياء فيه منقلبة عن ألِف "ضارَبَ" للكسرة قبلها)) فيه نظر من جهات هي :

١-كراهة توالي إعلالين على حرف واحد :

قلب الألف ياءً في (ضِيراب) ، ثم قلبت الياء واواً في (ضُوَيْرِب) وتوالي إعلالين مكروه في العربية ، قال ابن يعيش ((... فكرهوا أن يجمعوا عليه اعتلال عينه ولامه ...)).[2]

٢-هناك كراهة آخرى تتمثل في أنَّ الإعلالين من جنس واحد – القلب – ، و أول من أشار الى هذا ابن مالك(ت٧٦١هـ)((توالي اعلالين ، اجحاف ، فينبغي أن يجتنب على الإطلاق فاستمر اجتنابه إذا كان الإعلال متفقاً كما يكون في (الهوى) . واغتفر تواليهما إذا اختلفا نحو : (ماء) ، اصله (موه) فابدلت الواو ألفاً ، والهاء همزةً ، وهذا لا يطَّرد.)).[3]

---

(١) شرح المفصل (ابن يعيش):٣٨٢/٥ .

(٢) نفسه: ٤٨٠/١٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٢١٣١/٤ .

وأيّد ابن جماعة (ت٨١٩هـ) هذا المنع بقوله ((...لأنَّ توالي الإعلالين إنَّما يمتنع إذا كانا من جنس واحد ...)).(١)

يبدو أنَّ كراهة توالي إعلالين ناتجة عن بعد البنية عن أصلها – البعد عن الأصل –.

وقال الرضي ((أقول: قوله " ضَوَارب وضُوَيْرب " ضابطه الجمع الأقصى لفاعِلٍ أو فاعَلٍ كحائطٍ وخَاتَمٍ، أو مصغرهما، وإنما قلبت واواً في فوَاعل حملاً على فُوَيْعل، لأن التصغير والتكسير من واد واحد ، وبينهما تناسب في أشياء، كما مر في بابيهما، وكذا تقلب الألف واواً في ضورب وتضورب)).(٢)

فالقاعدة العامة عند الرضي هي قلب الألف واوا في صيغة منتهى الجموع والتصغير فقد أبدلت الألف في : ضارب (فاعل) واواً في جمع التكسير فصارت: ضَوَارب (فَوَاعِل) وكذا التصغير فتصير: ضُوَيْرِب

أما القاعدة الفرعيـة فهي قلب الألف واوا في المبني للمجهول من (فاعل وتفاعل) نحو :

ضارب ـــــ ضُوْرِبَ .

تضارب ـــ تُضُوَرِبَ .

يبدو من هذا التوصيف الآتي :

---

(١) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي للشافية : ٣٠٧/١ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب(للرضي): ٢١٣/٣ .

١-إنَّ العلماء الأوائل قد نظروا إلى الألف على أنَّها حرف ساكن ، فانه يتأثر بالصوائت القصيرة التي قبله ، إذ يجذبه إليه.

٢-إنّ التصور المقطعي بالنظر إلى الأصل : ض ـً / ر ـِ /ب ـُ .

يكشف أنّ التحوّل قد أصاب الحركة الطويلة (ـً) بفعل الصائت القصير الذي قبله (الضمة) ، فكان التحوّل إلى صوتِ مدّ ولين هكذا :

ض ـُ وار ـِ ابـَ .

ويمكن تقسيم آراء المحدثين في وصف هذا التحوّل على قسمين هما :

١- إبدال الفتحة الطويلة بضمة طويلة لغرض دلالة الحركة على الوظائف النحوية ، قال د. عبد الصبور شاهين : ((والواقع أن حركة الضاد في (ضارب) هي الفتحة الطويلة بعدها (ورمزها الألف) ، وأن حركتها في (ضُورب) هي الضمة الطويلة بعدها (ورمزها الواو) ، ومن ثمَّ لايصح أن يقال : إن الألف ضم ماقبلها فقلبت واوا ، ولكن يقال : إن بناء الفعل للمفعول من هذه الصيغة يقتضي إبدال الفتحة الطويلة في حالة البناء للفاعل- ضمة طويلة في البناء للمفعول ، وذلك من باب استعمال الحركات في وظائف نحوية.)).[1]

٢-توصيف لايخرج عن دائرة توصيف القدماء ، أنَّ التحول في التكسير محمول على التصغير ، وهذا يضمر شعوراً بأنَّ التحوّل في التصغيرهو الأصل ؛ لوضوح سببه قال د. أمين علي السيد : ((إمَّا ابدالها من الألف ففي نحو: فاعِل و فاعَل وفاعول وفاعال ،وذلك نحو : ضارب وخاتم

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية:١٩٠ .

وعاقول وساباط .فمتى أردت تحقير شيْء من ذلك أو تكسيره قلبت ألفه واوا،وذلك نحو : ضويرب وضوارب ، وخويتم وخواتم . فاما علة قلبها في التحقير فظاهرة ،وذلك لانضمام ماقبل الالف واما قلبها في التكسير فبالحمل على التحقير ، وذلك انك اذا قلت : ضوارب وخواتم فلا ضمة في الضاد والخاء توجب انقلاب الألف الى الواو، لكنك لما كنت تقول في التحقير : خُوَيْتيم قلت في التكسير :

خَوَاتم ،قال : وإنمَّا حمل التكسير في هذا على التحقير ، لأنهما من واد واحد ، ان هذا التكسير جار مجرى التحقير في كثير من أحكامه ،من قبل ان علم التحقير يا ساكنة ثالثة قبلها فتحة ، وعلم التكسير الف ثالثة ساكنة قبلها فتحة ، والياء اخت الألف على ماتقدم وما بعد التحقير حرف مكسور ، كما ان ما بعد الف التكسير حرف مكسور فلما تناسبا من هذه الوجوه التي ذكرناها حمل التكسير على التحقير ، فقيل : خوالد كما قيل : خويلد)).[1]

٢- قلب الواو ياء :

يرى أبو عثمان المازني (ت٢٤٩هـ) أنَّ علّة قلب الواو ياءً هي لاستثقال الواو الساكنة بعد ياء قال: ((وقد قال قوم من العرب: "وجل يَيْجل، ووحل ييحل"، وذلك أنهم استثقلوا واوا ساكنة بعد ياء، فأبدلوا منها ياء)).[2]

---

[1] دراسات في الصرف:٦٦-٦٧ .

[2] المنصف :٢٠٢/١ .

وقال المبرد : ((فَإِذا قلت يعد ويجد وَقعت الْوَاو بَين يَاء وكسرة فحذفت لذَلِك فَكَانَ يعد ويجد وَكَانَ الأَصْل يوعد وَيُوجد وَلَو لم تكن الكسرة بعد الْيَاء لصحت كَمَا تصح فِي يوجل أَو أبدلت وَلم تحذف كَمَا تَقول ييجل ييحل وياجل وياحل)).[1]

يلحظ من هذا النصّ أنّ هناك توصيفين هما :

الأول : وقوع الواو بين ياء مفتوحة ، وصامت مكسور ، وترتب على هذا إجراء هو الإعلال بالحذف ، ومصادقه يَوْعِد – يَعِد ، و يَوْجِد – يَجِد ، وقد وصف هذا الإجراء بالقاعدة العامة.[2]

والآخر :وقوع الواو بين ياء مفتوحة ، وصامت مفتوح ، كان لها إجراءان هما الأول: المخالفة في الاجراء – الصحة – .

والآخر: موافق للقاعدة العامة – الإعلال بشكلهِ العام .

وذكر السيرافي علة حذف الواو ؛ لأنّ الياء مع الكسرة أخفّ من الياء مع الضمة ، قال :((... الياء مع كسرة أخفّ من الياء مع ضمة)).[3]

وهذا فيه نظر ؛ لأنَّ هناك فاصلًا بين الياء والواو هي الفتحة (ي ـَ و) وكلامه يصدق على التتابع (يُ).

---

[1] المقتضب :١٢٩/٢ .

[2] ينظر :أبحاث صرفية : ١٤٣ .

[3] شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :٤٣٣/٤ .

أما ابن يعيش فقد رأى بأنّ (فَعِلَ – يَفْعَل) مما كانت فاؤه واوًا قد حمل على (فَعَلَ – يَفْعِل) في الإعلال ، قال : ((ما كان على "فَعَلَ"، وأولُه واوٌ، فإنّه يلزم مستقبله "يَفْعِلُ"، ويلزمه الإعلال بحذف واوه في المستقبل، نحوِ: "يَعِدُ"، و"يَرِدُ"، فكسروا المَفْعَل منه على القاعدة، ثمّ حملوا ما كان منه على "فَعِلَ يفعَل" على ذلك، فقالوا: "مَوْجِلٌ"، و"مَوْحِلٌ"، وذلك لأنّ "يوجل"، و"يوحل" في هذا الباب قد يعتلّ، فتُقلَب الواو ياءَ مرةً، نحوَ: "يَيْجَل"، و"يَيْحَل"، وألفا أخُرى، نحو: "يَاجلُ"، و"يَاحَلُ"، فلمّا كان كذلك، شبّهوها بالأول، لأنها في حال اعتلال، ولأن الواو فيها في موضع الواو من الأوّل، وهم كثيرًا ما يشتهون الشيء بالشيء، فيحملونه عليه إذا كان بينهما موافَقةٌ في شيء، وإن اختلفا من جهات اخرى)).[١]

ويضمر نصه شعورًا بأنّ القاعـدة العامة تتوافر في (فَعَل – يَفْعِل) وأن فرعها (فَعِلَ – يَفْعَل)؛ وهذا الحمل منظور فيه تحول الواو مرةً إلى الالف ، وأخرى إلى الياء ، وموقعية الواو إذ إنها ثانية في البنائين ، فضلًا على أنها ضعفت بالسكون .

وقد وصفت د. خديجة زبار بأنّ ما كانت فاؤه واواً فانها تحذف في المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة بالقاعدة العامة. [٢]

وقال الرضي: ((قوله " قياساً مطرداً " ليس على إطلاقه، لأن المثال الواوي منه بكسر العين كالمَوْعِدَ وَالْمَوْجِلِ، مصدرا كان أو زمانا أو مكانا، على ما ذكر سيبويه، بلى إن كان المثال معتل اللام كان بفتح العين

---

[١] شرح المفصل (ابن يعيش) :١٤٦/٤ .

[٢] ينظر : ابحاث صرفية :١٤٣ .

كالمولى، مصدراً كان أو غيره، قال سيبويه عن يونس: إن ناساً من العرب يقولون من يَوْجَل ونحوه مَوْجَل وَمَوْحَل بالفتح مصدراً كان أو غيره، قال سيبويه: إنما قال الأكثرون مَوْجِل بالكسر لانهم ربما غيروه في توجل ويَوْحَل، فقالوا: ييجَل، ويَاجَل، فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يَوْعِد المعل بالحذف، فكما قالوا هناك مَوْعِد قالوا ههنا مَوْجِل، ومن قال المؤجل بالفتح فكأنهم الذين يقولون: يَوْجَل، فيسلمونه، والأسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها في الإعلال، وإنما قالوا مَوَدَّة بالفتح اتفاقاً لسلامة الواو في الفعل اتفاقا)).[١]

يبدو أنّ الرضي قد ذكر فرعين لقاعدتين مهمتين هما :

الأول : أنّ المصـدر الميمي ، والزمان ؛ والمكان يكون من المعتل الفـاء بالواو على (مَفْعِل) ، وفرعها أنّه يكون على (مَفْعَل) إذا كان المثال معتل اللام (لفيف مفروق)

نحو :

ولي – مَوْلَى

وفي – مَوْفَى

الآخر: نسب الرضي فيما نقله سيبويه عن يونس أن ناسا من العرب يقولون : يَوْجَل ، وهذا يعني انه من (فَعِل – يَفْعَل) ((...والغالب على مضارع فَعِل –بكسر العين– يفعَل بفتح العين، ويفعِل –بكسر العين– نادر، وأن ماضي يهَب وهَب –بفتح العين– ومضارع فعل –بفتح العين– لا يجيء إلا بكسر العين، إلا إذا كان عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق)).[٢]

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):١/١٧٠ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :٢/٧٣٧ .

وعليه لاعلّة موجبة لحذف الواو وَجَل – يَوْجل ، وهذا يفسر قول المبرد (... لصحت كما تصح في يوجل) ، ولكن شبهت واو (يَوْجَل) بواو القاعدة العامة (يَوْعِد) من جهة أنَّها أعلّت ، مع لحاظ الفارق بين الإعلالين ، فالأصل إعلاله بالحذف ، والمحمول عليه – الفرع –إعلاله بالقلب ، بين أن تكون ياءً (ييجل) أو أنْ تكون الفاً (ياجل) ولاجرم أن تكون التحولات في (ييجل) أكثر من (ياجل) لأنّ فيها إعلالين هما: قلب الواو ياء ، وقلب الفتحة كسرة ومصداقه قول أبي عثمان المازني: ((...فكسروا الياء لتنقلب الواو ياء، لان الواو الساكنة اذا انكسر ماقبلها ابدلت ياء ...)).[١]

ونستطيع توجيه هذا التحول في (ييجل) و (ياجل) وفق تصورين هما :

الأول : أن الأصل في (وَجَل – يَوْجِل) (فَعَل – يَفْعِل) حول إلى (فَعَل– يَفْعَل)– لتوافر علة التحوّل ويخرج عن القاعدة العامة في التحول – الحذف – إلى التحول بالقلب.

الآخـر : وهو خاص في توصيف التحول في (يَيــجل) ، وهو أنه كسرت اليـاء أولا فصارت (يِوْجَل) ، وهو ثقل يتمثل بالخروج من الكسرة الى الضمة (ي ـِـ و) وقد عَبّرَ عنه ركن الدين ((الانتقال من الضمة إلى الكسرة انتقال من أثقل إلى ما دونه في الثقل، والانتقال من الكسرة إلى الضمة انتقال من ثقيل إلى ما هو أثقل منه، بناء على أن الضمة أثقل من الكسرة)).[٢]

---

[١] المنصف : ٢٠٢/١

[٢] شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/ ٢٠١ .

وهذا مستثقل عند الرضي قال:((وإنما جاء القلب في المكسورة أيضا –يعني الواو– لأنَّ الكسرة فيها ثقل أيضا ، وان كان أقلّ من ثقل الضمة ، فاستثقل ذلك)).[١]

فقلبت الواو ياء فصارت (يِيْجَل) ولكن هذا التوصيف لايفسر التحول إلى الألف ، فهو توصيف جزئي لايصدق على التحولات كلها .

ويترجح عندي أنّ علّة المشابهة بين واو (يَوْعِد) ونظائرها و واو (يَوْجل) هي العلّة المهيمنة في توصيف هذا التحول .

وافصحت د. خديجة زبار بقولها: ((نلاحظ من الذي ذكره اللغويون أنَّ حذف الواو من مضارع الفعل المثالي هو مقصود ، إذ لو جعلنا الفعل "وَصَل" على "يَفْعِل" لكانت النتيجة "يَوْصِل" إذ التوافق لا يستمر كما ذكرنا ، لأنَّ الفعل سيكون ثقيلاً في النطق، لصعوبة الانتقال من "فتحة" إلى "كسرة" وبينهما "واو" ساكنة وهذا الحذف في الكلمة الأصلية يؤدي إلى الحذف في الميزان الصرفي ، إذ إنَّ الذي حذف من الفعل ، يقابل حرف "الفاء" في الميزان الصرفي الأصلي للكلمة ، بحسب المخطط الآتي :

فَعَل – وَصَل – يَفْعِل – يَوْصِل ___ تحذف الواو ، للسبب السابق الذي ذكرناه وهي تقابل الفاء ، فتصبح الكلمة "يَصِل" ويكون وزن الكلمة بعد ذلك "يَعِل")).[٢]

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٥٦/٣ .

[٢] ابحاث صرفية:١٤٤ .

ويعزي د. جواد كاظم نسبة حذف الواو في مضارع المثال الواوي كما في (يَوْعِد) الى كراهة صوت العلّة : المثلث الحركي (ي ــَ و)، فكان الإجراء باسقاط الجزء الأخير من المثلث الحركي (و) الذي يمثل كراهة في الفعل خاصة ، هكذا :

يَوْعِد : ي ــَ و/ ع ــِ / د ــُ .
ي ــَ / ع ــِ / د ــُ. [١]

٣- قلب الواو همزة في الواو المجتمعتين في أول البنية :

لما كان سبب قلب الواو المضمومة همزة هو الثقل في نحو: وُجوه–أُجوه ، فإنَّ الثقل مضاعف عند توالي واوين في أول الكلمة ، قال سيبويه : ((وإذا التقت الواوان أولاً أبدلت الأولى همزة، ولا يكون فيها إلا ذلك، لأنهم لما استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا، وكان ذلك مطرداً إن شئت أبدلت وإن شئت لم تبدل، لم يجعلوا في الواوين إلا البدل، لأنهما أثقل من الواو والضمة. فكما اطرد البدل في المضموم كذلك لزم البدل في هذا)).[٢]

يفهم من هذا النص أن توالي واوين في أول الكلمة لابد فيه من ابدال الأولى همزة ، وعلّة هذا أنَّهم لما استثقلوا الواو المضمومة فأبدلوها همزة ؛ فتوالي واوين أثقل من الواو المضمومة فكان الإجراء بإبدال الأولى منهما.

---

[١] ينظر : المزدوج في العربية:١٠٦ – ١٠٧ .
[٢] كتاب سيبويه:٣٣٣/٤ .

قال أبو عثمان: ((وإذا اجتمعت واوان في أول كلمة، فلا بد من همز الأولى منهما، وذلك أنك لو بنيت مثل "كوكب، أو كوثر" من "وعد، ووزن"، كنت تقول: "أَوْعَد، وأوزن"، وأصل هذا: "وَوْعَد، ووزن" ولكن التضعيف في أول الكلمة لا يكاد يكون، فكرهوا ترك الواوين لذلك... فإن كانت الواو الثانية مدة، كنت في الأولى بالخيار: إن شئتَ همزتَ الأولى، وإن شئت لم تهمز. نحو: "فُوعِل" من "وَعَدَ" تقول: "وُوعِدَ"، ومثله قوله تعالى: ﴿وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا﴾[1] وإن شئت همزت، وليس الهمز من أجل اجتماع الواوين في أول الكلمة. لو كان كذلك لم يجز إلا الهمز، ولكن لضمة الواو يجوز الهمز)).[2]

نستنتج من قول أبي عثمان المازني ما يلي :

١-ذكر القاعدة العامة وهو في حالة اجتماع واوين في أول الكلمة فوجوب قلب الواو الأولى منهما.

٢-ذكر القاعدة الفرعية من ذلك وهو أنه إذا اجتمعت أيضًا في أول البنية واوان وكانت الثانية مدة فجواز الوجهين قال ((فإن كانت الواو الثانية مدة، كنت في الأولى بالخيار: إن شئتَ همزتَ الأولى، وإن شئت لم تهمز)).

٣-بحث علّة التحوّل في الحرف نفسه الواو المضمومة ، وليس العلة عنده في توالي مثلين – واوين – .

وذكر المبرد: ((وأَمَّا قَوْلنَا إِلاَّ أَن تكون الثَّانِيَة مدّة فَإِن المدّة الأَلف والياءُ المكسور مَا قبلهَا وَالْوَاو المضموم مَا قبلهَا فإِذا الْتقت وَاو فِي أَوّل الْكَلَام إِلى جَانبهَا وَاو والأُولى مَضْمُومَة فإِن شِئْت همزت الأُولى لضمّها وَلَا يكون ذَلِك لاَزِما لأَنَّ الْوَاو الَّتِي هِيَ مدّة لَيست بلازمة وَذَلِكَ إِذا أَردت مثل قُووِل زيد

([1]) الآية :الاعراف : ٢٠ .

([2]) المنصف:١/٢١٧-٢١٨ .

وَهُوَ فُوعِلَ من قاولت وَمن وعدت تَقول وُوعِدَ زيد وإِن شِئْت همزت الْوَاو لضمّها)).[1]

يفهم من قول المبرد :

١-أنَّه يرى أنّ اجتماع الواوين في أول الكلمة لابد فيه من همز الأولى إذا لم تكن الثانية للمدّ.

٢-بحثها على مستوى الحرف الواحد ، ويبدو أنَّ علّة القلب ترجع إلى ضمّ الواو وليست إلى توالي واوين .

وقال أبو علي الفارسي : ((والواوان إذا اجتمعا في أول كلمة فاجتماعهما على ضربين:أحدهما: الواو الثانية فيه لازمة ثابتة، والواو الثانية في مرة غير لازمة، فقلب مرة ألفًا، ومرة واواً، فإذا كانت الواوان من الضرب الأول وجب إبدال الأولى منهما، كقولك في تصغير واصِلٍ، ووَاقِدٍ وتكسيرهما: أوَاصِل وأوَيْصِل، وأوَاقِد، وأوَيْقِد، فالواو الأولى تنقلب همزة لا محالة. والضرب الثاني: وهو الذي الواو الثانية فيه مدة غير لازمة وهو نحو: فُوعَلَ، من الوعد، تقول: وُوعَد، و (وُوزَن) و "وُورِي عنهما من سواءاتهما"، فهذا الضرب لا يلزم فيه إبدال الأولى همزة من حيث الواو الأولى في الضرب الأول، لأن الواو هنا لازمة، ألا ترى أنك لو بنيت الفعل للفاعل لقلبت الواو ألفًا فقلت: وَاعَدَ ووَازَنَ، فهذا الضرب لا تلزم فيه الواو الثانية لزومها في الضرب الأول، فلا يلزم إبدال الأولى همزة من حيث يجب إبدالها همزة هناك، لكن من قال: في: وُجُوهٍ أجُوهٍ، وفي وُقِّتَتْ أُقِّتَتْ، قال في وُوعِدَ: أُوعِدَ، فقلب الواو التي هي فاء همزة من حيث تقلب الواو المضمومة همزة لا من حيث اجتمع واوان، لو كان كذلك لم يجز غير الإبدال، كما لا يجوز في تصغير (وَاصِل) وتكسيره غيره)). [2]

---

[1] المقتضب:١/٩٤-٩٥ ، وينظر شرح كتاب سيبويه(للسيرافي):٥/٢٨١ .

[2] التعليقة على كتاب سيبويه : ٣/٧٨ .

يتضح من قول أبي علي الفارسي :

١- إنَّ هناك إعلالين متحققين عند قلب الواو الأولى همزة. إذ تقلب الواو الثانية الفاً عند صياغة اسم الفاعل نحو: واعد ، لأنها غير لازمة ، وإذاسرنا قدماً مع القاعدة العامة – قلب الواو الأولى همزة – تدخل في دائرة توالي إعلالين ، وهما من جنس واحد – الإعلال بالقلب – وهذا مافرَّ منه أبو علي الفارسي .

٢-يرى أنَّ حكمها التصحيح ، فهو لايذهب إلى جواز الوجهين .

وقال أبو الفتح : ((ولو جمعت "واقدا"، لقلت: "أواقد"، وأصله: "وَوَاقد" فهمزت الأولى؛ لاجتماع الواوين... إن كانت الثانية مدة، يعني أن تكون ساكنة قبلها ضمة، وتكون مع ذلك منقلبة عن ألف أو بمنزلة المنقلبة عن ألف... وتقول: إن الواو الثانية في "وُورِي" إنما هي منقلبة عن ألف "وارى"، فلم يجب همز الأولى؛ لأن الثانية غير لازمة)).[1]

ويبدو أن ابن جني انساق في تعليله مع الأوائل الذي لا يخرج عن أنَّ الواو الثانية غير لازمة – قابلة للتحوّل بشكله العام _ .

وقال الرضي : ((اعلم أنهم استثقلوا اجتماع المثلين في أول الكلمة، فلذلك قل نحو ببر وددن، فالواوان إذا وقعتا في الصدر – والواو أثقل حروف العلة – قلبت أولاهما همزة وجوباً، إلا إذا كانت الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد، نحو وُورِيَ في وَارَى، فإنه لا يجب قلب الأولى همزة، لعروض الثانية من جهتين: من جهة الزيادة، ومن جهة انقلابها عن الألف، ولكون المد مخففاً لبعض الثقل)). [2]

---

[1] المنصف:٢١٨/١، وينظر :سر صناعة الاعراب:١١١/١،وشرح المفصل (ابن يعيش):٣٠٩/٩ ، والممتع في التصريف:٣٣٢/١ .

[2] شرح شافية ابن الحاجب(الرضي) :٧٦/٣ .

نستنتج من قول الرضي ما يأتي :

١-نص ماذكرهُ القدماء من أنَّ وقوع الواوين في أول البنية إذا كانت الثانية غير مدة وجوب قلب الأولى إلى همزة وهذا يمثل القاعدة العامة .

٢- زاد أنَّ اجتماع المثلين في أول الكلمة يمثل ثقلاً سواء أكان ذلك في الحروف الصحيحة مثل ددن، ببر ، أم كان في حروف العلة ، غير انَّه صرّح أنَّ وقوع ذلك في حروف العلة (خاصة الواو) يمثل ثقلاً .

٣-ذكر أيضاً القاعدة المتفرعة من القاعدة العامة وهي عدم وجوب قلب الواو الأولى همزة وذلك لان الثانية زائدة غير لازمة فضلاً عن أنها منقلبة عن الألف .

٤-بيّن أنَّ جواز عدم قلب الأولى همزة إذا كانت الواو الثانية مدة ؛ وغير لازمة ، ومنقلبة عن الألف ؛ لأن علة ذلك عنده أنَّ المد يخفف من ثقل اجتماع الواوين ، بخلاف اجتماع الواوين وكانت الواو الثانية فيهما غير مدة إذ قال ((لكون المد مخففاً لبعض الثقل))

اما المحدثون فانهم عالجوا القاعدة العامة وفق تصوراتهم :

١-وجوب القلب ، بِعَدّها واواً وحركتها ، قال د.عبد الصبور شاهين : ((لا يصح أن يقال : إنَّ هذا النوع من الكلمات ، اجتمعت فيه واوان ، بل هي واو ، وحركتها))[1] ، وعلى هذا الأساس فقد ارجع القلب فيها الى ((كراهة النطق بالحركة في أوّل الكلمة)).[2]

---

[1] المنهج الصوتي: ١٧٩ .

[2] القراءات القرآنية (د. شاهين) : ٩٣ ، وينظر : المنهج الصوتي : ١٧٨ .

٢-الجواز في قلبها : ذهب د. حاتم الضامن إلى جواز قلب الواو الأولى همزة ، إذا كانت الثانية غير أصلية ، قال: ((ويجوز قلبها همزة في موضعين: الأول:أنه اذا اجتمعت واوان في بدء الكلمة ، وكانت الثانية منهما غير اصلية، كما لو بنيت فعلاً مبنياً للمجهول من الفعل (واعد)، والفعل (وارى)، تقول: ووُعِد، وأوعِدَ، ووُرِيَ، وأورِيَ.))[١]

٤- قلب التنوين الفًا:

ويتضح أنَّ الوقف بالإسكان كان الأكثر في كلام العرب من الروم والإشمام والتضعيف والنقل وهو جائز في كلّ متحرك. [٢]
قال سيبويه: ((كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف، كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادةٍ فيه لم تجيء علامةً للمنصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون.)).[٣]

وقال في موضع آخر : ((اعلم أنَّه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا ثم وقفت جعلت مكانها ألفا كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت؛ وذلك لأنَّ النون الخفيفة والتنوين من موضعٍ واحد، وهما حرفان زائدان، والنون الخفيفة ساكنة كما أنَّ التنوين ساكن، وهي علامة توكيد كما أنَّ التنوين علامة المتمكن، فلمَّا كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف، وذلك قولك: اضربا: إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة، وهذا تفسير الخليل)).[٤]

---

[١] الصرف: (د. حاتم الضامن): ٢٠٥ .

[٢] ينظر :ظاهرة التنوين في اللغة العربية:٦٣ .

[٣] كتاب سيبويه:٣/٥٢١ .

[٤] نفسه:٤/١٦٦ .

يفهم من هذا النص أن الوقف على المنصوب المنون لا يكون بالإسكان فقط بل بقلب التنوين الفًا سواء كان في النون الخفيفة أم التنوين ، لأنَّ كليهما من موضع واحد ، إحداهما علامة للتوكيد ، والأخرى علامة للمتمكن، فالحاق الألف بالاسم المنون في حال النصب إنما لتلافي كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف .

ونُسب إلى المازني أن الألف بدلٌ من التنوين في الرفع ، والنصب ، والجر ، وحجته أنَّ الألف أخفُّ من غيرها: ((ذهب إلى أنَّها بدلٌ من التنوين، في الرفع والنصب والخفض. وهو مذهب المازنيِّ، وحُجَّتُه أنَّ الذي مَنعَ أنْ يُبدل من التنوين في الرفع والخفض إنَّما هو الاستثقال؛ لأنه إنَّما ينبغي أن تُبدِل من التنوين حرفًا من جنس الحركة التي قبله. فلو أَبدلتَ في الرفع لقلت "زَيدُو"، وفي الخفض لقلت "زَيدِي"، والياء والواو ثقيلتان. وأمَّا في النصب فتُبدِل لأنَّ الذي قَبلَ التنوين فتحة. فإذا أَبدلت فإنَّما تُبدِل الألف –وهي خفيفة– نحو: رأيتُ زيدًا)).[١]
وأبان ابن السراج بأنّ الوقف على الفعل السالم يكون بالإسكان كما هو في حالة الرفع إلا في المنصوب المنون فإنّ الوقف عليه يكون بقلب التنوين الفًا قال : ((الفعل السالم والوقفُ عليه كما تقف على الاسم السالم في الرفع في جميع المذاهب غير مخالف له إلا في الاسم المنصوب المنصرف الذي تعوض فيه الألف من التنوين فيه فتعوض منه، تقول: لن نضرب)).[٢]

وقال السيرافي: ((اعلم أن العرب لا تقف على تنوين، لأنه زائد دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وهو كالإعراب لأنه يتبع الإعراب ولأنه لا

---

[١] الممتع في التصريف:١/٢٦٩ .

[٢] الاصول في النحو:٢/٣٨٢.

يوقف على الإعراب كما لا يوقف عليه، ومع أنهم أرادوا الفرق بين النون الأصلية وما جرى مجرى الأصلية وبين هذا التنوين في الوقف فأما الأصلية فنحو حسن، وما جرى مجرى الأصلية فنحو رعشن وخلبن، فلو قالوا زيدا لأشبه رعشن في الوقف، ويقلبون من التنوين إذا كان بعد فتحة النصب ألفا في الوقف، فيقولون رأيت زيدا، وعلى هذا كل العرب إلا ما حكى الأخفش عن قوم منهم أنهم يقولون: رأيت زيد بلا ألف)).(١)

يتضح من هذا النص ما يأتي :

١-إنَّ الوقف على التنوين غير جائز ، لانه زائدٌ جاء للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، فهو كالإعراب من جهة أنَّ الإعراب لا يوقف عليه .

٢-اجازوا الوقف على التنوين للفرق بين النون الأصلية ، والنون المحمولة على الأصلية والتنوين ، إلا أنَّه عند الوقف عليها في حالة النصب يكون بقلبها الفًا، نحو : رأيت زيدا.

وصرّح الزمخشري بقلب التنوين الفًا في حالة الوقف على المنصوب المنوّن، قال : ((والألف أبدلت من أختيها ومن الهمزة والنون... وإبدالها من النون في الوقف خاصة على ثلاثة أشياء: المنصوب المنون، وما لحقته النون الخفيفة المفتوح ما قبلها، وإذن، كقولك رأيت زيداً ولنسفعا وفعلتها إذا)).(٢)

وفصّل القول في هذا ابن يعيش قال : ((فأمّا إذا كان منوّنًا، فإنّك تُبْدِل من تنوينه ألفًا، نحو قولك: "رأيت فَرَجا وزَيْدا"، ورَشَأا، ورِشاءَا". فمثّل بـ "فَرَجٍ" لأنّ عينه مفتوحة، و"زَيْد" الذي عينه ساكنة، أي إنّه لا يتفاوت الحالُ كما تفاوت مع التضعيف، ثمّ مثّل بـ "رَشَأٍ" لأنّه مهموز غيرُ ممدود، ومثّل بـ

(١) شرح كتاب سيبويه(السيرافي):٥/٣٧ .

(٢) المفصل في صنعة الاعراب: ٥٠٨ .

"رشاءٍ" الممدود ليُعْلِم أيضًا أنّ الحال في ذلك واحدة.وإنّما أُبْدِل من التنوين ألفٌ في حال النصب؛ لأنّ التنوين زائدٌ يجري مجرى الإعراب من حيث كان تابعًا لحركات الإعراب، فكما أنّه لا يُوقَف على الإعراب، فكذلك التنوينُ لا يوقف عليه، ولأنّهم أرادوا أن لا يكون كالنون الأصليّة في نحو: "حَسَن"، و"قُطْن" أو المُلْحَقةِ في نحو: "رَعْشَنٍ" ، و"ضَيْفَنٍ")).[1]

فالناظر في نصه يجد أنَّه لا فرق بين ماكانت عينه مفتوحة ، وماكانت عينه ساكنه نحو: (فَرَجا ، زَيْدا) وبين ماكان مهموزا ، وماكان ممدودا ،نحو : (رشأ ،رشاء).

وعلل سبب إبدال الألف من التنوين بقوله " لأنّ التنوين زائدٌ يجري مجرى الإعراب من حيث كان تابعًا لحركات الإعراب، فكما أنّه لا يُوقَف على الإعراب، فكذلك التنوينُ لا يوقف عليه" أي إنَّه صرح بزيادة التنوين من حيث كونه تابعا لحركات الإعراب ، لأنَّه يشكل جزءاً منه، ومن ثُمَّ لا يمكن الوقوف عليه كما لايوقف على حركات الإعراب.

ونصّ ابن الحاجب على أبدال الألف من المنصوب المنوّن قال :((فالإسكان المجرّد في المتحرّك، والرّوم في المتحرّك وهو أن تأتي بالحركة خفيّة ، وهو في المفتوح قليل ، والإشمام في المضموم وهو أن تضمّ الشّفتين بعد الإسكان، والأكثر على أن لا روم ولا إشمام في هاء التّأنيث وميم الجمع والحركة العارضة. وإبدال الألف في المنصوب المنوّن، وفي (إذا)، وفي نحو (اضربن)، بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء على الأفصح)).[2]

---

[1] شرح المفصل(ابن يعيش):٢١١/٥ ، وينظر :شرح الملوكي:٢٣٣ .

[2] الشافية في علم التصريف :٧٩ .

وردَّ ابن عصفور رأي المازني بقوله : ((وهذا الذي ذَهب إليه باطلٌ، إذ لو كان الأمر على ما زَعمَ لم تَقَعِ الألف من المقصور قافيةً؛ لأنَّ مجيء الألف المبُدلة من التنوين قافيةً لا يجوزُ)).[1]

وقال الرضي: ((الإسكان المحض بلا رَوْم ولا إشمام ولا تضعيف والإسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الرَّوْم والإشمام والتضعيف والنقل ويجوز في كل متحرك إلا في المنصوب المنون فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفاً)).[2]

ذكر الرضي القاعدة العامة وهي الوقف على المتحرك بالإسكان " الإسكان المحض... ويجوز في كل متحرك"

أما القاعدة الفرعية فتمثلت بقوله " إلا في المنصوب المنون فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفاً " أي إنَّ الوقف بمفهومه العام يكون بالاسكان الا في المنصوب المنون فإنَّه يكون بقلب التنوين الفا لأنَّ الالف أقرب الى الفتحة . ((لأن الفتحة من الألف)).[3]

واختلف العلماء في تعليلهم قلب التنوين الفاً ويمكن تقسيمهم على الآتي:

١-كراهة تتمثل في الفرق بين التنوين والنون الساكنة اللازمة إذ لو عُدَّ التنوين نونًا لكانت لازمة للاسم ، ومن ثم لايمكن التفريق بين النون والتنوين قال سيبويه: ((كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف،

---

(١) الممتع في التصريف:١/٢٦٩ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب(الرضي):٢/٢٧٢ .

(٣) المقتضب : ١/ ٥٦ .

كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادةٍ فيه لم تجيء علامةً للمنصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون)).[١]

٢- التنوين زائد يجري مجرى الإعراب ، فكما لايوقف على المصوت الإعرابي، فكذلك التنوين لايوقف عليه قال ابن يعيش: ((وإنّما أُبْدِل من التنوين ألفٌ في حال النصب؛ لأنّ التنوين زائدٌ يجري مجرى الإعراب من حيث كان تابعًا لحركات الإعراب، فكما أنّه لا يُوقَف على الإعراب، فكذلك التنوينُ لا يوقف عليه)).[٢]

٣-المشابهة بين الألف والتنوين من حيث أنَّ اللين الذي في الالف يماثل الغنة في التنوين ، قال الازهري : ((...لأنَّ التنوين يشبه الألف من حيث كان اللين في الألف يقاربه الغنّة في التنوين ، فأبدلوه ألفاً لِمَا بينهما من المقاربة...)).[٣]

ويعلل الدكتور أمين علي السيد إبدال التنوين الفاً بقوله : ((انما ابدل من التنوين الف في حالات النصب لان التنوين زائد يجري مجرى الاعراب من حيث كان تابعا لحركات الاعراب. فكما انه لايوقف على الاعراب . فكذلك التنوين لايوقف عليه ، ولانهم أرادوا الا يكون كالنون الأصلية في نحو : حسنٍ و قطنٍ ، أو الملحقة في نحو : رعشن و ضيفن)).[٤] وما أراه إلا مستعينا بما قاله الأوائل.

---

[١] كتاب سيبويه:١٦٦/٤ .

[٢] شرح المفصل(ابن يعيش):٢١١/٥ .

[٣] شرح التصريح على التوضيح : ٦١٦/٢ .

[٤] دراسات في الصرف:٧ ، وينظر ظاهرة التنوين:٦٣٦٤ .

وأفصح الدكتور راجي الأسمر بابدال التنوين بعد الفتحة ألفًا قال : ((يبدل التنوين بعد الفتحة الفاً، نحو:"رأيت زيدا" (اصلهازيداً) ، و "وَيْهَا" و "إيْهَا")).[1]

وهذا ماذهب اليه الدكتور حاتم الضامن في إبدال الألف من المنصوب المنون قال : ((إذا كان الاسم منصوبا إبدلنا تنوينه الفاً، نحو : رأيت زيداً . قابلتُ رجلا)).[2]

---

[1] المعجم المفصل في علم الصرف: ٤٢٨ .

[2] الصرف: ٣٦٣، وينظر الوافي في قواعد الصرف العربي:٢٠٧ .

ب – الإعلال بنقل الحركة

١- الحمل على الفعل المزيد (استروح) ونظائرها .

٢- حمل الأصل على الفرع .

٣- حمل الفرع على الأصل .

١-الحمل على الفعل(استروح- استحوذ) :

إذا تحركت الواو والياء وانفتح ماقبلهما فإنه يعل ، وهوالأصل وقد حمل على هذا الأصل ما كان مفتوحا في الماضي الثلاثي و في المضارع المبني للفاعل والمبني للمفعول او الماضي مما بني من ذي الزيادة (أفعل) ، قالَ سيبويه :(فأما الإقامة والاستقامة ، فإنما اعتلتا كما اعتلت أفعالهما، لأنَّ لزوم الاستفعال والإفعال لاستفعل وأفعل، كلزوم يستفعل ويفعل لهما، ولو كانتا تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرها ، لتمّت كما تتم فعولٌ منهما ونحوه)). [١]

وقد ذكر أنَّه (استروح اليه واغيلت و استحوذ) أنّها من الشواذ [٢] ، ولم يخرج عن هذا ابن السراج.[٣]

وقد فصّل القول في ذلك ابن جني وذكر أنَّ علّة قلب الواو والياء الفا مشروطة أن يكون الحرف المفتوح ماقبلهما حركته لازمة لاعارضة واضاف ابتعاد الموضع من اللبس أو أن يكون في معنى ما لابد من صحة الواو أو الياء فيه أو أن يخرج عن الصحة وقد نبّه على أصل بابه قال: ((وذلك أنه إذا عقد هذا الموضع قال في علة قلب الواو والياء ألفًا: إن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، نحو قام وباع، وغزا ... وذلك أن نقول في علة قلب الواو والياء ألفًا: إنهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعرى الموضع من اللبس أو أن يكون في معنى ما لا بد من صحة الواو والياء فيه، أو أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه، فإنهما

(١) كتاب سيبويه:٤/٣٥٥.

(٢) ينظر :نفسه:٢/٣٦٢ .

(٣) ينظر: الاصول في النحو:١/٢٨٢ .

يقلبان ألفًا. ألا ترى أنك إذا احتطت في وصف العلة بما ذكرناه سقط عنك الاعتراض عليك بصحة الواو والياء في حوبة وجيل إذ كانت الحركة فيهما عارضة غير لازمة، إنما هي منقولة إليهما من الهمزة المحذوفة للتخفيف في حوأبة وجيأل)).[١]

وعوّل ابن جني على السماع إذ صاغ قاعدة مفادها أنَّ الوارد في السماع يؤدى كما هو لا على القياس في بابه مع ملاحظة عدم القياس عليه قال: ((واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم ولا في استساغ: استسوغ ولا في استباع: استبيع ولا في أعاد: أعود لو لم تسمع شيئًا من ذلك قياسًا على قولهم: أخوص الرمث. فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله)).[٢]

و نفهم من نصه غياب قاعدة الإعلال في هذا الضرب ؛ لأنَّ السماع ورد بعدم الإعلال.

وقد فصّل القول ابن عصفور في ذلك ، إذ يرى أنَّ الواو والياء إذا وقعت عينا في فعل على أزيد من ثلاثة أحرف والحرف الذي قبل حرف العلة اما أن يكون ساكنا أو متحركًا فإذا جاء متحركا في انفعل وافتعل فأنه يعامل

---

[١] الخصائص: ١/١٤٧ .

[٢] الخصائص: ١/١٠٠ وينظر: المنصف: ١/٣٣٣، ٢/٢٧٦ .

معاملة مابعد الساكن معاملة (فعل) على ثلاثة أحرف وان كان ماقبل حرف العلّة ساكنا فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة ، أو حرفا صحيحا فإن كان على غير ذلك من الأوزان (افعل و استفعل) فإنك تنقل الفتحة من حرف العلة إلى الساكن قبله ومن ثم تقلب حرف العلّة الفا فانفتح ماقبل الواو والياء في اللفظ وهما متحركان في الأصل والسكون عارض فقلبت حرف العلة ألفا لإنفتاح ماقبلها في اللفظ وتحركه في الأصل ؛ وقد ذكر علّة ذلك القلب قائلا :

((...انه حمل عليه قبل لحاق الزيادة له لأن الزيادة في أقام أو استقام حقت قام وكذلك ماكان نحوهما...)).[١]

وقد جعل ابن عصفور (أطيب وأجود وأغيلت المرأة وأطولت) من الشواذ إلا أنَّه قد سمع إعلالهما فقالوا (أطال أجاد أطاب) وأما ((أغْيل)) فلا يحفظ فيه النحويون إلا التصحيح ؛(وقد نقل ابن عصفور رأيا لأبي زيد الانصاري أنَّه حكى (اغيل) بالتصحيح والإعلال فقالوا (أغْيَلَتِ المرأة واغالت).[٢]

وقال الرضي :((الفعل في هذا الإعلال على ضربين: أصل، ومحمول عليه، والأصل ما يتحرك واوه أو ياؤه وينفتح ما قبلهما، نحو قَوَلَ وبَيَعَ وغَزَوَ ورَمَيَ والمحمول عليه ما ينفتح الواو واليـــاء فيه بعد حرف كان مفتوحاً في الماضي الثلاثي، وذلك: إما في المضارع، المبني للفاعـل كيَخَافُ ويَهَاب، أو المبني للمفعول كيُخَاف ويُهَاب ويُقَال ويُبَـاع، أو الماضي مما بني من ذي الزيادة: أفْعَل نحو أقَام وأبَان، واستفعل نحو

---

[١]الممتع:١/٣٠٧-٣١١ .

(٢) نفسه : ٣١١ .

استقام واستبان، أو ما بني للمفعول من مضارعهما، نحو يقام ويستبان، وشذ أعْوَلَ وأَغْيَلَتِ المرأة واسْتَحْوَذَ وأجود وأطْوَلَ واسْتَرْوَحَ: أي شم الريح، وأطْيَبَ وأخْيَلَتِ السماء وأغْيَمَتْ ، وأبو زيد جَوَّز تصحيح باب الإفعال والاستفعال مطلقاً قياساً، إذا لم يكن لهما فعل ثلاثي، قال سيبويه: سمعنا جميع الشواذ جميع الشواذ المذكورة مُعَلَّة أيضاً على القياس، إلا استحوذ واستروح الريح وأغيلت، قال: ولا منع من من إعلالها، وإن لم يسمع، لأن الإعلال هو الكثير المطرد، وإنما لم تعل هذه الأفعال دلالة على أن الإعلال في مثلها غير أصل، بل هو للحمل على ما أعل، وإنما لم يحمل باب فعل التعجب على الثلاثي، نحو ما أقْوَمَه ومَا أبْيَعَه، لكونه بعدم التصرف لاحقاً بأفْعَلَ الأسمى كأبْيَضَ وأسْوَد، أو لجرْيِهِ مَجْرَى أفعل التفضيل لمشابهته له مَعْنًى، وإنما لم يحمل باب قَاوَلَ وتَقَاوَلَ وبَايَع وتَبَايَع وقَوَّم وتَقَوَّم وبَيَّن وتَبَيَّن على الثلاثي كما حمل أقْوَمَ وأبْيَنَ واسْتَقْوَمَ واسْتَبْيَنَ عليه لأنا شرطنا كون الساكن الذي قبل الواو والياء المتحركتين منفتحاً في الماضي الثلاثي)). (١)

يبدو أنَّ الذي دفع الرضي القول إنَّ الإعلال في مثلها على غير الأصل انَّ ماقبل الواو هو ليس با لمتحرك بل هو ساكن وهذا يعني انه اخل بشرط من شروط االقاعدة ، ويرى أنَّ علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ماقبلهما عبر عنها (ليست في غاية المتانة)((٢)) ، وهي في الأصل غير متينة ففارقت الاجراء الفرع ، و وصف الإعلال في هذه الافعال ونظائرها بغير الأصيل ولم يوضح السبب الموجب لعدم الأصالة، ويبدو أنَّ العناية بعين البنية هو مادفعه لهذا القول .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب(الرضي):٢/٩٦– ٩٧ .

(٢) نفسه : ٢/٩٥ .

وترى الباحثة صحة ماذكر من أنَّ علة التصحيح في استحوذ ونظائرها هي مراعاة المعنى أو أن يكون في معنى لابد من صحة الواو والياء فيه.

وذكر د . أمين علي السيد بأن هذه الكلمات –أغيلت – اغيمت – استنوق – استحوذ ... وإن كانت متعددة فهي شاذة قال: ((فهذه الالفاظ وان كانت متعددة فهي شاذة في القياس قليلة بالنسبة الى مايعل جاءت تنبيها على اصل الباب)).[١]

ويرى د.حاتم الضامن أنّ استحوذ واغيلت واستنوق من الشواذ وأنّها لم تعلّ ، قال: ((وقد شذّت كلمات من هذا مثل : استَحْوَذَ عليه ، واستنْوقَ الجمل ، وأغْيَلَتْ المرأة ، واسترْوَحَ المُتْعَب ، وأغْيَمَ القوم ، وأعْولَتِ المرأة ، وأخْيَلَتِ السماء ، فلم تنقل الحركة ،ولم تقلب الألف ، وكان القياس فيها استحاذ ، واستناق ، وأغالت ، و...)).[٢]

٢–حمل الأصل على الفرع في (قيام) :

جاء في المدونة الصرفية أن حق الواو المتحركة المكسور ماقبلها أن لاتقلب ياءً لقوتها بالحركة ، قال ابن يعيش :((... فلو رمُتَ قلب الواو والياء في (قَوَمَ ، و بَيَعَ) وهما متحركتان ، لأحتمتا بالحركة ، ولم تقلبا – فاعرفه)).[٣]

---

[١] دراسات في الصرف : ٩١ .

[٢] الصرف:١٩٤

[٣] شرح الملوكي في التصريف :٤٠٥ .

وقال المرادي (ت ٧٤٩هـ) في عدم التحول في الياء نحو : هُيَام : ((... فإنَّها تحصنت بحركتها ، فلا تقلب ...)).[١]

ويمكن تقسيم آراء العلماء على الآتي :

١-الجمع بين العلّة والغاية (جريان الباب على سنن واحدة):

قال سيبويه : ((وذلك قولك: حالت حيالاً. وإنما قلبوها حيث كانت معتلة في الفعل، فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء، فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يقروها؛ وكان العمل من وجهٍ واحد أخف عليهم، وجسروا على ذلك للاعتلال)).[٢]

نخلص من هذا النص إلى الآتي :

١-إعلال الواو في المصدر حملا لها على الفعل .

٢-مشاكلة المصدر لفعله إذ عبّر عنه سيبويه بقوله ((...وكان العمل من وجهٍ واحد أخفّ عليهم...)).

٣-القلب في المصدر لكي يتحق لابد من أمرين هما أن تسبق الواو بكسرة ، ويليها صوتاً يشبه الياء (الألف) من جهة أنها حرف مد ولين ،قال المبرد :((فَمن حُرُوف الْبَدَل حُرُوف المدّ واللين المُصَوِّتة وَهِي الأَلف وَالْوَاو والياءُ فالأَلف تكون بَدَلا من كلِّ وَاحِدَة مِنْهُمَا)).[٣]

٢- الجمع بين العلل :

أ – التصريح بتحقق العلتين : إذ صرح المبرد بأنَّ هناك علتين لهذا التحوّل هما: الكسر ، وإعتلال الحرف في الفعل قال:((وإنَّما اعتلّ الْمصدر للكسرة

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك :١٥٨٧/٣ ، وينظر : قوة الحرف بالحركة(بحث): ٣ .

(٢) كتاب سيبويه :٣٦٠/٤ .

(٣) المقتضب : ٦١/١ .

واعتلال فِعْله فإن انْفَرد بِهِ أَحدهما لم يَعْتَلِل أَلا ترى أَنَّك تَقول وعدته وَعْدا وَمثل ذَلِك خِوان لم تنْقَلب واوه يَاء لأَنَّه لَيْسَ بمصدر وَكَذَلِكَ الجِوار لَا يعتلّ أَنَّه مصدر جَاوَرت فيصحّ كَمَا صحّ فِعْله وَتقول قُمْت قيَاما فيعتلّ الْمصدر لاعتلال فعله والكسرة)).[1]

يفهم من هذا النص أنّ المصدر اعتل لأسباب هي:

١-إنَّ الصامت (الواو) لم يتحصن بالحركة – الفتح – .

٢-إنَّ التحول في الصامت (الواو) يكون بحسب الصائت القصير الذي قبله ففي الفعل : قَام، وفي المصدر :قِيام ، وهذا لايخرج من دائرة الانسجام الصوتي بين فاء الكلمة وعينها.

أما ابن جني فقد نصّ على أنَّ الواو اعتلت وقلبت الفاً لوقوع الكسرة قبلها فلما اعتل الفعل اعتل المصدر قال:((لما اعتلت الواو في "حالت" فانقلبت ألفا، وجاءت في "حيال" وقبلها كسرة اجتمع فيها: أن فعلها معتل، وأن قبلها في المصدر كسرة، فانقلبت ياء. ولو كانت غير معتلة في الفعل لصحت في المصدر، كما قالوا: "قاومته قِوَاما، ولاوذته لواذا")).[2]

ب- من ذكر أكثر من علتين :

زاد ابن يعيش علّة أخرى هي كون ما بعد الواو الفاً ، قال : ((أمّا ما كان من المصادر معتلَّ العين بالواو من نحو: "حالَ حِيالًا"، و"عاذَ عِياذًا"، و"قامَ قِيامًا"، فإن الواو تُقْلَب فيه ياءً وذلك لمجموعِ أمور ثلاثة: أحدُها أنّها قد اعتلّت في الفعل، والمصدرُ يعتلّ باعتلال فعله، لأنّ كلّ واحد منهما يؤول إلى صاحبه.

---

(١) نفسه:١/٨٩ .

(٢) المنصف : ١/٣٤١ .

والثاني: كونُ الكسرة قبلها، والكسرةُ بعضُ الياء.
والثالثُ: كونُ ما بعدها ألفًا، والألفُ تُشْبِه الياء من جهة المدّ واللين، وأنّها تُقْلَب في مواضعَ. فاجتماعُ هذه الأمور مُوجِبٌ لقَلْبها ياءً. وشبّهوها هنا بواوٍ قبلها ياءٌ ساكنةٌ، نحو: "سَيِّدٍ"، و"مَيِّتٍ"، فقلبوها كقَلْبها، وكان ذلك أخفّ عليهم، إذ كان العملُ من وجه واحد)).[1]

إن ماذكر من علّة هي كون مابعدها الفًا ، هذه العلة أكثر تحققاً في الجمع بكون أَنَّ الألف هي للجمع. (وانَّ الواو ساكنة في المفرد : حَوْض – حِيَاض ، و ثَوْب – ثِياب . على حين أنَّ الألف في (قيام) هي لصيغة المصدر (فِعَال) ، ويزاد على هذا أنَّ هذه العلّة ليس في غاية المتانة (وثالثها ، وهو أضعفها ، ... وهو كون الالف بعد الواو الواقعة بعد كسره – كون الكلمة جمعاً لواحد ساكن عينه ... لان كون الواو بين الكسرة و الالف ...)).[2]

وقال الرضي : ((كان حق الواو المتحركة المكسور ما قبلها أن لا تقلب ياء، إلا في آخر الكلمة، نحو رأيت الغَازِيَ، كما أن الياء المتحركة المضموم ما قبلها لا تقلب واواً كالتَّرَامِي والْهُيَام والْعُيَبَة، وذلك لأن اقتضاء الكسرة للياء بعدها كاقتضاء الضمة للواو بعدها، والواو والياء يتقَوَّيَان بالحركة، فلا يَقْدِر كسرةُ ما قبل أحدهما وضم ما قبل الآخر على قلبها، وإذا كانا مضعفين فهما أشد قوة نحو اجْلِوَّاذ وَبُيَّع، واجْلِيوَاذٌ ودِيوَانٌ شاذان، لكنه قد يعرض
للواو المتحركة غير المتطرفة المكسور ما قبلها ما يقتضي قلبها ياء، وهو الحمل على غيره كما في قام قياما، لم يثبت ذلك في الياء المتحركة غير المتطرفة المضموم ما قبلها، فبقيت على الأصل، فنقول: قلبت الواو

---

(1) شرح المفصل (ابن يعيش) : ٢٧٣/١ .
(2) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١٣٨/٣ .

المذكورة ياء لثلاثة أشياء: أحدها: أن تكون الكلمة مصدرا لفعل مُعَل نحو عاذ عِيَاذاً واقْتَادَ اقْتِيَاداً، ولا نريد كون الفعل مُعَلاًّ بهذا الإعلال، بل كون الفعل أعِلَّ إعلالاً ما، كما أن الواو في عِيَاذٍ قلبت ياء لإعلال عَاذَ بقلب الواو ألفاً، وتصحيح الواو في حَالَ حِوَلا شاذ كشذوذ تصحيح الواو في الْقَوَد، بخلاف مصدر نحو لاَوَذَ، لأن فعله مصحح)).[1]

وقال في موضع آخر : ((إذ هو إتباع الأصل للفرع)).[2]

ويكشف نصّ الرضي أنَّ القاعدة الفرعية تقوم على قلب الواو المتحركة ياءً من جهات هي :

١-من جهة الحمل :أن التحول في الواو لايخرج عند حمل المصدر على فعله لقوله

:((وهو الحمل على غيره كما في قام قياماً...)) ، وقوله :((...على غيره...)) فيه توسع في هذا التحوّل .

٢-الكلمة مصدراً لفعلٍ فُعلّ ، وقوله : (وهو الحمل على غيره ...) ، فلا يخرجان عن مقولة مفادها : حمل المصدر على الفعل في توصيف هذا التحوّل.

والى هذا ذهب الجاربردي ، قال : ((إذا وقعت واو قبلها كسرة في مصدر أعل فعله تقلب الواو ياء نحوقام قياماً وقيماً)).[3]

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :١٣٧/٣ .

(٢) نفسه :٨٩/٣ .

(٣) مجموعة الشافية : ٣٠٠/٢ .

وقال نقره كار : ((وبعضهم شرط شرطاً آخر وهو أن يكون بعد الواو ألف (لإعلال أفعالها) أي لإعلال أفعال تلك المصادر بنوع ما من الإعلال إذ ليس بواجب أن يكون الفعل معللا بإعلال المصدر بعينه ، وإنَّما يجب القلب حينئذ لأن كون الواو بين الكسرة والالف كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة مع رعاية حمل المصدر على الفعل)).[1]

ولم يبتعد د.عبد الصبور شاهين عن هذا إذْ قال: ((أن تقع عينا لمصدر فعل أعلت فيه، ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف ، مثل:صِوَام ، قِوَام ،اِنقوَاد ، فتصبح : صيام ، قيام ، وانقياد)).[2]

وقال د. حاتم الضامن : ((وتقلب الواو المتحركة ياء أيضاً في حشو الكلمة إذا جاء بعدها ألف زائدة وماقبلها مكسور ، في مصدرِ فعلٍ أجوف أعلت فيه الواو إعلالاً ما. نحو: قيام، وصيام، فأصل الأول : قِوام، والثاني: صِوام)).[3]

وإلى هذا ذهب الأستاذ أحمد مصطفى المراغي إذ قال: ((إذا وقعت عيناً لمصدر فعل أعلّت فيه وقبلها كسرة وبعدها ألف كصيام وقيام)).[4]

٣ – حمل الفرع على الأصل :

---

(١) مجموعة الشافية : ٢/٣٠٠.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٨٧ .

(٣) الصرف (د. حاتم الضامن) : ١٩٦ .

(٤) هداية الطالب: ١٥٨ .

قال سيبويه :((وإذا قلت يفعل من بعت قلت يبيع، ألزموه يفعل حيث كان محولاً من فعلت، ليجري مجرى ما حول إلى فعلت، وصار يفعل لهذا لازماً، إذ كان في كلامهم فعل يفعل في غير المعتل، فكما وافقه في تغيير الفاء كذلك وافقه في يفعل)).[1]

يفهم من قوله الآتي :

١-(يفعل) لازم للفعل المضارع الأجوف .

٢-يبدو أنَّه أراد بقوله :(...الزموه يفعل حيث كان محولاً من فعلت...)) أنَّ عين الفعل المضارع الأجوف حولت حركته من الفتح ، بسبب أنَّ لامه حرف حلقي العين – إلى الكسر ليكون على : (فَعَل –يَفْعِل) (الباب الثاني) .

٣-التغير أصاب المضارع فقط ، للحفاظ على الصفة المدية في عينه ، بعد نقل الحركة (ـِ ي)

٤-يبدو أنَّ الأصل في البناء هو فَعَل –يَفْعَل ،حول إلى فَعَل – يَفْعِل .

وقال أيضا في بيان إجراء التحول:((فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياءً فإنك تسكن المعتل وتحول حركته على الساكن. وذلك مطرد في كلامهم. وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تعتل وما قبلها إذا لحق لحرف الزيادة، كما اعتل ولا زيادة فيه. ولم يجعلوه معتلاً من محول إليه كراهية أن يحول إلى ما ليس من كلامهم. ولو كان يخرج إلى ما هو من كلامهم لاستغنى بذا ؛ لأن ما قبل

(١) كتاب سيبويه:٤/٣٤١ .

المعتل قد تغير عن حله في الأصل كتغير قلت ونحوه، وذلك: أجاد، وأقال، وأبان، وأخاف، واستراث، واستعاذ)).[1]

ولايحمل قوله : ((...وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تعتل وما قبلها إذا لحق لحرف الزيادة، كما اعتل ولا زيادة فيه...)) على التناقض الموصوف باعلال العين في الماضي: بيع –باع ، للعلة انها متحركة وما قبلها مفتوح ، وعدم اعلالها في المضارع– يَبِيْع ، وانما الجامع لهما هو ضعفها في المضارع بالسكون ((فإن الحرف الساكن ليس عندهم بحاجز حصين)).[2]

وذكر المبرد :((اعْلَم أَن أَصل الْفِعْل من الثَّلَاثَة فَعَلَ فَمَتَى لحقته زَائِدَة فإِنَّها تلْحقهُ بعد اعتلاله أَو صحّته فَمَا كَانَ معتلاًّ وَقبل يائه أَو واوه حرف متحرك فقصّتُه قصَّة فَعَلَ فِي الانقلاب وإِن كَانَ قبل كلّ وَاحِد مِنْهُمَا سَاكن طرحتَ حَرَكَة حرف المعتلّ على السَّاكِن الَّذِي قبلهَا لئلاّ يلتقي ساكنان لأَنَّك إِذا سلبت المعتلّ حركته سكن وأَبدلته لأَنَّ الزِّيَادَة إِنَّما لحقته بعد أَن ثَبت فِيهِ حكم الْبَدَل فَمن ذَلِك أَن تلْحقهُ الْهمزَة فِي أَوّله فَتَقول أَقام وأَصاب وأَجاد وَنَحْو ذَلِك والأَصل أَقْوَم وأَجْوَد كَمَا أَنَّ أَصل قَالَ قَوَل وأَصل بَاعَ بَيَع فطرحت حَرَكَة الْوَاو والياءِ على مَوضِع الفاءِ من الْفِعْل وقلبتَ الَّتِي تطرح حركتها إِلى الْحَرْف الَّذِي حركتها مِنْهُ إِن كَانَت مَفْتُوحَة / قلبتها أَلفا وإِن كَانَت مَضْمُومَة قلبتها واواً وإِن كَانَت مَكْسُورَة قلبتها يَاء وَذَلِكَ قَوْلك أَقام للفتحة وَتقول فِي الْمُضَارع يُقيمُ لأَنَّ أَصله يَقْوِم فَهَذَا مثل يَقْوُل لأَنَّ أَصله يَقْوُل على وزن يقتل والياءُ وَالْوَاو فِي ذَلِك)).[3]

---

(1) كتاب سيبويه: ٣٤٥/٤ .

(2) نفسه :٢٣٤/٣ .

(3) المقتضب:١٠٤/١ .

فرّق المبرد بين مصطلحين هما: (سلب الحركة) و (نقل الحركة) ، إذ في الأول ذهاب للحركة بالكامل ، ويترتب على هذا التقاء ساكنين وهو متعسر نحو : يَقوم = يَقْوْم (ي ـَ ق و) أما في الآخر فالحركة موجودة ولكنها على غير الحرف المخصص لها في الأصل ويترتب على هذا إعلال بالقلب ، ويمكن توصيف هذا التحول الذي يصيب الحرف الساكن بأنه حسب حركة الصائت القصير الذي نقل منه نحو الاصل في : أقام :

أقْوَم –أَقَوَم =أقام الاصل يَقْوُم = يَقِوْم= يَقِيْم

ويبدو أنَّ الغرض من هذا التحول هو تحول نصف الصائت إلى صوت مدّ ولين.

بيّن ابن السراج أنَّ الأصل في الإعلال هو الفعل الثلاثي المجرد نحو = قَوَمَ –قام ،وأنَّ الفعل المزيد محمول عليه قال : ((أَنَّ جميعَ هذِه إِذَا دخلتْ علَيها الزوائدُ فهِيَ على علتِها لا فرقَ بينَها وبينها إلا أَنَّكَ لا تنقلُ فيها مِنْ بناءٍ إلى بناءٍ أَلا تَرى أَنَّكَ تقولُ: قَامَ ثُمَّ تقولُ: أَقامَ فهوَ مثلُ "قامَ" كَما كَان فإِذَا قلتَ: "فَعَلْتُ"اختلفا فقلتَ: "قُمْتُ" فإِنْ قلتَ: أَفْعَلتُ قلتَ: أَقمتُ فتركتَ القافَ مفتوحةً نقلتَ إليها الفتحةَ مِنْ "أَقومتُ" ولم تحولْ مِنْ بناءٍ إِلى بناءٍ لأَنَّهُ قَد زَالَ هُنَا أَنْ يشبهَ المضارعَ مضارعَ "يَغْزُو ويَرمِي" لأَنَّ مضارعَ أَجادَ: يُجيدُ وأَقامَ: يُقيمُ فَقَد زالتْ تلكَ العلَّةُ التي كانتْ "بقُمتُ وبِعتُ" قبلَ دخولِ الزيادة ولو فعلوا هَذا بهِ أَيضًا لكانوا قد حوَّلوهُ إلى ما ليسَ مِنْ كلامِهم وهو"أَفْعُلَ" فلمَّا كانَ من كلامِهم "فَعُلَ" حوَّلوا إِليهِ ولمَّا امتنعَ منهُ "أَفعل" أَلقوهُ وقَد جاءتْ حروفٌ علَى الأَصلِ ولا يقاسُ علَيها وذلكَ نحو قولِهم: أَجودتُ

وأطولتُ واستحوذَ١ واستروحَ وأَطيبَ وأَخْيَلَتْ وأَغُيَلَتْ وأَغيمتْ وجميعُ هَذا فيهِ اللغةُ المطردةُ)).[1]

ولله درّ الزمخشري بقوله: ((وما كان نحو أقام واستقام واختار وانقاد من ذوات الزوائد التي لم يكن ما قبل حرف العلة فيها ألفاً أو واواً أو ياء نحو قاول وتقاولوا وزايل وتزايلوا وعوذ وتعوذ وزين وتزين، وما هو منها أعلت هذه الأشياء وإن لم تقم فيها علة الإعتلال اتباعاً لما قامت العلة فيه لكونها منها وضربها بعرق فيها)).[2]
واحسب أنَّ هذا النص فيه أمران هما :

الأول : مايحسب للزمخشري أنّه ذكر حمل الفعل المزيد على المجرد في الإعلال بقوله : ((وضربها بعرق فيها)).

الآخر: قوله : ((وان لم تضم فيها علة الإعلال اتباعاً لما قامت العلة ...)) أنَّه أراد اختلاف العلّة الموجبة للتحول بين الأصل –الفعل الثلاثي المجرد ، والفرع – الفعل
المزيد – من أنّها في الأول لاتخرج عن تحركه وفتح ماقبله ، ولاجرم أنّ الاختلاف بين العلتين محصور في عين البنية بكونها في الثلاثي المجرد متحركة نحو : قَوَمَ ، بَيَعَ وفي المزيد ساكنة : أقْوم ، يَقْوم .

وقال ابن يعيش : ((ومن ذلك "أَقامَ"، و"استقام"، وما كان نحو ذلك من ذوات الزيادة، والأصلُ: "أَقوَمَ"، و"اسْتَقْوَمَ"، فنقلوا الفتحة من الواو إلى القاف لما ذكرناه من إرادة الإعلال، لاعتلال الأفعال المجرّدة من الزيادة،

---

(1) الأصول في النحو:٢٨١/٣ .

(2) المفصل في صنعة الاعراب: ٥٢٥ .

وهو "قَامَ"، فالإعلالُ فيه إنما هو بنقل الحركة، والانقلابُ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها)).[١]

ويتضح من نصه الآتي :

الغرض من نقل الحركة هو إجراء التحول ، و إنَّ التحول في الأصل – الفعل الثلاثي المجرد ، والمزيد محمول عليه .

ولامشاحة أنَّ الإعلال أصاب عين البنية لتحركها في الأصل (أقْوم)وانفتاح ماقبلها في الصورة الأخيرة (أقوم) أخلص إلى القول إلى أنَّ عين البنية نظر إليها من جهتين هما :

من جهة أنها متحركة في الأصل –، والأخرى قوامها ماقبلها متحرك الآن – أقَوْم .

وقال الرضي :((إذا تحرك الواو والياء وسكن ما قبلهما فالقياس أن لا يعلّا بنقل ولا بقلب، لأن ذلك خفيف، لكن إن اتفق أن يكون ذلك في فعل قد أعلّ أصله بإسكان العين، أو في اسم محمول عليه سُكّن عين ذلك الفعل والمحمول عليه، إتباعاً لأصله، وبعد الإسكان تنقل الحركة إلى ذلك الساكن المتقدم، تنبيهاً على البنية، لأن أوزان الفعل إنما تختلف بحركات العين، وإنما كان الأصل في هذا الإسكان الفعل دون الاسم لكونه أثقل، على ما مر في أول الباب، ويشترط أن يكون الساكن الذي ينقل الحركة إليه له عِرْقٌ في التحرك: أي يكون متحركاً في ذلك الأصل، فلذا لم ينقل في نحو قاول وبايع وقَوَّل وبَيّع، ونقل في أقام ويُقيم، فإن لم يسكن في الأصل لم يسكن في الفرع أيضاً، فلذا صح العين في يَعْوَر وأعْوَر ويُعْوِر واسْتَعْوَر ويَسْتَعْور، فإذا نقلت الحركات إلى ما قبل الواو والياء نظر: فإن كانت الحركة فتحة

---

[١] شرح المفصل (ابن يعيش):١٣٦/١ .

قلبت الواو والياء ألفاً، لأنه إذا أمكن إعلال الفرع بعين ما أعل به الأصل فهو أولى، وإن كانت كسرة أو ضمة لم يمكن قلبهما ألفاً، لأن الألف لا تلى إلا الفتح فيبقيان بحالهما، إلا الواو التي كانت مكسورة فانه تقلب ياء، لصيرورتها ساكنة مكسوراً ما قبلها، نحو يَطِيح وأصله يطوح ويُقِيم وأصله يقوم،فعلى هذا تقول: يَخَاف ويَهَاب ويَقُوم ويَبيع ويَطيح ويُقيم)).[1]

ويتضح من نصه مايأتي :

١-القاعدة العامة : إذا تحركت الواو أو الياء ، وما قبلها كان مفتوحاً قلبتا ألفاً في الفعل الثلاثي المجرد ، و القاعدة الفرعية :حمل الفعل المزيد على الفعل الثلاثي المجرد بإعلال عينه بالقلب ، ونلحظ أمرين في توصيف التحول بين الفعل الثلاثي – الأصل أو الفعل المزيد – الفرع – هما:

أ- أنَّ التحول في الفعل الثلاثي لايخرج عن الألف سواء أكان الفعل من الأجوف الواوي أم اليائي، أمّا في الفعل المزيد ، فإنّ التحول يكون بحسب الصائت القصير المنقول منه : أقْوَم – أقَام ، يُقِوم – يُقِيْم .

ب-غياب علّة الأصل – تحرك عين البنية في الفرع ؛ لأنَّ عين البنية في الفرع ساكنة.

٢- يبدو أنَّه صرح بالقاعدة العامة وهي : أنّ الفرع يعلّ بإعلال الأصل وبابه الأولى لقوله:(إذا امكن إعلال الفرع بعين ما أُعلَّ به الأصل فهو أولى ...)

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب(الرضي):٣/١٤٤ – ١٤٥ .

٣-اشترط في الصامت المنقول إليه الحركة أن يكون قابلاً للحركة : ((... له عرق في التحرك...)) ، وبهذا يستبعد أن تكون الفاء حسب تصور العلماء الأوائل أن تكون ساكنة ، إذْ فرّق بين (قاوِل) و (أقْوَم) و (يُقْوِم) من أنَّ الأول لاتنقل الحركة فيه ؛ لأنَّ الألف عريقــة في الســكون ((وقد اتفقـوا علـى أنَّ الالـف لاتـحرك ، ولكنـهم أيضاً، يقـررون أن

تحريكها يؤدي الى قلبها إلى همزة.))[١] ، بخلاف القاف في (اقوم) و (يقوم) .

وما أصوب قول الجندي: ((...فيتأتى الاعلال بالفرعية على قام لازالة الثقل بتحرك

واوهما ...)).[٢]

ويبــدو أنَّ الثقـل متـحقق فـي التتابعيـن(وِ) و(وَ):

يقوِم ــَ وِ : فالتتابع (وِ) ثقيل عند الرضي قال : ((إنَّما جاء القلب في المكسورة أيضا – يعني الـواو– لأن الكسـرة فيها ثقل أيضـاً، وإن كـان أقـل من ثقل الضمـة، فاستُثقِلَ ذلك)).[٣]

يذهب الى أنَّ التتابع (وِ) ثقيل وأثقل منه التتابع (وُ) قال : ((الضمة على الواو اثقل منها على الياء)).[١]

---

(١) المزدوج في العربية:٧٠ .

(٢) الإقليد في شرح المفصل :٢٠٦٦/٤ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب(الرضي):٥٦/٣ .

أمّا أقْوَم ـَ وَ   : فنجد الرضي يصفه بأنّه أخفّ من (وُ ، وِ)، وتتجلى هذه الخفة بقوله : ((إن كل كلمة على حرف واحد كالواو... فحقها الفتح ، لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفّة بكونها على حرف واحد)).(٢)

وقد وجّه د.جواد كاظم توجيهاً قوامه أنّه لاقلب ؛ ولا نقل للحركة بل هو إسقاط للجزء الأول من المزدوج الصاعد(و) ،قال: ((بيد أن قراءة أخرى للتحولات في هذه الصورة

تكشف عن أنَّ الذي حدث فيها لم يكن قلباً ولا نقلاً للحركة، بل هو سقوط لأحد جزئي المزدوج ، ونقل للصامت...أقوم= ء ـَ ق/وـَ/مـُ...))(٣)

ثم نقلت قمة المقطع الأول إلى الثاني فصار ء ـَ /ق ـَ/ م ـُ ، ثم مدّ الصوت بالمصوت القصير فصارت ء ـَ /ق ـَا/م ـُ .

(١) نفسه:١٢٦/٣ .

(٢) شرح الكافية للرضي:٢٧٩/٤ .

(٣) المزدوج في العربية:١١٤ .

المبحث الثاني

الحذف

1- حذف التاء في (أخت) عند النسب

2- حذف الصائت القصير

١- حذف التاء في (أخت)عند النسب :

لا تخرج القاعدة العامة في النسب إلى (مكة) بحذف تاء التانيث وإلحاق ياء النسب للكلمة نحو : مكِيّ .

قال سيبويه : ((وإذا أضفت إلى أختٍ قلت: أخويٌّ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس وذا القياس قول الخليل، من قبل أنَّك لما جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء، وردت إلى الأصل. فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء، وهي أردُّ له إلى الأصل)).[١]

ويبدو أنها حملت عليها التاء التي هي ليست للتأنيث في الإجراء – الحذف – نحو : أخت ، و بنت ، ويمكن أن تُقسم آراء العلماء في النظر إلى هذه التاء على الآتي :

١-إن التاء في (أخت) و (بنت) هي للإلحاق ، قال ابو علي الفارسي : ((التاء التي في أُخْتٍ وإن كانت للإلحاق بفَعْلٍ فقد أجري مجرى ما هو لغير الإلحاق، فصار التأنيث أغلب عليه من الإلحاق إذ حذفت في الجمع بالتاء كما حذف ما ليس للإلحاق نحو: عِضَة وعَضَواتٍ ، لئلاّ يجتمع علامتان للتأنيث فلما حذف من قولك: أخواتٌ علم أنه أجري مجرى التي في عِضَةٍ في الجمع بالتاء كما حذفت منها، وكما لزم أن يحذف في الجمع بالتاء كذلك يلزم أن يحذف في النسب كما حذفت التي في طَلْحَةٍ حين قلت طَلْحِيٌّ ولم يَجُزْ ثباتُها فيها من حيث لم يَجُز ثباتُ التي في طَلْحَة في الإضافة

(١) كتاب سيبويه:٣/٣٦٠ .

وهذا قياس الخليل... قال في تاء (بنْت): وذلك أنّهم شبَّهوها بهاء التأنيث، فلما حذفوا وكانت زيادة في الاسم كتاء سَنْبَتَةٍ)).[1]

يفهم من هذا النص :

أن التاء في (أخت) هي للإلحاق ، وكان الإجراء الصرفي فيها هو الحذف حملا لها على تاء التانيث.وهذا التصور فيه مشكل ، يتمثل :في أنَّ الإلحاق لا يجوز فيه الحذف و الإدغام قال د.عبد الخالق عضيمة ((...وربما كانت الكلمة قبل زيادة الإلحاق غير دالة على معنى ، فتصبح بالزيادة ذات معنى نحو كوكب إذ لا معنى لككب. ومن أمارات الإلحاق البارزة فك الإدغام)).[2]

ويظهر أنَّه حمل حالة النسب على الجمع بالالف والتاء ، وكان الإجراء الحذف ، وكانت حجته في الجمع عدم الجمع بين علامتين للتأنيث ، وهذا فيه نظر إذ إنَّ التاء في (اخت وبنت) نظر إليها على أنها مرة للإلحاق ، وأخرى للتأنيث ، وإنَّ العلّة الغائية في هذا الحمل هو الحذف .

وقال ابن جني : ((من قال: "بِنْت وثِنْتان" فليست اللام عنده محذوفة، على حد قول من قال: "ابنة واثنتان"، بل التاء في بنت وثنتان للإلحاق بمثل "حِلْس وضِرْس" والتاء فيهما بدل من لام الفعل وليست علامة للتأنيث كما

---

(1) التعليقة على كتاب سيبوية:٣/١٨٤-١٨٦ .

(2) المغني في تصريف الافعال:٧٢ .

تكون في "ابنة واثنتان" لكون ما قبلها في "بنت وثنتان" وعلامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا)).[١]

٢- ان التاء بدل من لام الكلمة :

قال ابن يعيش : ((اعلم أنّ التاء في "بِنْتٍ" و"أُخْتٍ" بدل من اللام فيهما، والأصل: "أَخَوَةٌ" و"بَنَوَةٌ"، فنقلوا "بَنَوَةً" و"أَخَوَةً"، ووزنُهما "فَعَلٌ" إلي "فِعْلٍ" و"فُعْلٍ"، فألحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن "جِذْعٍ"، و"قُفْلٍ"، فقالوا: "بِنْتٌ"، و"أُخْتٌ". وليست التاء فيهما على الحقيقة للتأنيث لسكونِ ما قبلها. هذا مذهب سيبويه، وقد نصّ عليه في باب ما لا ينصرف، فقال: لو سمّيت بهما رجلاً لصرفتهما معرفة ، وهذا نصٌّ منه، ولو كانت للتأنيث، لَما انصرفا، إلَّا أنّها، وإن لم تكن للتأنيث، فإنّها في مذهب علامة التأنيث إذ كانت لم تقع إلَّا على مؤنّثٍ. فإذا نسبت إلى واحد منهما، حذفت التاء؛ لانّها مُشبَّهةٌ بتاء التأنيث، وفي حكمها، فحذفوها كحذف التاء في "رَبَعيّ"، و"جُهَنيّ". ولمّا حذفوها، أعادوا اللام المحذوفة؛ لأنّ التاء كانت بدلاً منها. فلمّا زال البدلُ، عاد المُبْدَل منه، فلذلك تقول في "بِنْتٍ": "بَنَوِيّ" كالمذكّر، وفي "أُخْتٍ": "أَخَوِيّ"، فقد صار في التاء مذهبان: مذهبُ الحروف الأصلية لِما ذكرناه من سكون ما قبلها، ومذهبُ تاء التأنيث لحذفها في النسب. ويونسُ يقول: "بنتيّ"، و"أُخْتيّ"، ويُجْرِي التاء فيهما مُجرى الأصل، فكان يلزمه أن يقول في النسب إلى "هَنْتٍ"، و"مَنْتْ": "هَنْتيّ"، و"مَنْتيّ"، ولم يقل ذلك أحدٌ)).[٢]

فاستدل ابن يعيش بعدم كونها للتأنيث بسكون ماقبلها: (بِنْت)

---

[١] المنصف:١/٥٩ .

[٢] شرح المفصل(ابن يعيش):٣/٤٦٧ ، وينظر :شرح الملوكي:٢٩٢-٢٩٩ .

٣-إن التاء ليست للتأنيث بل هي علامة عليه :

قال ابن جماعة : ((لأن التاء علامة التأنيث وكل ماهو علامة التأنيث يجب أن يكن متطرفة فينتج أن التاء يجب أن تكون متطرفة)).[١]

٤-إن التاء تعامل معاملة الحرف الاصلي – ليست بدلا من لام الكلمة – ويتمثل برأي يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) ((...ويونسُ يقول: "بنتيّ"، و"أُخْتيّ"...)).[٢]

وقال الرضي: ((قوله " حذف تاء التأنيث مطلقاً " أَي: سواء كان ذو التاء عَلَمًا كمكة والكوفة، أَو غير علم كالعرفة والصفرة، بخلاف زيادتي التثنية والجمع، فإنهما قدلا يحذفان في العلم كما يجئ، وسواء كانت التاء في مؤنث حقيقي أولا كعَزّة وحمزة، وسواء كانت بعد الألف في جمع المؤنث نحو مسلمات، أَولا، وأَما نحو أَخت وبنت فإِن التاء تحذف فيه، وإِن لم تكن للتَّأْنِيث، بدليل صرف أَخت وبنت إِذا سميَ بهما ، وذلك لما في مثل هذه التاء من رائحة التَّأْنِيث وإِنما حذفت تاء التأْنيث حذراً من اجتماع التاءين: إِحداهما قبل الياء، والأخرى بعدها، لو لم تحذف، إذ كان المنسوب إِلى ذي التاء مؤنثاً بالتاء إِذ كنت تقول: امرأَة كوفتية، ثم طُرِد حذفها في المنسوب المذكر، نحو رَجل كوفي قيل: إنما حذفت لأن الياء قد تكون مثل التاء على ما ذكرنا، في إفادة الوحدة والمبالغة، وفي كونها لا لمعنى، فلو لم تحذف

---

[١] مجموعة الشافية :٤٠١/١ .

[٢] شرح المفصل(ابن يعيش):٤٦٧/٣ .

لكان كأَنه اجتمع ياءان أَو تآن، ويلزمهم على هذا التعليل أَن لا يقولوا نحو كوفية وبصرية، إذ هذا أيضا جمع بينهما)).[1]

المتأمل في هذا النص يجد الآتي :

١-إنَّ التاء في (أخت) و(بنت) ليست للتانيث الصريح ، بل فيها رائحة التأنيث ، فكان الحذف لها حملاً على التاء التي للتانيث ، وهذا مايسمّى بالمناسبة الأدنى ، وهذا يكشف عن محاولة العلماء لطرد القاعدة الرئيسة .

٢- إنّ إجراء الحذف ، جاء لكراهة توالي الأمثال في الصوامت –تاءان- زيادة على اجتماع علامتين لمعنى واحد –التأنيث- نحو : كوفتية .

٣- كشف الرضي عدم صواب النسب على نحو : كوفية، لما فيه من جمع بين الياء والتاء ، إذ إن كلاً منهما يدل على الإفراد والمبالغة فكان الإجراء بحذف التاء، فصارت على : كوفِيّ.

٤- يفهم من نصه أنّه لايجيز النسب إلى بنت ، واخت على : بنتيّ ، واختي ، لأنه يعامل التاء على أنها علامة ، وليست بالحرف الأصلي ، أي هي ليست جزءاً من الكلمة.[2]

٥- إن الاجراء المتحقق في كوفتية ، الذي قوامه حذف التاءين يدل على وهن العلامة وما الحق بها .

ويمكن تقسيم آراء المحدثين على ألآتي :

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب(الرضي):٢/٥ .

[2] ينظر :ظاهرة الحذف:١٢ .

١–جواز رد المحذوف وتركه ، ويمثل هذا الرأي د.عبد الصبور شاهين إذ قال: ((... والنسب الى اخ واخت :اخوي ،والى ابن وبنت :بنوي ، ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك...)). [١]

٢ – من المحدثين من يذهب إلى أنَّه بمكن الحذف إذا لم تكن التاء كالجزء من الكلمة ، فإذا كانت جزءاً فلا يمكن الحذف قال د.طاهر سليمان ان لايكون المحذوف كالجزء من الكلمة ، قال : ((الشرط الثاني : الا يكون المحذوف كالجزء ...)).[٢]

٣ – إنَّ التاء تمحضت للتأنيث ، فهي تدل على معنى ولا يمكن حذفها قال د .عبد الخالق عضيمة : ((التاء في بنت وأخت تدل على معنى وهو التأنيث، وإن كانت غير متمحضة له، والكلمتان من غير التاء لا تدلان على التأنيث ، فالتاء تدل على معنى ، وإذا كانوا منعوا أن تقع حروف المد للألحاق لأنها تدل على معنى وهو المد ، فلا أقل من منع تاء بنت وأخت كذلك)).[٣]

٢ – حذف الصائت القصير(جواز حذف الفتحة من مضارع اقتتل –يقتتل) :

قال سيبويه : ((ومما يجري مجرى المنفصلين قولك: اقتتلوا ويقتتلون، إن شئت أظهرت وبينت، وإن شئت أخفيت ...وقد أدغم بعض العرب فأسكن

---

[١] المنهج الصوتي:١٦٥ .

[٢] ظاهرة الحذف:١٢١.

[٣] المغني في تصريف الافعال:٨١.

لما كان الحرفان في كلمة واحد، ولم يكونا منفصلين، وذلك قولك: يقتلون وقد قتلوا، وكسروا القاف لأنهما التقيا، فشبهت بقولهم رد يا فتى. وقد قال آخرون: قتلوا، ألقوا حركة المتحرك على الساكن. وجاز في قاف اقتتلوا الوجهان ولم يكن بمنزلة عض وفر يلزمه شيءٌ واحد، لأنه يجوز في الكلام فيه الإظهار والإخفاء، والإدغام. فكما جاز فيه هذا في الكلام وتصرف دخله شيئان يعرضان في التقاء الساكنين. وتحذف ألف الوصل حيث حركت القاف كما حذفت الألف في رد)).[1]

يظهر من هذا النص ما يأتي :

جواز الإدغام والإظهار في ٱفْتَعَل التي عينها تاء ، فقد حذفت همزة الوصل سواء تحركت فاء افتعل بالنقل أم بالحركة العارضة ((التقاء الساكنين)) ، و أنَّ في الادغام تفريعا يتمثل في وجهين هما :

الأول : الأصل : أقْتَتَل ، نقلت حركة التاء الى القاف ، فصارت : أقَتْتَل ، ادغم الحرفان المثلان ، وحذفت همزت الوصل لتحرك فاء البنية فصارت : قَتَّل

الآخر : الأصل : اقْتَتَل ، اسقطت حركة تاء (افْتَعَل) فصارت : اقْتْتَل ، حرك الساكن الأول بالكسر على الأصل في التقاء الساكنين ، فصارت : ٱقِتْتَل حذفت همزة الوصل لتحرك فاء البنية ، قِتَّل .

---

[1] كتاب سيبويه: ٤/ ٤٤٣ ، وينظر : الأصول في النحو :٤٠٨/٣ .

ولم يختلف أبو علي الفارسي عن سابقيه إذ جوز الإدغام والإظهار في هذه الصيغة (آفْتَعَل) في حالة أن يكون عين البنية تاءً أيضاً وذكر الحالات التي تكون فيها حركة فاء الصيغة وفق الإدغام إذ قال : (((قِتَّلُوا) أدغم التاء الأولى في الثانية بعد أن أسكنها فاجتمع ساكنان القاف والتاء، فحرك القاف بالكسر كما تحرك (قُمِ اللّيلَ) فسقطت همزة الوصل لتحرك الساكن كما اجتُلبتْ لتسكين المتحرك في (ازَّيَّنَتْ)، والتحرك الذي اجتلبت له السكون هي التاء من (تَزَيَّنَتْ)، فإنه لما كانت التاء قريبة المخرج من مخرج الزاي أدغمت {و} اجتلبتْ ألف الوصل... قال أبو علي: يقول: لم يكن بمنزلة (عَضَّ) في تحريك الفاء التي كانت ساكنة في الأمر من (العَضّ) في الأصل لا تحرك إلا بالفتح، وكذلك الفاء من (فِرَّ)، وليست مثل (اقتتلُوا) الذي جازت فيه الحركتان في التقاء الساكنين الكسر والفتح، فقالوا: (قِتَّلُوا، وقَتلوا))).(١)

وأيّد هذا الرأي الزمخشري ، قال : ((و"افْتَعَلَ" إذا كان بعد تائها مثلُها، جاز فيه البيان والادّغامُ. والادغامُ سبيلُه أن تسكَّن التاءُ الأُولى، وتُدّغمَ في الثانية، وتُنْقَلَ حركتها إلى الفاء، فيُستغنى بالحركة عن همزة الوصل، فيقالَ: "قَتَّلُوا"، بالفتح. ومنهم من يحذف الحركة، ولا ينقلها، فيلتقي ساكنان، فيحرّك الفاء بالكسر، فيقول: "قِتَّلوا". فمَن فتح قال: "يَقَتلون"، و"مُقَتِّلون" بفتح الفاء، ومَن كسر قال: "يَقِتِّلون"، و"مُقِتِّلون" بكسرها، ويجوز "مُقُتِّلون" بالضمّ إتباعًا للميم، كما حُكي عن بعضهم: {مُرُدِّفِينَ}(٢))).(٣)

وقوله ((...بالضمّ اتباعا للميم...)) أنّ في (قَتَّل) وجهاً آخر ، وهو اتباع التاء للقاف في الحركة فتكون على : (مُقُتّلون).

(١) التعليقة على كتاب سيبويه: ٢/١٦٩- ١٧٠ .

(٢) الانفال : ٩.

(٣) المفصل :٥٥٤ .

وفصّل القول ابن يعيش : ((قال الشارح: اعلم أنّ تاء "افْتَعَلَ" إذا وقع بعدها مثلُها، نحو: "اقتتل القومُ"، فإنّه يجوز فيه الوجهان. الادغام والبيان، وإن كانا مثلَيْن في كلمة واحدة. والادغامُ ليس لازمًا، بل أنت مخيَّرٌ في الادغام وتركه، وإن كانا الحرفان من كلمة واحدة، فإنّهما يُشْبِهان المنفصلَيْن، لأنّه لا يلزم أن يكون بعد تاءِ "افتعل" مثلُها. ألا ترى أنّهم قالوا: "يَرْتَحِل" و"يَسْتَمِع"؟ فلذلك كنت مخيَّرًا في الادغام والإظهار. فالإظهارُ لِما ذكرناه من عدم اللزوم، والادغامُ لاجتماع المثلين، وكونهما من كلمة واحدة، فلذلك تقول: "قَتَّلُوا"، والأصل: "اقْتَتَلُوا"، فأسكنتَ التاء الأولى، وادّغمتَها في الثانية بعد أن ألقيتَ حركتها على القاف. فلمّا تَحرّكت القافُ، سقطت ألفُ الوصل.ومنهم من يقول: "قِتَّلُوا"، بكسر القاف، وفتح التاء مشدَّدةً. وذلك لأنّه حين أسكن التاء، أسقط حركتَها من غير أن يُلْقِيَها على ما قبلها، فاجتمع ساكنان: التاء الأولى والقاف، فكُسرت القاف للالتقاء الساكنين، فصار اللفظ "قِتَّلُوا".وأمّا مستقبله، وهو "يَقْتَتِلُونَ"، فيجوز فيه مع الادغام أربعةُ ألفاظ. أحدها: "يَقَتِّلون"، بفتح القاف وكسر التاء مشدّدةً، لأنّك ألقيتَ حركة التاء على القاف، ثمّ ادّغمت في التاء الثانية، وهي مكسورة. والثاني: "يَقِتِّلون"، بكسر القاف لالتقاء الساكنين. والثالث: "يِقِتِّلون" بكسر القاف وحرف المضارعة، كما قالوا: "مِنْخِرٌ"، فكسروا الميم إتباعًا لكسرة الخاء. والرابع: - وهو أقلُّها لضُعْفه - "يَقْتِّلُونَ" بادغام التاء في التاء مع سكون القاف، فيجتمع ساكنان. وذلك أنّه لما أُسكن التاء للادغام، لم يُحرَّك القاف، وتُرِك على سكونه. وهذا بالاختلاس أشبهُ منه بالادغام، ولكنّا ذكرناه كما ذكروه)).[1]

نستنتج من نصه ما يأتي :

---

[1] شرح المفصل(ابن يعيش) :٥/٥٥١ .

١–عند إدغام التاء في التاء في (قتَّلوا) اختلفت حركة القاف بين الفتح والكسر ؛ اعتمادا على الإجراء الصرفي للتاء الأولى في صيغة الماضي فإذا كان هناك إعلال بنقل حركة التاء الى القاف السابقة لها تكون حركة القاف الفتحة . أما إذا كان باسقاط حركة التاء الأولى فيلتقي ساكنان وفق هذا الاجراء الصرفي وللتخلص من هذا يحرك الساكن الأول بالكسر ،وهذا الكسر هو عارض

٢– أما في صيغة المضارع (يَقْتَتِلون) فعند الإدغام توسع الأمر كما كان عند الماضي إذ نجد العلماء قد توسعوا في حركة الصائت القصير بالنسبة للقاف وهي كالآتي :

أ– يَقَتِّلون بفتح القاف وكسر التاء المشددة .

ب–يَقِتِّلون بكسر القاف لالقاء الساكنين أي حصل إسقاط لحركة التاء الأولى وليس نقلاً للحركة .

ت–يِقِتِّلون بكسر القاف وحرف المضارعة أيضا حصل إسقاط لحركة التاء الأولى كالحالة الثانية لكنه كُسرت الياء اتباعاً لحركة القاف كما في لفظة (مِنْخِر) .

ث– يَقْتِّلون إدغام التاء في التاء مع سكون القاف ، وهذه تشبه الحالة الثانية والثالثة (أي إسقاط لحركة التاء الأولى) لكن الأمر اختلف هنا بأنه لم يتخلص من إلتقاء الساكنين ، وقد وصفها ابن يعيش بأنه أقلها لضعفه .

٣ – علّة الإظهار: أنّ مابعد تاء الافتعال قد يكون من حروف المعجم ، فقد عاملها معاملة المنفصل لعدم اللزوم ، وعلّة الإدغام عند اجتماع المثلين .

وذكر ابن عصفور بأن كسر التاء إنما جاء للاتباع قال: ((وإذا أدغمتَ جاز لك ثلاثة أوجه:أحدها أن تنقل الفتحة إلى فاء "افتَعَلَ"، فتُحرّك الفاء وتُسقط ألف الوصل ثمَّ تُدغِم، فتقول "قَتَّلَ" بفتح القاف. والثاني أن تحذف الفتحة من تاء "افتَعَلَ" فتلتقي ساكنة مع فاء الكلمة، فتُحرّك الفاء بالكسر على أصل التقاء الساكنين، فتَذهب همزة الوصل لتحرّك الساكن، ثمَّ تُدغِم فتقول: "قِتَّلُوا". بكسر القاف وفتح التاء...والثالث –وهو أقلُّها– أن تكسر التاء في هذه اللغة الثانية إتباعًا للكسرة التي قبلها، فتقول: "قِتِّلُوا" بكسر القاف والتاء، وقد حُكي عنهم: فِتِّحُوا، في "افتَتَحُوا))."[1]

وقال الرضي :((وتقول في مضارع اقتتل المدغم يَقَتَّل – بنقل الفتحة إلى القاف – كما في الماضي، ويَقِتِّل – بكسر القاف – كما في الماضي سواء، وأجاز بعضهم حذف حركة أولهما من غير أن يحرك القاف بحركة، فيجمع بين ساكنين، وهو وجه ضعيف ينكره أكثر الناس، والأولى أن ما روي من مثله من العرب اختلاس حركة، لا إسكان تام، ويجوز في نحو يَقِتِّل – بكسر القاف – أن تُكسر الياء إتباعاً للقاف، فتقول: يِقِتِّل كما في مِنْخِرٍ ومِنْتِنٍ...)).[2]

يلحظ من هذا النص ما يأتي :

إنَّ التفريع للقاعدة وقع في الإدغام دون الفك ، وقد نعت الوجه الثاني (حذف الحركة) بأنَّه ضعيف إذ يرى أن الحركة لم تسقط بل اختلست ،يعني عدم انعدام الحركة بشكلها التام وإنّما هو خفوتها[3] ، ووصف ابن جني الاختلاس بالضعف ((فأما الحركة الضعيفة المختلسة كحركة همزة بين وبين وغيرها من الحروف التي يراد اختلاس حركاتها تخفيفا، فليست حركة

---

(1) الممتع في التصريف : ٤٠٧/١ .

(2) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) ٢٨٥/٣ .

(3) ينظر :المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، ٢٣٣ .

مشمة شيئا من غيرها من الحركتين، وإنما أضيف اعتمادها، وأخفيت لضرب من التخفيف، وهي بزنتها إذا وُفِّيَت ولم تختلس)).[١]

ولكن بقي مشكل لغوي يتمثل بتقديم تفسيرٍ لتحريك القاف بالكسر على هذا الوجه. ويمكن أن نجترح توصيفا آخر قوامه أنَّ الوصف بالضعف للصائت القصير اقترب من الإنعدام، ولا مشاحة أنهم نظروا إليه نظرة الساكن ، ومن ثم احتيج إلى تحريك الساكن الأول بالكسر : قِتَّل.

وثمة ملحظ آخر يخص حالة الإتباع ، إذ توار في مصداقين هما:

الأول : في الماضي : باتباع عين (افْتَعَلَ) للفاء .

والآخر: في المضارع : باتباع ياء المضارعة للفاء ، فالمتبوع في الحالتين هو فاء (افْتَعَلَ)، زيادة على أنَّ الاتباع كان في الكسر فقط.

وصف الرضي هذه الحالة (التقاء الساكنين) بالوجه الضعيف ينكره أكثر الناس ، قال ابن يعيش : ((واعلم أنّ التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غيرُ ممكن، وذلك من قبل أنّ الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحالٌ الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما)).[٢]

ذكر الرضي أنّ الوجه المقبول عنده في حالة عدم نقل حركة التاء الأولى الى الفاء التي قبلها هو عدم الإسكان التام إنما هو اختلاس للحركة وهذا عنده ماروي عن العرب .

---

(١) سر صناعة الاعراب:١/٥٦ .

(٢) شرح المفصل (ابن يعيش):٥ /٢٨٦ .

واجاز د. محمد النادري الإدغام في صيغة اقتتل ، قال : ((وتقول استَتَر و اقْتتَل ، فإن أدغمت ، قلت : ستَّر و قَتَّل في الماضي و يَستِّر و يقْتِّل في المضارع ، و سِتَّاراً و قتّالاً في المصدر)).[١]

وأبان د. عبده الراجحي بأن هذا الإدغام قليل وليس بواجب بل عده من باب الجواز وأنّ التاء الأولى أصلية والثانية تاء الافتعال ، قال : ((اقْتَتَل ، اسْتَتَر : هذان الفعلان فيهما تاءان ، إحداهما تاء اصلية في الفعل والثانية تاء الافتعال ، وفي هذه الصورة لايكون الادغام واجباً وإنما هو جائز ، بل إنَّ الإدغـام فيه قليل ، وعند الإدغـام تقول قتَّل و سَتَّر)).[٢]

[١] نحو اللغة العربية : ٣٧١.

[٢] التطبيق الصرفي : ٢٠٩ .

الفصل الثالث

تفريع القاعدة لأسباب مختلفة

المبحث الأول

تفريع القاعدة لرفع اللبس

١- معرفة الحرف الأصلي في البنية .

٢- ادغام التاء في الدال .

١-معرفة الحرف الأصلي في البنية :

قال سيبويه ((باب ماذهبت لامه... ومن ذلك فمٌ تقول: فويهٌ، يدلك على أنَّ الذي ذهب لام وأنَّها الهاء قولهم: أفواهٌ، وحذفت الميم ورددت الذي من الأصل، كما فعلت ذلك حين كسَّرته للجمع فقلت: أفواهٌ.ومثله مُوَيْهٌ، ردُّوا الهاء كما ردوا حين قالوا: مياهٌ وأمواهٌ)).[١]

يفهم من نصه :

١- إنَّ التصغير في الكلمات يرد الحروف المحذوفة فيها من ذلك فم - فُوَيْه ، ماء - مُوَيْه ، ويرى أنّها مما حذفت لامَه فالأصل فيها (فمو) ، وحمل سيبويه لفظة (مويه) على ماكان في الأصل محذوف اللام ، إذا كان التصغير يرد محذوف فيها.

ورأى المبرد بأنَّ الهمزة بدل من الهاء قال :((وكما قَالُوا ماءٌ فَاعْلَم وإِنما أَصله الهاءُ وتصغيره مُويْه فَاعْلَم وَجمعه أَمواه)).[٢]

نفهم من كلام المبرد أنَّ الهمزة في لفظة (ماء) لم تكن هي الحرف الأصلي وإنَّما الهاء ، وكذلك الألف فأصلها الواو مبدل من حرف أصلي هو الهاء .

وذهب السيرافيّ إلى أنَّ الحرف الأصلي هو الهاء وليست الهمزة ، لأنَّ أصل (ماء) - موه ، قال : ((كما قالوا في جمع (ماء): (أمواه) و (مياه)، وفي تصغيره: (مويه)؛ لأن الهمزة في (ماء) منقلبة من هاء فأصله (موه))).[٣]

---

[١] كتاب سيبويه:٣/٤٥٣.

[٢] المقتضب :١/٢٩١.

[٣] شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :٤/١٩٤ ، وينظر :التعليقة على كتاب سيبويه :٣/١٩٧ .

ولم يبتعد عنهم الزمخشري إذْ قال : ((فالهمزة أبدلت من حروف اللين ومن الهاء والعين ...وإبدالها من الهاء في "ماءٍ" و"أمواءٍ")).[١]

وقال ابن يعيش: ((قد أُبدلت الهمزة من الهاء، وهو قليل غيرُ مطّرد، قالوا: "ماءٌ"، وأصله "مَوَهٌ"، فقلبوا الواو ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار في التقدير "ماها"، ثمّ أبدلوا من الهاء همزةً؛ لأنّ الهاء مشبَّهةٌ بحروف العلّة، فقُلبت كقَلْبها، فصار "ماءً". وقولُهم في التكسير: "أَمْواهٌ"، وفي التصغير: "مُوَيْهٌ" دليلٌ على ما قلناه من أنّ العين واوٌ، واللامَ هاءٌ، وقد قالوا في الجمع أيضًا: "أَمْواهٌ" فهذه الهمزة أيضًا بدلٌ من الهاء في "أَمْواه". ولمّا لزم البدلُ في "ماء"، لم يُعيدوه إلى أصله في "أَمْواء"، كما قالوا: "عِيدٌ" و"أَعْيادٌ")).[٢]

والناظر في هذا النصّ يجد الآتي :

١- إنَّ (ماء) أصلها (موه) و لأنَّ الواو تحركت وانفتح ماقبلها فقُلبت ألفاً ، وأبدلوا من الهاء همزة لأنها مشبهة بحروف العلّة .

٢- الدليل الآخر على أن أصل (ماء) : (موه) عند ابن يعيش التكسير والتصغير : أمواه ، مويه.

٣- ذكر أنَّ إبدال الهمزة من الهاء هو قليل وغير مطرد .

تتضح القاعدة العامة في معرفة حروف البدل في كون الحرف زائدًا في بنية فرعية – ليست مجردة –واستدلوا على الفرعية بأغراض منها : التصغير ، وجمع التكسير : نحو الواو في ضُوَيْرب ، فإنَّها بدل من الألف في : ضارب ، وفي بنية فرعية التصغير مُـوَيْه بدل من الألف ، أو أنَّ الألف بدل من الواو.

---

(١) المفصل: ٥٠٥- ٥٠٧ .

(٢) شرح المفصل (ابن يعيش): ٣٦٠/٥ .

الفرع : التصغير مويه زال فيه موجب الإبدال وإن كانت فرعية ، فإنَّ الواو هو الأصل والألف بدل منه ، والأصل موه .

وقد رأى ابن عصفور بأنَّ الهاء هي أصل في الكلمة ، واستدل بكثرة تصاريف الكلمة قال : ((وإنَّما جُعلت الهاء هي الأصل؛ لأنَّ أكثر تصريفِ الكلمة عليها. قالوا: أَمواهٌ ومِياهٌ، وماهَتِ الرَّكِيَّةُ. إلى غير ذلك من تصاريفها)).(١)

وقد أبان الرضي في باب الإبدال عن طرائق معرفة الحرف الأصلي من المبدل منه في الكلمة إذْ قال : ((وبكونه فرعاً والحرف زائد " أي بكون لفظٍ فرعاً للفظ، كما أن المصغر فرع المكبر، وفي مكان حرفٍ في الأصل حرفٌ في الفرع يمكن أن يكون بدلاً منه كما أن واو ضويرب بدل من ألف ضارب، أو يكونَ حرفُ الأصل بدلاً من حرفِ الفرع، كما أن ألف ماء وهمزته بدلان من الواو والهاء اللذين في مُوَيْه، فأنت بفرعية لفظ للفظ ومخالفة حرفِ أحدهما لحرف الآخر لا تعرف إلا أن أحدهما بدل من الآخر ولا تعرف أيُّهما بدل من الآخر، بل معرفة ذلك موقوفة على شئ آخر، وهو أن يُنْظر في الفرع، فإن زال فيه موجب الإبدال الذي في الأصل كما زال في مُوَيْه علة قلب الواو ألفاً بانضمام ما قبلها، وعلة قلب الهاء همزة – وهي وقوع الهاء التي هي كحرف العلة بعد الألف التي كالزائدة – عرفت أن حرف الفرع أصل، وإن عرض في الفرع علة الإبدال التي لم تكن في الأصل كما عرض بضم فاء ضُوَيْرِب علة قلب ألف ضارب واواً عرفت أن حرف الفرع فرع ، قوله " وبكونه فرعاً " أي: بكون لفظه فرعاً " والحرف زائد ": أي الحرف الذي هو مبدل منه زائد كألف ضارب قوله " وهو أصل " أي: الحرف المبدل منه أصل كواو مويه وهائه، ولا شك في انغلاق ألفاظه ههنا قوله " وبلزوم بناء مجهول " أي: يعرف الإبدال بأنك لو لم تحكم في كلمة بكون حرف فيها بدلاً من الآخر لَزِمَ بناء مجهول))(٢)

(١) الممتع في التصريف :٢٣٠/١ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١٩٨/٣ .

كشف النص عن الآتي :

١- ان القاعدة العامة في معرفة الحرف البدل يكمن في أنَّ اللفظة التي فيها الحرف الذي يُعدُّ فرعاً ، الحرف فيها زائد مثل (ضويرب) فرع لأنّه تصغير.

١- القاعدة الفرعية هو في زوال موجب الإعلال في الفرع في معرفة الحرف الأصلي والحرف المبدل منه ، إذ ينظر إلى الفرع فإنْ زال موجب الإعلال نعرف أنَّ الحرف أصلي وأن كان الآخر فهو المبدل منه – مويه – الواو أصل والألف في(ماء) هي المبدل منه لأنَّ (مُوَيْه) لاتقلب فيها الواو لأنّ ما قبلها مضموماً ،وفي(مَوَه) تقلب لأنّ ماقبلها مفتوحا وهي متحركة.

٢- رفع اللبس يتمثل في أنَّ الحرف الأصلي كان في الفرع الأصل لزوال موجب الإعلال في الفرع نحو : مُوَيْه ، فعلّة التحوّل في الأصل قد زالت في التصغير ، فثبت أنَّ الواو هي الأصل ، وكذلك الهاء لزوال وقوعها بعد الألف الزائدة .

وبالعكس من هذه الواو في ضُوَيْرِب ، فان في التصغير – وهو فرع التكسير – عرضته علّة التحوّل بضم الفاء ، فقلبت الألف واواً ، فهذا يدل على فرعية الحرف وعدم أصالته ، لأنَّ العلّة لم تكن في الأصل .

وصرّح الشيخ الحملاوي بهذه القاعدة إذ قال : ((وجاءت الهمزة بدلا من الهاء في ماء ، بدليل تصغيره على مويه ، وجمعه على أمواه))[1] .

ولم يبتعد د. أمين علي السيد عمّا ذهب إليه الأوائل في معرفة الحرف المبدل قال : ((قالوا (ماء) وأصله : موه ، فقلبوا الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فصار في التقدير ماها ، ثم أبدلوا من الهاء همزة ، لأن الهاء مشبهة بحروف العلة فقلبت كقلبها ، فصار (ماء) وقولهم في التكسير : أمواه ، وفي التصغير (مُوَيْه) دليل على ماقلنا

---

[1] شذا العرف في فن الصرف:٢٠٥.

من أنَّ العين واو ، واللام هاء . وقد قالوا في الجمع أيضا (أمواء) فهذه الهمزة أيضا بدل من الهاء في (أَمْواه) . ولما لزم البدل في (ماء) لم يعيدوه إلى أصله في (أمواء) كما قالوا : عيد وأعياد)).[١]

٢-جواز الإدغام والاظهار في (وطد) و (وتد) و نظائرهما :

قال سيبويه : ((وقالوا: وتد يتد، ووطد يطد، فلا يدغمون كراهية أن يلتبس باب مددت لأن هذه التاء والطاء قد يكون في موضعهما الحرف الذي هو مثل ما بعده، وذلك نحو وددت وبللت. ومع هذا أنك لو قلت ودّ لكان ينبغي أن تقول يّد في يتد فيخفف به، فيجتمع الحذف والإدغام مع الالتباس)).[٢]

يفهم من هذا النص أنَّ الإدغام في(وطد يطد و وتد يتد) يؤدي إلى اللبس بباب آخر فيختل المعنى فلا إدغام فيهما ولو قلت (ودَّ) في (وتد) ينبغي أن تقول (يّد) في (يتد) اي تحذف الياء فتجتمع علتان : الحذف والإدغام مع الالتباس ، وهذا لا يجوز لأنَّه أخل بالمعنى .

وقال السيرافيّ : ((وقالوا: وتد يتد ووطد يطد كراهية أن يلتبس بباب مددت يريد أنهم لو أدغموا التاء والطاء في الدال وجب أن يقال: ود يد فكان يلتبس عضّ يعض، ورد يرد ويلتبس برد من رددت ومع هذا لو قالوا: يد لجمعوا عليه ذهاب الواو التي هي فاء الفعل والإدغام الذي فيه الالتباس وذلك إجحاف ولم يوجد مثله فيما كان فيه الحرفان من جنس واحد إذا كان فاء الفعل واوا ولم يجئ مثل وددت إذ قال: ولم يكونوا ليظهروا الواو فيكون فيها كسرة وقبلها ياء وقد حذفوها، والكسرة بعدها يريد: لو أظهر الواو في

---

[١] دراسات في الصرف:٤٦ .

[٢] كتاب سيبويه : ٤/٤٧٤ .

يتد ويطد، وأدغموا الطاء والتاء في الدال لوجب أن يقولوا: يود بكسر الواو لأن الأصل في يتد يؤتد ويوطد فتلقى كسرة التاء والطاء على الواو؛ لأنه من باب وعد يعد ووزن يزن والأصل فيهما يوزن ويوعد.))[1]

وقال أبو علي:((قال سيبويه: وكرهوا (وَطْدًا ووَتْدًا)، لما فيه من الاستثقال.قال أبو العباس: يعني تقارب مخارج الحروف وتبينّها، وسكون الحرف الأول من المتقاربين.)).[2]

يفهم من هذا النص أنَّ الإدغام في (وطد) و (وتد) بسبب تقارب مخارج الحروف وسكون الحرف الأول فيه استثقال فيمتنع الإدغام فيهما لأنّه يؤدي إلى اللبس .

وذهب ابن جني إلى أنَّ التاء لا تبدل دالاً إذا كانت متحركة لأنها قويت بالحركة فحكمها الإظهار وجوباً، أمّا إذا سكنت فتقلب دالاً ثم تدغمها في الثانية فتقول (ودّ) ، قال :((وأما المتقاربان فنحو قولك في وتـد إذا سكنت التاء لإرادة الإدغام ود، فكانت الحركة في التاء قبل إسكانها فاصلة بينها وبين الدال فوجب لذلك الإظهار فلما سلبت التاء كسـرتها، وزالت التـاء أن تكون حاجـزة بينهما بعدها، وسكنت التـاء، واجتمـع المتقاربان، أبدلت التاء دالا، وأدغمتها في الدال بعدها، كما تقول في انعت داود: انعداود، فظهور التاء في وتد ما دامت مكسورة، وإدغامها إذا سكنت، دلالة على أن الحركة قد كانت بينهما، وإذا كانت بينهما، فهي بعد التاء لا محالة.فهذه دلالة من القوة على ما ترى)).[3]

واجاز أبو القاسم الثمانيني(ت٤٤٢هـ) ادغام التاء في الدال في (وَتِد) وحمل هذا الإجراء على (فَخْذ) في تخفيف عين البنية الا أن هناك ثقلاً في الخروج من التاء الى

---

(١) شرح كتاب سيبويه(السيرافي) :٤٤٨/٥ .

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه:٥ /٢٠٣ ، وينظر : الخصائص ١٤٢/٢ .

(٣) سر صناعة الاعراب :٤٤/١ .

قوة الدال مما أدى إلى قلب التاء دالاً وادغامها في الثانية ، قال: ((فأمّا: "وَتِدٌ" فوزنه: "فَعِلٌ" على مثال: "فَخِذ"، فمن قال: "فَخْذٌ" فسكّن الخاء فقياسه أن يقول في "وَتَد": "وَتْدٌ" إلاّ أنّه يثقل الخروج من همس التّاء وضعفها إلى قوّة الدّال وجهرها فهؤلاء يقلبون من التّاء دالاً، ويدغمون الدّال الأولى في الثانية فيقولون "ودٌّ")).[1]

ونصّ الزمخشري بقوله : ((ولا يخلو المتقاربين من أن يلتقيا في كلمة، أو كلمتين، فإن التقيا في كلمة، نُظر: فإن كان ادّغامهما يؤدي إلى لبس، لم يجز، نحو:"وتد" و"عتد" و"وتد يتد" و"كنية"، و"شاةٍ زنماء"، و"غنم زنم". ولذلك قالوا في مصدر "وطد" و"وتَدَ": "طِدَةً" و"تِدَةً". وكرهوا "وطداً"، و"وتداً"؛ لأنهم من بيانه وإدغامه بين ثقل ولبس، وفي "وتد يتد" مانعٌ آخر، وهو أداء الادغام إلى إعلالين، وهما حذف الفاء في المضارع والادغام، ومن ثم لم يبنوا نحو: "وددت" بالفتح؛ لأن مضارعه "كان يكون" فيه إعلالان، وهو قولك: "يَدُّ". وإن لم يلبس جاز نحو: "امَّحى"، و"همرش" وأصلهما: "انمحى" و"هنمَرِشٌ"، لأن "افَّعَلَ" و"فَعَّلِلاً" ليس في أبنيتهم، فأمن الإلباس. وإن التقيا في كلمتين بعد متحرك أو مدة، فالإدغام جائزٌ؛ لأنه لا لبس فيه، ولا تغيير صيغة)).[2]

يتضح من نص الزمخشري الآتي :

١-الإدغام في (وتد و عتد و يتد) يؤدي إلى لبس فلو قلت ودَّ لايعلم أي كلمة تقصدها.

٢- إنَّ الإدغام في هذه الكلمات (عتد و يتد) التحوّل يكون باعلالين : الحذف و الإدغام وهو مكروه في العربية ، لأنَّهما يغيران البنية .

وقال ابن يعيش: ((... فما كان من ذلك متّصلًا في كلمة واحدة، نُظر: فإن كان الأوّل متحرّكًا لم يُدّغم؛ لضُعف الادغام في المتقاربين؛ لأنّ الادغام لمّا كان في

(١) شرح التصريف (للثمانيني) : ٣٦٧/١ .

(٢) المفصل :٥٤٨ .

المتماثلين هو الأصلَ، أُسكن الأوّل منهما، وادُّغم في الثاني، كقولك: "شَدَّ"، و"مَدَّ"، و"يَشُدّ"، و"يَمُدّ". ولا يُفعل مثل ذلك في المتقاربين، إذا كان الأوّل متحرّكًا، لأنّه يصير كإعلالَيْن: الإسكانِ والقلبِ، فإن أسكنتَ الحرف الأوّل من المتقاربين تخفيفًا على حد الإسكان في "كتْفٍ"، و"فَخْذٍ" لأجل الادغام جاز حينئذ الادغامُ، فتقول في "وَتِدٍ"، و"عَتَدٍ": "وتْد" و"عَتْد"، بالإسكان للتخفيف، ثم تقول: "وَدٌّ"، "وعَدٌّ" بالادغام.والأكثرُ في هذا أن لا يُدّغم للإلباس بالمضاعف، فلذلك لم يقولوا في الفعل من نحو: "وَتَدَ يَتِدُ": "ودّ يَدُّ"؛ لئلّا يتوهّم أنّه فعلٌ من تركيب "ودد"، مع أنّهم لو قالوا: "يَدُّ" في "يَتِدُ"، لتَوالى إعلالان: حذفُ الواو التي هي فاء، وَقلبُ التاء إلى الدال)).[1]

يفهم من هذا النص ما ياتي :

أنَّ الإدغام في المتقاربين لابد فيه من إسكان الحرف الأول فتقول في وتِدٍ و عتَدٍ – وتْد و عتْد ، بالاسكان للتخفيف ثم تدغم فتقول ودّ ، وعَدٌ ، وأن الإدغام يؤدي إلى الإلتباس ؛ لأن (ودّ) يوهم بأنّ أصله (وَدَدَ) ، ولو قالوا في (يتد) – (يدّ) يتوالى اعلالان وهما : حذف الواو وقلب التاء دالاً .

وقال الرضي : ((أقول: إذا اجتمع من المتقاربة شيئان: فإن كانا في كلمتين نحو مَنْ مِثْلك فإنه يدغم أحدُهما في الآخر، ولا يُباليَ باللبس لو عرض ... وإن كانا في كلمة: فإن تحركا وألبس الإدغامُ مثالاً بمثال لم يدغم، كما في وَطَدَ : أي أحكم، ووتَدَ: أي ضرب الوَتِد، وكذا في الاسم، نحو وَتِدٍ، وإن لم يُلْبس جاز الإدغام نحو ازَّمَّلَ فِي تَزَمَّلَ، لأن افَّعَّل – بتضعيف الفاء والعين – ليس من أبنيتهم، بل لا يجئ إلا وقد أُدغم في فائه تاء تَفَعَّلَ كاتَّرَّك وازَّمَّلَ، ومن ثم لا تقول: اقَّطَعَ واضَّرَّبَ)).[2]

تتمثل القاعدة العامة عند الرضي بأنّه إذا اجتمع حرفان متقاربان في كلمة واحدة وكانا

---

[1] شرح المفصل(ابن يعيش):٥/٥٢٧ .
[2] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٦٧/٣ .

متحركين ولايؤدي الإدغام فيهما إلى اللبس جاز الإدغام ،نحو : ازَّمَّلَ في تَزَمَّلَ فقد ادغمت التاء في الزاي وجيء بالالف لمنع الابتداء بالساكن.

أمّا القاعدة الفرعية فتتمثل بقوله (...فإن تحركا وألبس الإدغامُ مثالاً بمثال لم يدغم، كما في وَطَدَ : أي أحكم، ووتَدَ: أي ضرب الوَتِد، وكذا في الاسم، نحو وَتِدٍ...)

أي إنَّه إذا أَدى الإدغام إلى اللبس لايجوز كما في (وطد) إذْ لو ادغمت الطاء في الدال ستقول (ودَّ)، وكذلك (وتد) عند إدغام التاء في الدال سوف تقول (ودَّ) فلا يعلم المعنى اهو (وتد) أم (وطد) .

وسماها د. عبد الصبور شاهين بالمماثلة قال : ((وهذه الصورة تعرف بالمماثلة الرجعية ، أي التي يؤثر فيها الصوت الثاني في الأول . فاتجاه حركة التأثير على النحو التالي :

(١) ← (٢) مع أن اتجاه النطق بعكس اتجاه التأثير هكذا : (١) ← (٢) ← (٣) ...الخ. ومن أمثلتها أيضاً كلمة (وِتد) حين تنطق (ودّ) . فيكتسب الصوت الأول كل خصائص الصوت الثاني ، وفي هذه الحالة تصبح المماثلة كلية)).(١)

وعللت د . أنجب غلام نبي سبب هذا الإدغام أنَّ التاء والدال والطاء تعد من مخرج واحد وتمتاز بالجهر ، قالت : ((وإدغام التاء والطاء في الدال تمَّ : بتسكين التاء والطاء أولاً تخفيفاً كما في لهجة بني تميم كما قالوا : (فَخِذ : فَخْذُ) فألتقى صوتان متجاوران ثم قلبت التاء والطاء دالاً ثم أدغمتا في الدال الثانية)).(٢)

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية :٢٠٩ .

(٢) الإعلال والابدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية(اطروحة دكتوراه) :٧٢٠ .

المبـــــــحث الثـــــــاني

تفريـــــــع القـــاعدة للجـــواز وعدمــــــــه

1- جواز الادغام والاظهار في (حيي) .

2- جواز عدم الادغام في (آذدكر) .

3- (أحوص) يجوز جمعه على : افعل – افاعل – افعلون .

4- جواز الفتح في (فَعالة) .

١-جواز الإدغام والاظهار في(حَيِيَ) :

ذكر سيبويه أنَّ الحرف الثاني من المثلين اذا كانت حركتة غير لازمة لم يجز فيه الإدغام قال : ((ويريد أن يحييه ، لم تدغم لأن الحركة غير لازمة، ولكنك تخفي وتجعلها بمنزلة المتحركة، فهو أحسن وأكثر)).[١]

وقال في موضع آخر : ((وكذلك محييان ومعييان وحييان، إلا أنك إن شئت أخفيت. والتبيين فيه أحسن مما في يائه كسرة، لأن الكسرة من الياء، فكأنهن ثلاث ياءات)).[٢]

ويفهم من قوله "والتبين فيه أحسن " عدم جواز الادغام .

وقال المبرد : ((إِذا بنيت الْمَاضِي من حَيِيت فَقلت حَيِيَ يَا فَتى فأَنت فِيهِ مخيّر إِن شِئْت أَدغمت وإِن شِئْت بيّنت تَقول فِي حَيَّ فِي هَذَا الْموضع وَقد حَيِيَ فِيهِ أَمَّا الإدغام فَيجب للُزُوم الفتحة آخر (فَعَلَ) وأَنَّه قد صَار بالحركة بِمَنْزِلَة غير المعتلّ نَحْو رَدَّ وكَرَّ وأمّا ترك الإدغام فلأَنَّها الياءُ الَّتِي تعتلّ فِي يَحْيَى ويُحْيِي فَلَا تلزمها حَرَكَة أَلا ترى أَنَّك تَقول هُوَ يُحْيِي زيدا وَلم يُحْيِ فتجعل محذوفة كَمَا تحذف الْحَرَكَة وَكَذَلِك يَحْيَا وَنَحْوه وَقد فسّرت لَك من اتِّصال الْفِعْل الْمَاضِي بالمضارع وإِجرائه عَلَيْهِ فِي بَاب أَغزيت وَنَحْوه مَا يُغني عَن إِعادته وَمن قَالَ حَيَّ يَا فَتى قَالَ للْجَمِيع حَيُّوا مثل رَدَّ وردُّوا لأَنَّه قد صَار بِمَنْزِلَة الصَّحِيح وَمن قَالَ حَيِيَ فبيّن قَالَ حَيُوا للْجَمَاعَة وَذَلِك لأَنَّ الياءَ إِذا انْكَسَرَ مَا قبلهَا لم تدْخلهَا الضمّة كَمَا لاتقول هُوَ يقضِيُ يَا فَتى وَلَا هُوَ قاضِيٌ وَكَانَ أَصلها حَيِيُوا على وزن علمُوا فسكِّنت وَالْوَاو بعدهَا سَاكِنة فحذفت لالتقاءِ

---

(١) كتاب سيبويه :٣٩٧/٤ .

(٢) نفسه :٣٩٧/٤ .

الساكنين فَمثل الإدغام قراءَة بعض النَّاس {وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَة}[1] وَهُوَ أَكثر وَترك الإدغام (من حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ) وَقد قرئَ / بهما جَمِيعًا)).[2]

يتضح من نص المبرد أنَّ الإدغام في (حيي) جائز فان شئت أظهرت وأنْ شئت ادغمت فالإدغام فيه مناسبة للزوم الحركة (الفتحة) اخر (فعلَ) وبهذه الحركة صار بمنزلة غير المعتل نحو (ردَّ).

وأمّا ترك الإدغام فلأن الياء التي تعتل في (يَحيْى) و (يُحيْى) لاتلزمها الحركة .

وأجاز أبو عثمان المازني الإدغام فيما كان المثل الثاني متحركاً لأجل حرف لازم قال:((ومن هذا "حياء وأحيية" إن شئت أدغمت وإن شئت أظهرتَ)).[3]

وذكر في (أعيياء وأعيية) جواز الإدغام وهو لايخرج عن الاختلاس الذي يقرب من الإدغام.[4]

ذكر ابن جني في(أحيية) وجهين : الإظهار حملاً للجمع على المفرد إذ إنَّ الياء (لام البنية) مبدلة وليست أصلية في المفرد وقد عبر عنها (غير ثابتة) والإدغام لايخرج عنده عن تحرك المثلين.[5]

---

(1) الانفال :٤٢ .

(2) المقتضب :١/ ١٨١.

(3) المنصف:٢/١٩٠.

(4) ينظر : نفسه :٢/١٩١ .

(5) ينظر : نفسه :٢/١٩١ .

وذكر في ((اعيياء واعيية)) انَّه يجوز فيه الإدغام ذاهبا إلى أنَّه من باب الإخفاء ؛ لانه اعتدال بين الإظهار والإدغام ((وهوعندي أبين من الإشمام وأظهرإلى الحسّ)).(١)

وما أرى هذا الاختلاس ادغاماً لقول أبي عثمان المازني : ((ولكنك تعلم انه ليس الاخفاء كالاعلال ، وهو كالاختلاس يقرب من الادغام وهو بزنته معلناً)).(٢)

قال ابن يعيش : ((وأكثرُ العرب يدّغم العين في اللام إذا تَحرّكت اللام، نحو: "حَيَّ"، و"عَيَّ"، أجروه في ذلك مجرَى نحو: "شَدَّ"، والإظهارُ جائز. وإنّما جاز الإظهار؛ لأنّ هذه اللام قد تعتلّ، وتسكن في الرفع، وتحذف في الجزم، نحو: "هو يَحْيَى" و"لم يَحْيَى"، فلمّا لم تلزمها الحركةُ، انفصلت من دال "شَدَّ"؛ لأنّها متحرّكة في الرفع، ولا تحذف على وجه. فإذا أظهرتَ، فقلتَ: "قد حَيِيَ زيدٌ"، قلت في الجمع: "قد حَيُوا"، كما تقول: "قد عَمُوا")).(٣)

يفهم من هذا النص أنَّه إذا تحركت اللام في (حيي) و(عيي) اجروه مجرى المضاعف من الصحيح نحو (شدَّ) فأدغموا ،قالوا : حيَّ وعيَّ ،وجاز ترك الإدغام لأنَّ هذه اللام تعتل وتسكن في حالة الرفع نحو (هو يَحْيَي) وتحذف في الجزم نحو (لم يَحْيَ) فلما لم تلزمها الحركة جاز الإظهار وترك الإدغام فلما أظهرت قلت (قد حَيِيَ زيدٌ) وفي الجمع (قد حَيُوا).

---

(١) المنصف :١٩١/٢

(٢) نفسه :١٩١/٢

(٣) شرح المفصل(ابن يعيش):٥٠٥/٥ .

وقال ابن عصفور بالقاعدة العامة : ((فإن لم تكن متطرِّفة فلا يخلو أن يكون بعدها علامتا التثنية، أو علامتا الجمع، أو تاء التأنيث. فإن كان بعدها علامتا التثنية أو علامتا الجمع لم يجز إلَّا الإظهار...)).[١]

وعلل هذا الإظهار بحمل الجمع على المفرد لان المفرد لو لم يلحقه بشىء لم يجز فيه الإدغام.[٢]

قال الرضي ((قال سيبويه: الإدغام أكثر والأُخرى عربية كثيرة ، وإنما كان أكثر لأن اجتماع المثلين المتحركين مستثقل، ويشترط في جواز الإدغام في مثله: أي فيما تحرك حرف العلة فيه، لزومُ حركة الثاني، نحو حَيَّ، حَيَّا، حَيُّوا، حَيَّتْ، حَيَّتَا... وإن كانت حركة الثاني لاجل حرف عارض غير لازم لم يدغم، كما في محيية ومحييان، فان الحركة لاجل التاء التى هي في الصفة ولالف المثنى، وهما عارضان لا يلزمان الكلمة، وكذا الحركات الاعرابية، نحو قوله تعالى: (أن يحيى الموتى) وقولك: رأيت مُعْيِياً وإن كانت الحركة لازمة في نفس الأمر كما في حَيِيَ، أو لأجل حرف عارض لازم كما في تَحْيِيَة وَأَحْيِيَة جمع حَيَاء جاز الإدغام والإظهار، إذ التاء في مثله لازمة، بخلاف تاء الصفة، وكذا يجوز في جمع عَيِيٍّ أعيياء وأعِيَّاء، للزوم الألف، والإدغام في هذا النوع أيضاً أولى، كما كان في حَيَّ وأَحِيَّ)).[٣]

ذكر الرضي قاعدة فرعية للقاعدة العامة إذْ لاتخرج القاعدة العامة من أنّ حركة المثل الثاني إذا كانت لأجل حرف عارض غير لازم لم يجز الإدغام فان كانت لأجل حرف عارض لازم وصرّح بمصداقين لهذا الجواز:

---

[١] الممتع في التصريف: ٣٦٥/١ .

[٢] ينظر :الممتع في التصريف : ٣٦٥/١.

[٣] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :١١٥/٣ ، والآية القيامة :٤٠

الأول: هو المصدر من الفعل المضعف الياء على زنة (تفعيل) .

والآخر حالة الجمع قال " يجوز في جمع عَيِيٍّ أعيياء وأعِيَّاء ، للزوم الألف، والإدغام في هذا النوع أيضاً أولى ، كما كان في حَيَّ وأَحِيَّ" .

ويلحظ في نصه الآتي : أنّه يرى أنَّ الإدغام فيما كانت حركة المثل الثاني لحرف عارض لازم بابه (فعل) ، وأنَّه عامل العارض معاملة اللازم ، والإدغام أولى مخرج من الجواز .

وذهب د. محمد إحسان الله إلى أنَّه اذا كانت حركة لام الفعل أو الاسم لازمة نحو : حَيِيَ و حَيَّ وأُحيَّ وأُحييَ ، أو غير لازمة نحو : حَيّت المرأة و حَيِيت وحيُّوا وحَيُوا ،جاز الإدغـام والأظهـار فيه .[1]

وقال د. محمد النادري بجواز الإدغام وفكه في المثلين اليائيين إذا كانت حركتهما غير لازمة نحو : حيِيَ و عَيِيَ .[2]

٢ – جـواز الإدغـام وعدمه في صيغة (اْفْتَعَل) إذا كانت فـاؤها زايـا أو دالاً أو ذالاً :

قال سيبويه ((وإنما منعهم من أن يقولوا مذدكرٌ كما قالوا مزدانٌ أن كل واحد منهما يدغم في صاحبه في الإنفصال، فلم يجز في الحرف الواحد إلا الإدغام. والزاي لا تدغم فيها على حالٍ فلم يشبهوها بها.))[3]
يفهم من نصه الآتي :

[1] ينظر : التصريف عند سيبويه وموقف الرضي منه :٩٨-٩٩ .
[2] ينظر نحو اللغة العربية :٣٧٠ -٣٧١ .
[3] كتاب سيبويه:٤/٤٧٠.

وجوب الإدغام في الحروف المتقاربة في المخرج وهي (الزاي والدال والذال) ، وعدم فك الإدغام في (مذدكر) حملا لها على الإدغام في كلمتين منفصلتين .

وقال ابن السراج : ((تبدلُ مِنَ التاءِ في افْتَعلَ "قلبًا مطردًا إذا كانَ قبلَ التاءِ حرفٌ مجهورٌ زايٌ أو دَالٌ تقولُ في "افْتَعلَ" مِنَ الزينةِ: ازدَانَ ازديانًا ومِنَ الزرعِ: ازدَرعَ ازدرَاعًا وذاكَ أَنَّ التاءَ كانت مهموسةً والزايُ مجهورةٌ فأَبدلوا مِنَ التاءِ حرفًا مِن موضعِها مجهورًا وهوَ الدالُ وكذلكَ: افْتَعلَ مِنَ الذِّكرِ وهوَ قولُكَ: ادَّكرَ يَدّكرُ ادّكارًا وهوَ مُدَّكرٌ وهذهِ أَكثرُ في كلامِ العربِ ويقولُ قومٌ: اذَّكرَ يَذَّكرُ وهوَ مذّكرٌ وكانَ الأَصلُ: مذدَكرٌ ثُمَّ أُدغِمت الذالُ في الدَّالِ لأَنَّ حقَّ الإدغامِ أَنْ يُدغمَ الأَولُ في الثاني وهوَ أَكثرُ كلامِ العربِ ومِنَ العربِ مَنْ يكرهُ أَنْ يدغمَ الأَصلي فيما هُوَ بَدلٌ مِنَ الزائدِ فيقولُ: مُذَّكرٌ وهيَ قليلةٌ فهذا لا تعدُّ فيهِ الذالُ بدلًا لأَنهُ قَلْبٌ وبَدَلٌ لإِدغامٍ))[١]

يتضح من نصه أنَّ التاء في (افْتَعل) أُبدلت دالاً في (ازدَانَ) ، وكذلك (اذَّكر) من (اذدكر) فقد ادغمت الذال في الدال ؛ لأنَّ حق الإدغام هو إدغام الأول في الثاني ، ومن العرب من يدغم الثاني في الأول فيقول : مُذَّكر

ولم يبتعد أبو علي الفارسي عن هذا إذ قال : ((لم تحذف الحرف الأول من "تَذكَّرونَ" ولم تُدغم في الثاني أيضًا، ولا يحذف الذال لما ذكره من الإلباس وغيره مما يؤدي إليه، إذ كان البيان وترك الإدغام في هذه الحروف المتقاربة في المواضع التي لا يؤدي الحذف فيها إلى مثل ذلك حسنًا. قال سيبويه: وأمّا (الذّكَرُ) جمع (ذِكْرَةٍ) مثل كسرةٍ وكِسَرٍ، فأبدلت الذالُ دالاً غير أن أوجب قبلها ما أوجبه في (مُدَّكِر) قلبها ذالاً من وقوعها قبل تاء الافتعال، وإبدال التاء حرفًا من مخرجها أشبه الحروف بالذال وليس في (ذِكَرٍ) شيء من ذلك، إنما أبدلت دالاً كما يبدل الحرف من مقاربه (كبنات بَخْرٍ، وبناتِ مَخْرٍ)).[٢]

---

[١] الأصول في النحو :٣/٢٧١ .

[٢] التعليقة على كتاب سيبويه:٥/٢٠٦ .

وقال ابن جني ((وأما اذدكر "فمنزلة بين" ازدان وادَّعى. وذلك أنه لما قلب التاء دالًا "لوقوع الذال" قبلها صار إلى اذدكر، فقد كان هذا وجهًا يقال مثله، مع أن أبا عمرو قد أثبته وذكره، غير أنه أجريت الذال لقربها من الدال بالجهر مجرى الدال فأوثر الإدغام لتضامّ الحرفين في الجهر فأدغم، فهذه منزلة بين منزلتي ازدان وادّعى. وأما اذَّكر فكاسّمع واصّبر.)).[١]

يفهم من نصه أنه أجاز عدم الإدغام في (اذدكر) بقوله " وذلك أنه لما قلب التاء دالًا "لوقوع الذال" قبلها صار إلى اذدكر، فقد كان هذا وجهًا يقال مثله " ، فأما الإدغام فهو لقرب مخرج الذال من الدال فأجراهما مجرى (ازدان وادعى).

وأفصح الثمانيني بفرعية القاعدة العامة إذ قال : ((فإن بنيت "افْتَعَلَ" من الذِّكر فقياسه: "اذْتَكَرَ" فثقل عليهم أن يخرجوا من جهر الذّال وقوّتها إلى ضعف التّاء وهمسها فطلبوا حرفًا معدّلاً فوجدوه الدّال، لأنّها توافق التّاء في المخرج، والذّال في الجهر فقلبوها منها فقالوا: "اذْدَكَرَ" "يَذْدَكِرُ""اذْدِكارًا"، وفي اسم الفاعل: "مُذْدَكِرٌ" وفي اسم المفعول "مُذْدَكَرٌ". وإن أرادوا الإدغام ففيه وجهان:أقواهما: أن يقلبوا من الذّال دالاً ويدغموا الدّال الأولى في الثّانية فيقولون: "ادّكر" "يَدَّكِرُ" "ادّكارًا" وفي اسم الفاعل : "مُدَّكِرٌ" وفي اسم المفعول: "مُدَّكَرٌ"، وأقوى القراءتين: (فهل من مُدَّكِر). وهذا هو الوجه. والقياس أن لا يقلب الأوّل إلى جنس الثّاني. والوجه الثّاني أن تقلب من الدّال الثّانية ذالاً، وتدغم الذّال الأولى فيها فتقول: "اذَّكَرَ" "يَذَّكِرُ" "اذِّكارًا")).[٢]
والمتأمل في هذا النص يجد الآتي :

١-إذا بنيت (افْتعل) من الذكر تقول (اذتكر) ونتيجة لثقل الخروج من جهر الذال إلى همس التاء فقد ابدلت التاء إلى أقرب الحروف إليها في المخرج وهو الدال فقالوا : اذْدَكر.

---

[١] الخصائص :١٤٤/٢ .

[٢] شرح التصريف (للثمانيني) : ٣٦٤- ٣٦٥ .

٢–كان الإجراء في الإدغام هو قلب الذال دالاً ويدغموا الدال الأولى في الثانية فتقول : ادّكر ، أو قلب الدال الثانية ذالاً وتدغم الأولى فيها فتصير : اذَّكر.

وتابعه ابن يعيش في هذا الرأي ، قال: ((وأمّا قلب التاء مع الدال والذال والزاي دالًا، فنحو قولهم في "افتعل" من "الدَّيْن"، و"الذِّكْر"، و"الزَّيْن": "ادّانَ"، "وادَّكَرَ"، و"ازْدانَ"... أن تُقلب الذال دالًا، وتدغم في الدال التي بعدها، فتصيران في اللفظ دالًا واحدة شديدة. وهذا شرطُ الإدغام، لأنّهم يقلبون الحرف الأوّل إلى جنس الثاني، ثمّ يدغمونه فيه. والوجه الثاني: أن تقلب الدال ذالًا، وتدّغم، فيكون اللفظ به ذالًا معجمةً، وهو قولُ من يقول في "اصطبر": "اصَّبَرَ"، وفي "اضطرب": "اضَّرَبَ". فعلى هذا تقول: "اذَّكَرَ" و"ازّانَ". وإنّما جاز قلبُ الأول إلى جنس الثاني، لأنّ الأوّل أصليٌّ، والثاني زائدٌ، فكرهوا إدغامَ الأصليّ في الزائد، فقلبوا الزائد إلى جنس الأصليّ، وأدغموه لما ذكرناه)).[١]

وقال في موضع آخر : ((وأمّا "ادَّكَرَ" و"اذَّكَرَ" و"اذَّرَى" ... إنّما هو إبدالُ إدّغام. وقد قلبوا تاء "افْتَعَلَ" مع الذال بغير ادّغام دالًا. حكى أبو عمرو عنهم: "اذدكر"، وهو "مُذْدَكِرٌ")).[٢]
ويظهر أنَّ الغرض من هذا الإبدال هو الإدغام .

وبمثل هذا قال ابن عصفور : ((وأمَّا الدال فأُبدلت من التاء والذال ...وأُبدلت أيضًا من تاء "افتَعَلَ"، إذا كانت الفاء ذالًا، من غير إدغام. فقالوا: اذْدَكَرَ ومُذْدَكِرٌ...فأمَّا "ادَّكَرَ" فالدال فيه مبدلة من الذال لأنه إبدالُ إدغامٍ)).[٣]

---

[١] شرح المفصل (ابن يعيش): ٥/٥٥٥ .
[٢] نفسه :٥/٤١٠ .
[٣] الممتع في التصريف :١/٢٣٧ .

وقال الرضي : ((إذا كان فاء افتعل أحد ثلاثة أحرف: الزاي، والدال، والذال، قلبت تاء الافتعال دالاً، وأدغمت الدال والذال فيها، نحو أدَّانَ وادّكر، كما يجئ، وقد يجوز أن لا يدغم الذال نحو إذدكر، والقلب الذي للإدغام ليس مما نحن فيه، كما ذكرنا في أول هذا الباب، والحروف الثلاثة مجهورة، والتاء مهموسة، فقلبت التاء دالاً، لأن الدال مناسبة للذال والزاي في الجهر، وللتاء في المخرج، فتوسط بين التاء وبينهما، وإنما أدغمت الذال في الدال دون الزاي لقرب مخرجها من مخرج الدال وبُعْدِ مخرج الزاي منها قوله " وادّكر " قلبُ التاء دالاً بعد الذال المعجمة لازم، وبعد القلب الإدغامُ أكثر من تركه، فإن أدغمت فإما أن تقلب الأولى إلى الثانية، أو بالعكس، كما يجئ في باب الإدغام)).[١]

قال الرضي بالقاعدة العامة وهي " إذا كان فاء افتعل أحد ثلاثة أحرف: الزاي، والدال، والذال، قلبت تاء الافتعال دالاً، وأدغمت الدال والذال فيها، نحو أدَّانَ وادّكر" ، فقد ادغمت الذال في الدال لقربهما في المخرج ، فالتاء صوت مهموس والدال صوت مجهور فقلبت التاء دالاً ثم ادغمت مع الدال فصارت (ادّكر) .

وصرح بفرعية القاعدة العامة بقوله " وقد يجوز أن لا يدغم الذال نحو إذدكر" ، فقد أجاز الرضي عدم الإدغام في صيغة (اَفْتَعَل) نحو اذدكر ، ولكن ترك الإدغام قليل .

وقال د. عبد الصبور شاهين : ((في صيغة الافتعال من افعل (ذكر) حين تنطق (اذَّكر) فقد أثرت الذال في التاء ، فصيرتها ذالا مثلها ، على سبيل المماثلة التقدمية الكلية . فإذا نطقنا : (اجتمع) : اشتمع ، فهي مماثلة رجعية جزئية ، واذا نطقنا : (اذتكر) : ادّكر ، فهي مماثلة فى مرحلتين : تقدمية جزئية : تصيرَّ الذالُ فيها التاء دالاً ، في المرحلة الأولى ، ورجعية كلية : تصيرَّ الدال فيها دالاً مثلها))[٢]

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :٣/٢٢٧ .

[٢] المنهج الصوتي للبنية العربية :٢١٠ .

قال د. الطيب البكوش : ((إذا كانت الفاء مجهورة أو مفخمة فإنّ التاء هي التي تدغم فيها لغلبة الجهر على الهمس غالبا وغلبة التفخيم على الترقيق مطلقا ، مثل : ادّثر ، ادّرك ، اذّكر . اطّلع ، اطّرد وهي حروف من نفس حيز التاء))[1]

ويرى د. داوود عبده أنَّ أصل (ٱفْتَعَلَ) هو (ٱتْفَعَل) ، قال : ((ومن هه الأمثلة يتضح أنه لو لم يكن الأصل في صيغة افتعل اتفعل لأصبحت ازتهر مثلاً ، استهر ، أي لتغيرت الزاي مماثلة للتاء فأصبحت سيناً (زاياً غير مجهورة) ...وبقيت التاء على حالها ... وهذا يشير إلى أن أصل الفعلين السابقين اتزهر واتدعى ، وأن المماثلة حدثت قبل أن يحدث القلب المكاني بين التاء في وزن افتعل وفاء الفعل :

اتزهر ___ ادزهر

ادزهر___ ازدهر ...))[2]

٣-جمع (أفْعَل) على (فُعْل) و(أفَاعِل) :

قال سيبويه : ((وأما أفعل إذا كان صفة فإنه يكسر على فعلٍ كما كسروا فعولاً على فعلٍ؛ لأن أفعل من الثلاثة وفيه زائدة، كما أن فعولاً فيه زائدة وعدَّة حروفه كعدة حروف فعول، إلا أنهم لا يثقلون في أفعل في الجمع العين إلا أن يضطر شاعر، وذلك: أحمر وحمرٌ، وأخضر وخضرٌ، وأبيض وبيضٌ، وأسود وسودٌ. وهو مما بكسّر على فعلانٍ؛ وذلك: حمرانٌ وسودانٌ وبيضانٌ، وشمطانٌ وأدمانٌ.والمؤنث من هذا يجمع على فعلٍ، وذلك: حمراء وحمرٌ، وصفراء وصفرٌ.))[3]

---

(١) التصريف العربي :٦٨ .

(٢) دراسات في علم اصوات العربية : ١٣٩/١ .

(٣) كتاب سيبويه:٦٤٥/٣ .

يفهم من هذا النص أنَّ القياس في جمع (أَفْعَل) المزيد بالهمزة هو (فُعْل) للمذكر والمؤنث وإذا فارق الوصفية وحمل على الأسمية جاز فيه الجمع على (أفَاعِل).

وفرّق المبرد في جمع (افْعَل) بين الأسمية والوصفية قال: ((لَو سميت رجلا أَحْمَر لم يجز فِي جمعه حمر لِأَن هَذَا إِنَّمَا يكون جمعا لما كَانَ نعتا وَلَكِن أحامر فَهَذَا جملَة هَذَا الْبَاب وَمَا كَانَ من الْأَسْمَاء على فَاعل فَكَانَ نعتا فَإِن جمعه فاعلون لِأَن مؤنثه تلْحقهُ الْهَاء فَيكون جمعه فاعلات وَذَلِكَ قَوْلك ضَارب وضاربون وقائم وقائمون والمؤنث قَائِمَة وقائمات وصائمة وصائمات فَهَكَذَا أَمر هَذَا الْبَاب فَإِن أردْت أَن تكسر الْمُذكر فَإِن تكسيره يكون على فعل وعَلى فعال فَأَما فعل فنحو شَاهد وَشهد وصائم وَصَوْم وفعال نَحْو ضَارب وضراب وَكَاتب وَكتاب وَلَا يجوز أَن يجمع على فواعل وَإِن كَانَ ذَلِك هُوَ الأَصْل لِأَن فاعلة تجمع على فواعل فكرهوا التباس البناءين وَذَلِكَ نَحْو ضاربة وضوارب وجالسة وجوالس وَكَذَلِكَ جَمِيع هَذَا الْبَاب))[١].

ويبدو أنَّ جمع الاسم الذي بزنة (أَفْعَل) لايخرج عن صيغة واحدة (افاعِل) ، وليس كذلك الصفة.

قال الزمخشري : ((ولـ "أفْعَلَ" إذا كان اسمًا مثالٌ واحدٌ: "أفاعِلٌ" نحوُ "أجادِلَ"، وللصفة ثلاثةُ أمثلة: "فُعْلٌ "، "فُعْلَانُ"، "أفاعِلُ"، نحوُ: "حُمْر"، و"حُمْرانٍ" و"الأصاغرِ"، وإنما يُجمَع بـ "أفاعِلَ" أفْعَلُ" الذي مؤنثُه "فُعْلَى"، ويُجمَع أيضًا بالواو والنون. قال الله تعالى: {بِالأخسَرِين أعمالا})).[٢]

---

(١) المقتضب : ٢/٢١٨ .

(٢) المفصل في صنعة الاعراب :٢٤١ ، والآية الكهف : ١٠٣ .

يلحظ أنَّ الزمخشري فرق بين بنائين هما (افْعَل) الذي مؤنثة (فَعْلاء) فان جمعـــه يكون (فُعْل) ، و(افَعْل) الذي مؤنثه (فعْلى) فأن يجمع على (أَفاعِل) نخلص إلى أنَّ صيغة (أَفاعِل) جاءت لغرضين هما :

الأول : للتفريـق في الجمـع بيـن (افْعَل فعْلاء) و(افْعَل فعْلى) .

والآخـر : التفريـق بين الصفة والأسم بين (أفعل فعلاء) و (أفْعَل فعلان) .

وبيّن ابن يعيش أنَّ سبب جمع (أَفْعَل) علـى (أفَاعِل) حمـلاً لـه على الرباعـي قال : (("أفْعَلُ" يكون اسمًا، ويكون صفة، فإذا كان اسمًا، فجمعُه على "أفاعِلَ"، نحوِ: "أفْكَل"، و"أفاكِلَ"، وهيِ الرعْدة، و"أيْدَع"، و"أيادِعَ" وهو ضربٌ من الصمغ أحمرُ، و"أرْنَب"، و"أرانِبَ"، و"أجْدَلٍ"، و"أجادِلَ" وهو الصقر. وإنما جُمع على ذلك؛ لأنّه في العدة كالأربعة، فجُمع جمعه، فـ "أفاكِلِ" كـ "جَعافِرَ" الهمزةُ فيه كالجيم، وإن كانت الهمزة زائدة في الوزن، والجيمُ أصلٌ، فصار كالملحق بالأربعة من نحو: "قَسوَرٍ" و"غَيْلَم"، وإن لم يكن ملحقًا على الحقيقة، لكنه على وزنه. فكل ما كان في أوّله همزةٌ زائدة من الأسماء الثلاثيّة، فإنّ تكسيره على "الأفاعِل"، وإن اختلفت حركاته، نحوَ: "إثْمِدٍ"، و"أثامِدَ"، و"أبْلُم" ، و"أبالِمَ"، و"إصْبَعِ"، و"أصابع"، لا يختلف بناءُ جمعه، وإن اختلفت حركاتُ الواحد، كما كان الرباعي كذلك، نحوُ: "زَبارجَ"، و"جَعافِرَ"، و"بَراثِنَ"، و"دَراهِمَ"، و"قَماطِرَ"، و"جَخادِبَ". وأما الصفة، فلها ثلاثةُ أبنية: "فُعْلٌ" نحو"أحْمَرَ"، و"حُمر"، و"أصْفَرَ"، و"صُفْرٍ". وكُل "أفْعَلَ" مؤنثُه "فَعْلاءُ"، فهذا جمعُه، ولا يجوز ضمّه إلَّا في الشعر. ويجمع على "فُعْلانَ"، نحوِ: "حُمْران"، و"بِيضان" و"سُودان"،ولا يجمع بالواو والنون إلا عن ضرورةٍ)).[1]

---

[1] شرح المفصل (ابن يعيش) :٣/٣١١ .

واطلق ابن الحاجب حكماً عاماً مفاده أنَّه إذا كان (أَفْعَل) اسماً فجمعه في الإطلاق علـــى (افَاعِل) ، وأما (حُوص) عنده فانها للمح الوصفية لانها الأصل منه قال : ((وأفْعَلُ: الاسْمُ كَيْفَ تَصَرَّفَ نحو أحدل وإصْبَع وَأحْوَصٍ، عَلَى أجَادِلَ وأصَابِعَ وَأحَاوِصَ، وَقَوْلُهُمْ حُوصٌ لِلَمْح الْوَصْفِيَّةِ الأَصْلِيَّةِ، وَالصِّفة نَحْوُ أحْمَرَ عَلَى حُمْرَانٍ وَحُمْرٍ ، وَلاَ يُقَالُ أحْمَرُونَ لِتُمَيِّزَهُ عَنْ أفْعَلِ التَّفْضِيل، وَلاَ حَمْرَاوَاتٌ لأنه فَرْعُهُ، وجَاءَ الْخَضْرَاوَاتُ لِغَلَبَتِهِ اسْماً، وَنَحْوُ الأَفْضَلِ عَلَى الأَفَاضِلِ وَالأَفْضَلِينَ))[1].

وقال الرضي : ((قوله " أحاوص " جمع أحْوَصَ، وأحوصُ في الأصل من باب أحمر حمراء، فجمعه فُعْلٌ، ولكن لما جعل أفعل فعلاء اسماً جاز جمعه على أفاعل كأفعل الاسمي، وجاز جمعه على فُعْلٍ نظراً إلى الأصل، وعلى أفْعَلُون إذا كان علماً للعاقل، وعلى أفْعَلاَت إذا كان علماً للمؤنث)).[2]

عبر الرضي عن القاعدة العامة بكلمة الأصل قال : ((... وأحوصُ في الأصل من باب أحمر حمراء، فجمعه فُعْلٌ، ولكن لما جعل أفعل فعلاء اسماً جاز جمعه على أفاعل كأفعل الاسمي، وجاز جمعه على فُعْلٍ نظراً إلى الأصل ...)).

ويمكن أن نخرج من هذا النص بالتوصيفات الاتية :

١- إنَّ (فُعْل) في جمع (أَفْعَل فعْلاء) الأسمية هو بالنظر إلى الأصل (الوصفية) .
٢- إنَّ الاسمية في (افْعَل فَعْلاء) تمثل تفريعاً آخر لهذه الصيغة .
٣- إنَّ جعل (افْعَل فَعْلاء) اسماً حملاً له على (أَفْعَل) الذي هو اسم للتفضيل ، مع عدم ملاحظة التفاوت فيه .

---

[1] الشافية في علم التصريف : ٥٢ .
[2] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١٦٨/٢

ترى الباحثة أنَّ جمع (أَفْعَل) على (افْاعِل) جاء لغرض رفع اللبس بين (أَفْعَل فَعْلاء) الوصفية ، والأسمية ، فكانت صيغة الجمع دليلاً على المبنى التقسيمي (افْعَل فَعْلاء). وهذا ماذهبت إليه د. خديجة الحديثي في أن صيغة (افاعِل) يُجمع عليها ماكان اسما غير صفة على وزن (أفْعَل) نحو : افْكَل – أفاكِل ، أجدل – أجادِل ، وكـذلك ماكـان اسماً للتفضيـل نحو : اكْبر – اكابِر .[١]

ولم تكن هذه الصيغة حاضرة عند كثير من المحدثين بل أغلبهم يجمع صيغة (أفْعَل) على (فُعْل) قال د. عبد الصبور شاهين : ((فُعْل ، وهو جمع لِافْعَل مقابل فَعْلاءَ ، مثل : أحْمَر ، وجمعها : حُمْرٌ ، أو غيرِ مقابلٍ لفَعْلاءَ ، مثل : أكْمرَ ، وجمعها : كُمْرٌ.)).[٢]

وبمثل هذا قال د. حاتم الضامن :((فُعْل : هذه الصيغة قياسية في جمع الصفات المشبهة التي على وزن (أفْعَل) في المذكر ، و(فَعْلاء) في المؤنث وغالباً ماتدل على لون أو عيب ظاهر ، أو جمال ظاهر أيضاً ، كجمع سوداء على سود.)).[٣]

٤- جواز الفتح في (فِعَالة):

ترتبط صيغة (فِعَالة) بالفعل الثلاثي المجرد بِعدّها مصدراً له ، من باب (فَعَلَ–يَفْعِلُ) نحو : تَجِرَ تِجارة، وزَرِعَ زراعة ، قال سيبويه: ((وأما الوِكالة والوِصاية والجِراية ونحوهن فإنما شبهن بالوِلاية لأن معناهن القيام بالشيء. وعليه الخِلافة والإمارة

[١] ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٣٠٦ .
[٢] المنهج الصوتي للبنية العربية :١٣٤ .
[٣] الصرف (د.حاتم الضامن) : ٢٦٠ .

والنِكابة، والعِرافة، وإنما أردت أن تخبر بالوِلاية.ومثل ذلك الإِيالة، والعِياسة والسِياسة. وقد قالوا: العوس.)).[١]

يفهم من نصه أنَّ صيغة (فِعالة) تأتي للدلالة على القيام بالشيء أي الحرفة أو المهنة نحو : الوِكالة ، الوِلاية ، وتمثل الصياغة أو البناء العام في المصدر الذي له هذا المعنى.

وقال ابن السراج: ((فِعَالةٌ للقيامِ بالشيءِ وعليهِ نحو: الوِلايةِ والإمارةِ والخِلاَفَةِ والعِرَافةِ والنِّكابةِ والعِيَاسةِ والسياسةِ وقالوا في العِيَاسةِ: العوس والعياسةِ والسياسةِ والقِصَابةِ وإنّما أَرادوا أَن يخبروا بالصنعة التي تَليها فصارَ بمنزلةِ الوِكَالةِ وكذلكَ السِّعَايةِ تريدُ: الساعيَ الذي يأخذُ الصدقةَ. فَعَالةٌ للتركِ والانتهاءِ نحو: السَّامةِ والزَّهادةِ والاسم فَاعلٌ وقالوا: الزُّهْدُ.)).[٢]

يتضح من هذا النص : انَّ صيغة (فِعالة) تجيء للدلالة على العمل أو الصنعة نحو : الوِلاية ؛ والخِلافة . وأنَّها تجيء للدلالة على الترك والانتهاء نحو : الزَّهادة ؛ والسَّامة.
يلاحظ من نصه أنّه جعل صيغة (فَعالة) مستقلة وليست فرعا من (فِعالة).

وذهب السيرافي إلى أنَّ صيغة (فِعالة) بكسر الفاء للدلالة على ولاية أو مهنة وقد تاتي بفتح الفاء في بعضها نحو : الوَلاية ، والوَكالة ، قال : ((" وتجيء الفِعالة فيما كان ولاية أو صناعة، فالولاية نحو: الخِلافة والإمارة والنِكابة " من المنكب، والمنكب الذي في يده اثنتا عشرة عرافة." والعِرافة والإبالة، وهي السِياسة، ومثلها العِياسة، وقد قالوا: العوس فخرج عن القياس كما خرج غواث وسواف عن القياس، والباب فيه الفعال. " وقالوا في الصناعة: القِصابة والحِياكة والخِياطة والنِجارة ".وفتحوا الأول في

---

[١] كتاب سيبويه :٤/١١ ، وينظر : أدب الكاتب : ٤٧١ .
[٢] الأصول في النحو : ٣/ ٩١ .

بعض ذلك، قالوا: الوِكالة والوَكالة، والجِراية والجَراية وهي الوِكالة، والولاية والوِلاية، والدلالة والدِلالة "))[1].

وقال الرضي : ((الغالب في الحِرَف وشبهها من أي باب كانت الْفِعَالَة بالكسر، كالصِّياغة، وَالحِياكة، والخِياطة، والتجارة، والإمارة وفتحوا الأول جوازاً في بعض ذلك، كالوَكالة والدَّلالة والولاية))[2].

يبدو أنَّ ثقل التتابع (وِـ) يقف وراء جواز فتحه ((وإنما جاء القلب في المكسورة – الواو، لان الكسر فيها ثقيل أيضاً...))[3].

ويظهر أنَّ الثقل تحقق بالصائت القصير (الكسرة) وهذا الثقل دفعهم الى جواز تحريكه بالفتح ((وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه، لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر، كما أن الألف أخف من الواو والياء. وسترى ذلك إن شاء الله. وذلك نحو: جملٍ وحملٍ ونحو ذلك))[4] ، ومما شجعهم على هذا الجواز عدم وجود فرق دلالي بينهما ، ويمكن توصيفه مقطعياً هكذا :

الأصل : وِكالة   وِـ /كَ ـَ /لَ ـَ /تَ ـُ ن .

وَكالة   وَـ /كَ ـَ/ لَ ـَ /تَ ـُ ن.

فالتحوّل أصاب الصائت القصير في المقطع الأول ، وحافظت البنية على مقاطعها .

---

(١) شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٤/٤٠٥ ، وينظر المخصص :١٤/١٣٦ ، وينظر: الفروق اللغوية :٧٣ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١/١٥٣

(٣) نفسه :٣/٥٦ .

(٤) كتاب سيبويه:٤/١١٥ ، وينظر: شرح كتاب سيبويه(السيرافي):٤/٤٩٢ .

ونخلص من هذا أنَّ الجواز كان مبنياً على التخلص من الثقل في التتابع (وِ) ، فالتمس أخف الحركات (الفتحة).

وربّما أُريدَ بفتح فاء بعض مفردات هذا الباب للوصف وليس للمهنة وشبهها؛ لأنّ (فَعَالة) بفتحِ الفاء صيغة للوصف كقولهم في" كَثُرَ كَثارة،.. وقالوا: شَجُعَ شَجَاعةً،... وقالوا: الوَقارة، كما قالوا: الرَّزانة.[١]

وذهبت د خديجة الحمداني الى أنَّ (فَعَالة) هي مصدر الفعل (فَعُلَ) إذ قالت : ((وعندي ان (فَعَالة) هو المطرد للفعل (فَعُلَ) لكثرة ماورد من في لسان العرب ، وان كان لايطرد في كل (فَعُلَ) ولكن عدم الاطراد قليل من ذلك ...)).[٢]

وبمثل هذا قالت د. خديجة الحديثى : ((فَعَالة : ويأتي مصدرا لكل فعل على وزن "فَعُلَ")) .[٣]

وعلى هذا الأساس إذا أُريد هذا المعنى الدقيق تكون الحركة بفتح فاء الصيغة الصرفية للدلالة على الحسن والقبح، وإذا أريد المهنة وشبهها كُسرت الفاء .

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ١٤٣/٤.

(٢) المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب :٦٣ .

(٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢١٧ .

المبحـــث الثـــالث

تفريع القاعدة للفرق بين الاسم والمصدر

الفرق بين الاسم والمصدر :

قال سيبويه: ((وأما الياء فتبدل ... وقد تبدل من مكان الحرف المدغم نحو قيراط. ألا تراهم قالوا: قُرَيْرِيطٌ ودِينارٍ، ألا تراهم قالوا دُنَيْنِيرٌ.))[1]

قال المبرد: ((والياءُ تكون بَدَلا من الْوَاو ...وتُبدَل مَكَان أَحد الحرفين إِذا ضوعفا فِي مثل قَوْلك دِينَار وقيراط فإِنَّما الأَصل تثقيل النُّون وَالرَّاء أَلا ترى أَنَّهما إِذا افْترَقَا ظهرا تَقول دَنَانِير وقراريط)).[2]

وقال في موضع آخر: ((إِنَّما أُبدل لاستثقال التَّضْعِيف قولُك دِينَار وقيراط والأَصل دِنَّار وقِرَّاط فأَبدلت الياءَ للكسرة فلمّا فرّقت بَين المضاعفين رَجَعَ الأَصل فقلت دَنَانِير وقراريط وقُرَيْرِيط)).[3]

يفهم من هذين النصين أنَّ الياء تكون بدل من أحد الحرفين المضعفين نحو : دنّار – دينار ، قرّاط – قيراط ، والسبب في إبدال الحرف المضعف ياء هو للثقل الحاصل من الانتقال من الكسرة إلى الحرف المضعف.

وإلى هذا ذهب ابن السراج : ((وذلكَ قولُهم: دينَارٌ وقيراطٌ والأَصلُ: دِنَّارٌ وقِرَّاطٌ يَدلُّ علَى ذلكَ جمعُهم إياهُ دَنانيرُ وقَرَاريطُ والتصغيرُ دُنَينيرٌ وقُريرِيطٌ فأَبدلوا الأُولى ياءً. وكلهم يقولُ في "دِيوانٍ" دَوَاوينُ في الجمع ودُيَوينٌ في التصغيرِ فقلبتِ الواوُ ياءً للكسرةِ)).[4]

---

(1) كتاب سيبويه:٤/٢٣٨ –٢٣٩.

(2) المقتضب:١/٢٠٠ .

(3) نفسه :١/٢٤٦ .

(4) الأصول في النحو: ٣/٢٦٣ .

يتضح من هذه النصوص كراهة الحرف المضعف إذْ يشكل ثقلاً قوامه الرجوع الى مخرج الحرف مرتين قال سيبويه : ((فالياءان قد يكرهن إذا ضوعفن واجتمعن ، كما يكره التضعيف من غير المعتل نحو : تطنّيت)).[١]

وثمة ملحظ هو أن سيبويه ساوى بين المعتل والصحيح في ثقل التضعيف.

قال ابن جني: ((وإذا كان اتفاق الحروف الصحاح القوية الناهضة يكره عندهم حتى يبدلوا أحدها، ياء نحو دينار وقيراط وديماس وديباج "فيمن قال: دماميس ودبابيج" كان اجتماع حرفي العلة مثلين أثقل عليهم)).[٢]

وقال الجرجاني : ((أبدل الياء من... ومن الراء في نحو قيراط، أصلها: قِرَّاط، لقولهم في جمعه:قراريط ، ومن النون في: دينار ، أصله دِنَّار ، لقولهم في جمعه: دنانير)).[٣]

يتضح من نص الجرجاني أنَّ أصل دينار – دِنّار بدليل جمعه على دنانير وكذلك قيراط، فابدل أول الحرفين المضعفين ياء للثقل .

وقال الزمخشري: ((والياء أبدلت من أختيها ، ومن الهمزة، ومن أحد حرفي التضعيف... ومن أحد حرفي التضعيف في قولهم أمليت، وقصيت أظفاري، ولا وربيك لا أفعل، وتسريت وتظنيت، ولم يتسن، وتقضى البازي... وديوان وديباج وقيراط، وشيراز وديماس فيمن قال شراريز ودماميس)).[٤]

---

[١] كتاب سيبويه:٤/٤١٦ –٤١٧ .

[٢] الخصائص:٣/٢٠ .

[٣] المفتاح في الصرف :١/٩٤ .

[٤] المفصل في صنعة الإعراب:١/٥٠٨.

وعلل ابو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) قلب الحرف المضعف ياء بقوله : ((فِي إِبدالِ الياءِ من النُّون قَالُوا دِينَار وَالْأَصْل دِنَّار لقَولهم دَنَانِير ودُنَيْنِير وَشَيْء مُدَنَّرٌ مَنْقُوشٌ على شَكْل الدّينار والوجهُ فِيهِ مَا تقدَّم ويؤكّدُه أَنَّ النُّونَ تشبه الواوَ فِي غُنَّتها وتُثَقّل بالتَّشْدِيد فيزدادُ ثِقَلُها فَإِذا انكسَر مَا قبلَها حُوِّلت إِلَى الْيَاء)).[1]

يفهم من هذا النص أنَّ ثقل النون كان بما تتمتع به من غنّة ، وقد حُملت على ثقل الواو ثم ازدادت ثقلاً بالتشديد ، فكان الإجراء بقلب أول المثلين ياءً .

وصرح ابن عصفور بثقل التضعيف قال : ((وأمَّا الياء فتُبدل من ثمانيةَ عشرَ حرفًا... وأُبدِلت من الراء على اللزوم، في قِيراطِ وشِيراز والأصل "قِرّاط" و"شِرّاز" [فأبدلوا الياء من الراء الأولى هروبًا من التضعيف]. والدليل على أنَّ الأصل "قِرّاط" و"شِرّاز" قولُهم قَرارِيط وشَرارِيز فردُّوا الراء لمَّا فَصلت الألف بين المِثلين... وأُبدلت من النون على اللزوم، في دِينار. أصلُهُ "دِنّارٌ" فأُبدلت الياء من النون الأُولى هروبًا من ثِقَل التضعيف، بدليل قولهم: دنَانيرُ في الجميع ودُنَيْنيرٌ في التحقير)).[2]

ولله در الرضي في قوله : ((أنهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال ، إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع الى الهمزة بعد انتقاله عنه...)).[3]

وثمة ملحظ في هذا التحوّل قوامه أنَّ التحوّل كان إلى حرف واحد (الياء) ولاشك في اثر الصائت القصير (الكسرة) في هذا التحول طلبا للمجانسة والخفة .

وقال الرضي: ((وأبدلوا أيضاً من أول حرفي التضعيف في وزن فِعَّال، إذا كان اسماً، لا مصدراً، ياء، نحو ديماس وديباج ودينار وقيراط وشيراز، فيمن قال: دَماميس

---

[1] اللباب في علل البناء والإعراب :٣١٧/٢ .

[2] الممتع في التصريف :٢٤٦/١ .

[3] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):١٦٣/٣ .

وَدَبَابيج ودنانير وقراريط وشراريز، وهذا الإبدال قياس، إذ لا يجئ فِعَّال غير المصدر إلا وأول حرفي تضعيفه مبدل ياء، فرقاً بين الاسم والمصدر، ولا يبدل في المصدر نحو كذّب كذَّاباً، فإن كان الاسم بالهاء كالصِّنَّارة وَالدِّنَّامَةِ لم يبدل، للأمن من الالتباس، وأما من قال دياميس وديابيج فيجوز أن يكون لم يردهما إلى الأصل وإن زالت الكسرة للزوم الياء في آحادهما ويجوز أن يكون آحادهما على وزن فِيعَال في الأصل من غير أن يكون الياء بدلاً من حرف التضعيف، وأما قولهم شواريز بالواو في شيراز فمبنى على أن أصله شِوْرَاز، وإن لم يكن فوعال في كلامهم، ويجوز أن يكونشواريز أصلها شياريز فأبدلت الياء واواً تشبيهاً للياء بالألف في نحو خَاتمٍ وَخَوَاتم فيكون أصله شيراز، وجاز اجْلِيوَاذ واخْريَواط في مصدر اجْلَوَّذ واخْرَوَّط)).[١]

خصّ الرضي هذا الإبدال في الأسماء دون المصادر للفرق بينهما، ووصف هذا الإبدال بالقياس ويبدو أنَّه قصره على وزن (فِعَّال) وهذا يضمر شعورا عند الباحثة أنَّه لا إبدال في (فّعَّال) و (فُعَّال) ولنا أن نسأل لماذا خُصَ التحوّل ب(فِعَّال)؟

إنَّ المتأمل في تحوّل أول الحرفين المضعفين إلى ياءٍ في المصاديق جميعها يدرك أثر الصائت القصير(الكسرة) في هذا التحول ، فأقرب الصوائت القصيرة إلى الياء هي الكسرة، فنوع التحوّل بالصامت ارتبط بنوع الصائت القصير في فاء البنية .

وذكر الرضي القاعدة العامـة وهي إبدال أول الحرفين المضعفين مما جاء على وزن (فِعّال) ياء وحصرها في الأسماء فقط للتفريق بين الاسم والمصدر قال" إذ لا يجئ فِعَّال غير المصدر إلا وأول حرفي تضعيفه مبدل ياء، فرقاً بين الاسم والمصدر" وهذاما لم يصرح به أحد قبله . إذ كان تعليل هذا القلب عند من سبقه هو للتخلص من الثقل.

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):٣/٢١١ .

أمّا القاعدة الفرعية عنده فتمثلت بقوله " فإن كان الاسم بالهاء كالصِّنَّارة وَالدِّنَّامَةِ لم يبدل، للأمن من الالتباس" أي إذا كان الاسم على وزن (فِعّالة) لم يحدث إبدال في أول الحرفين المضعفين لأمن اللبس ، وهذا يعني أنَّ الأصل في بناء هذه الأسماء هو (فِعّال) ، وبعد الابدال أصبح وزنها (فِيعال) لغرض تمييز الأسماء من المصادر التي على وزن (فِعّال) نحو (كِذّاب)، التي تتضمّن معنى (الفعل) ، وإنْ جاءت بهيأة الأسماء من حيث الشكل الصرفي فلم يطرأ على هذه البنى المختومة بالتاء التحوّل في أول المثلين لأمن اللبس ، إذ

لا تلتبس بغيرها .

ويترجح أنَّ لطول البنية أثراً في عدم استثقال التضعيف الذي في أول البنية ، وخصت بعدم اللبس ؛ لأنها مؤنثة فلا يمكن أن تلتبس بغيرها.

وذهب د. أمين علي السيد الى أن القلب حدث لكراهة ثقل التضعيف في (دوّان) و (قرّاط) ففروا من هذا الثقل بقلب أحد الحرفين .(١)

ويرى الطيب البكوش أنَّ تعليل الثقل في المضعف أن التماثل أثقل من التنافر لأن في التنافر اختلاف الجروس الحركية قال: ((والتماثل أثقل من التنافر لأن التنافر يمتاز عن التماثل بشيء من التنويع الموسيقي الناتج عن اختلاف الجروس الحركية)).(٢)

وقال د. حاتم الضامن بالقاعدة العامة ولكنه اضطرب في معالجة هذا الثقل فنراه مرة يخفف باستبدال أحدهما ، وأخرى بحذف أحد الحرفين والاتيان بالياء ، قال : ((فكثيراً مايكون الثقـل ناجمـاً من تماثل حرفيـن متجاوريـن ، وحينئذٍ يكون تخفيفـه باستبدال أحدهما بحـرف مخـالفٍ في المخرج والطبيـعة الصوتيـة ، من ذلك أنهم طـوروا لفظ

---

(١) ينظر : دراسات في الصرف : ٦٤– ٦٥ .

(٢) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث:٥٩ .

الكلمات الآتية : " دِنّار ، وقِرّاط ، ودِوّان" . فقالوا : "دينار ، وقيراط ، وديوان" . فأنت تراهم حذفوا أحد الحرفين المدغمين في كل كلمة ، وأتوا بالياء بدلاً منه . وهذا يوفر للكلمة صوتاً خفيفاً إذا هو قيس إلى الصوت الذي كانت عليه)).[١]

---

[١] الصرف (د.حاتم الضامن): ٨٦ .

المبحث الرابع

تفريع القاعدة للحمل

١- حمل اللازم على المتعدي .

٢- حمل (فعل)مفتوح العين ومضمومها على (فَعِلَ)في الصفة المشبهة .

١-حمل الفعل اللازم على الفعل المتعدي :

هناك وسائل عدة عند العلماء في تعدية الفعل اللازم أي إمكانية تحويل الفعل من نوع إلى آخر باستعمال وسيلة من الوسائل التي قررها اللغويون قال سيبـويه : ((واعلم أن فرقتـه وفزعتـه إنما معناهما فرقت منـه، ولكنهم حذفوا منه كما قالوا: أمرتك الخير، وإنما يريـدون بالخير.وقالوا: خشيته خشيةً وهو خاشٍ ، كما قالوا: رحم وهو راحمٌ فلم يجيئوا باللفظ كلفظ ما معناه ، ولكن جاءوا بالمصدر والاسم على ما بناء فعله كبناء فعله . وجاءوا بضدّ ما ذكرنا على بنائه. قالوا: أشر يأشر أشراً وهو أشرٌ، وبطر يبطر بطراً وهو بطرٌ، وفرح يفرح فرحاً وهو فرحٌ، وجذل يجذل جذلاً وهو جذلٌ. وقالوا: جذلان، كما قالوا: كسلانٌ وكسلٌ، وسكران وسكرٌ)).[١]

وفصّل القول في ذلك السيرافي إذ قال : ((يريد أن الباب في فَعِل يفعل وهو فَعِل أن لا يتعدى، وإنما فَرْقتُه وفَزْعتُه على حذف حرف الجر، كما قالوا: أمرتك الخير بمعنى أمرتك بالخير... اعلم أن فَعِل يفعَل إذا كان اسم الفاعل منه على فاعل، فهو يجري مجرى ما يتعدى، وإن كان لا يتعدى، كقولك: سخِط يسخَط وهو ساخِط، وخَشِيَ يخشَى وهو خاشٍ، وكان الأصل سخِط منه، كما تقول: غَضِب منه، وخَشِيَ منه، كما تقول: وَجِلَ منه، فجعلوا خَشِيَ وهو خاشٍ كقولهم: رحِم وهو راحِم، ولا يقدر في رَحِم حرف من حروف الجر، ومعنى قول سيبويه: " فلم يجيئوا باللفظ كلفظ ما معناه كمعناه "، يريد، لم يقولوا: خش، كما قالوا: فَرِق و وَجِلُ)).[٢]

وواضح من النصوص السابقة أن العرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه كما تجري مجرى نظيره فكان الحمل على المعنى عند سيبويه إحدى وسائل تعدية الفعل اللازم وبذلك يكون سيبويه أول من ذكر هذا النوع من الحمل .

---

[١] كتاب سيبويه:١٩/٤ .

[٢] شرح كتاب سيبويه(السيرافي): ٤٠٨/٤ .

وفصّل القول في هذا ابن جني : ((والعرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه، كما تجريه مجرى نظيره ؛ ألا تراهم قالوا: جوعان ؛ كما قالوا: شبعان ، وقالوا: عَلم ؛ كما قالوا: جَهل ، وقالوا: كثر ما تقومنّ ؛ كما قالوا: قلَّما تقومنّ)).[١]

وأفصح ابن يعيش بحمل الشيء على ضده إذ قال: ((وهم كثيرًا ما يحملون الشيء على نقيضه، وكل واحد منهما يقع على الجمع بلفظ الواحد)).[٢]

ويبدو أنَّ فكرة وسائل تعدية الفعل اللازم حاضرة في ذهن الرضي إذ تحدث عن ذلك مفصلاً القول فيه قال: ((... وفَعِلَ في هذه المعاني المذكورة كلها لازم، لأنها لا تتعلق بغير من قامت به، وأما قولهم: فَرِقْتُهُ وَفَزِعْتُهُ فقال سيبويه: هو على حذف الجار، والأصل فرقت منه وفزعت منه، قال: وأما خشيته فأنا خاشٍ، والقياسُ خَشٍ، فالأصل أيضاً خشيت منه، فحمل على رَحِمْتُهُ، حمل الضد على الضد، ولهذا جاء اسم الفاعل منه على خاشٍ والقياس خَشٍ، لأن قياس صفة اللازم من هذا الباب فعل، وكذ كان قياس مصدره خشى فقيل خشْيَة حَمْلاً على رَحْمَة، وكذا حُمِلَ ساخط على راض مع أنه لازم، يقال: سخط منه أو عليه)).[٣]

يفهم من نصه أنَّ القاعدة العامة أنَّ صيغة (فَعِلَ) تختص بالفعل اللازم وهو ماكان للاعراض والوجع وماجرى مجراه ، وإمّا القاعدة الفرعية فتتمثل بتعدية الفعل اللازم بإحدى وسائل التعدية ومنها حمل الفعل على نقيضه أو ضده ، فحمل الرضي خشيته –وهو مادل على الخوف – على رحمته – وهو مادل على الطمأنينة– ، فأصبح الفعل متعديا بحمله على ضده في المعنى .

---

[١] الخصائص :٣٩١/٢ .

[٢] شرح المفصل (ابن يعيش) : ٢٨٩/٣ .

[٣] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :٧٣/١ .

و وافقته د.خديجة أحمد مفتي بهذا الإجراء إذ قالت : ((لأن التصرف في الافعال اولى من التصرف في الحروف ، وايضا فأن الفعل إذا عُدّي خلاف تعديه الذي كان له في الأصل ، كان لذلك مسوّغ ، وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه)).[١]

٢-حمل (فعَل وفعُل) على (فعِل) في الصفة المشبهة :

قال سيبويه: ((أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يبنى في الأسماء على فعلان ويكون المصدر الفعل، ويكون الفعل على فَعِل يَفْعَلُ. وذلك نحو: ظمِيء يظْمَأ ظمأً وهو ظمآن، وعطِش يعطَشُ عطشاً وهو عطشان ...وقالوا: الظماءة كما قالوا: السقامة، لأن المعنيين قريبٌ، كلاهما ضررٌ على النفس وأذى لها... وضد ما ذكرنا يجيء على ما ذكرنا، قالوا: شبع يشبع شبعا وهو شبعان، كسروا الشبع كما قالوا: الطوى، وشبهوه بالكبر والسمن حيث كان بناء الفعل واحداً... وقد جاء شيءٌ من هذا على خرَج يخرُجُ، قالوا: سغَب يسغُبُ سُغبا وهو ساغبٌ، كما قالوا: سَفَلَ يسْفُلُ سُفلا وهو سافلٌ. ومثله جاع يجوعُ جُوعا وهو جائع، وناع ينوعُ نوعا وهو نائعٌ)).[٢]

يفهم من هذا النص أنَّ الغالب في الصفة المشبهة فيما دلت على جوع أو عطش أن تشتق من (فَعِلَ-يَفْعَل) ويكون مصدرها على (فَعْلان) نحو : ظمِئ يظْمَأ فهو ظمآن وشَبِعَ يَشْبَع فهو شبعان ، وأراد بقوله " وقد جاء شيءٌ من هذا على خرَج يخرُجُ" أنه قد تأتي بهذا المعنى على (فَعَلَ-يَفْعُل) نحو : خَرَجَ - يَخْرُج و جاع - يَجوُعُ .

---

[١] الحمل على النقيض في الاستعمال العربي(بحث) :٣٤٥ .

[٢] كتاب سيبويه:٢١/٤- ٢٢ .

وذهب المبرد إلى أنَّ المصدر (فَعْلان) مشتق من (فَعِلَ–يَفْعَل): ((من الْمَقْصُور أَن ترى الْفِعْل على (فَعِل يَفعَل) ، وَالْفَاعِل على فَعِلٍ، وَذَلِكَ قَوْلك: فرق يفرق فرقا... وَنَظِير هَذَا من المعتل: هوى يهوى هوى؛ لِأَن الْمصدر يَقع على فَعَل؛ أَلا ترى أَنَّك تَقول: الْفرق، والحذر، والبطر وَهُوَ بِمَنْزِلَة هوى يهوى وَهُوَ هُوَ، وطوى يطوى طوى وَهُوَ طوى وَمَا كَانَ مصدر لفَعِل يَفعَل الَّذِي الِاسْم مِنْهُ أفعل أَو فعلان فَهُوَ كَذَلِك أما مَا كَانَ الِاسْم مِنْهُ (أفعل) فَهُوَ أعمى ؛ لِأَنَّك تَقول: عمى الرجل فَهُوَ أعمى، والعشى؛ لِأَنَّك تَقول: عشى الرجل وَهُوَ أعشى، وَكَذَلِكَ القنا من قِنَا الْأنف، لِأَن الرجل أقنى وَأما (فعلان) فنحو الصدى، والطوى؛ لِأَنَّك تَقول: صدى الرجل فَهُوَ صديان، وطوى فَهُوَ طيان فنظير ذَلِك: عَطش فَهُوَ عطشان، والمصدر هُوَ الْعَطش، وظمى فَهُوَ ظمآن والمصدر الظمأ، وعله فَهُوَ علهان والمصدر العله)).[1]

ويبدو اتحاد (فَعْلان) من (فَعِل – يَفْعَل) في المصدر والصفة المشبهة .

وذكر الزمخشـري بأن مادل على مرض أو فرح وحزن أو لون فإنه من باب (فَعِلَ) نحو: سَقِمَ وحَزِنَ وفَرِحَ ، وتجيء من (فَعُلَ) فيما دلت على خصلة كالحسن أو القبح ، قال : ((و"فَعِلَ" يكثر فيه الأعراض من العلل والأحزان وأضدادها، كـ "سقم" و"مرض" و"حزن" و"فرح" و"جذل" و"أشر" والألوان كـ "أدم" و"شهب" و"سود". و"فعُل"، للخصال التي تكون في الأشياء، كحسُن وقبُح وصغُر وكبُر)).[2]

ذهب ابن الحاجب إلى أنَّ الصفة المشبهة تأتي من (فَعِلَ) كثيرا نحو : فَرِحَ ، وقد تاتي من (فَعُلَ) نحو : حَذُر ، وتأتي من (فَعَل) قليلا ، وأن ماجاء منها على فعُل بضم العين وفتحها فيما دلّ على جوع أو عطش فإنّها محمولة على (فَعِل) قال: ((من نَحْو فَرِح على فَرح غَالِبا وَقد جَاءَ مَعَه فِي بَعْضهَا الضَّم نَحْو ندس وحذر وَعجل وَجَاءَت على سليم وشكس وحر وصفر وغيور وَمن الألوان والعيوب والحلي على أفعل

---

[1] المقتضب:٣/٨٠ .

[2] المفصل في صنعة الإعراب : ٣٧٠ .

وَمن نَحْو كرم على كريم غَالِبا وَجَاءَت على خشن وَحسن وصعب وصلب وجبان وشجاع ووقور وجنب وَهِي من فعل قَليلَة وَقد جَاءَ نَحْو حَرِيص وأشيب وضيق وتجيء من الْجَمِيع بِمَعْنى الْجُوع والعطش وضدهما على فعلان نَحْو جوعان وشبعان وعطشان وريان)).[١]

وقال الرضي: ((أقول: إنما يكثر الصفة المشبهة في فَعِلَ لأنه غلب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحلي ، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها، والصفة المشبهة ...قوله " وتجئ من الجميع " أي: من فَعِل، وإنما قال هذا ليدخل فيه نحو جَاعَ يجوع ونَاعَ ينوع ، وما يجئ من غير باب فَعِل - بكسر العين - بمعنى الجوع والعطش قليل، وهو محمول على باب فَعِل، كما حُمِل مَلآن وَقُرْبَان عليه، على ما مر)).[٢]

أجهر الرضي بالقاعدة العامة إذ قال ": إنما يكثر الصفة المشبهة في فَعِلَ لأنه غلب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحلي ، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها"

أي أنَّ الغالب في الصفة المشبهة أن تشتق من (فَعِلَ) اللازم وأيضا من (فَعَلَ وفَعُلَ) ولكن بابه القلة .

ونصّ بفرعية هذه القاعدة بقوله " وما يجئ من غير باب فَعِل - بكسر العين - بمعنى الجوع والعطش قليل، وهو محمول على باب فَعِل" فالواضح من هذه الفرعية أنَّ ماجاء بمعنى الجوع والعطش من (فَعَلَ) بفتح العين وضمها إنَّما هو محمول على (فَعِلَ) لأن المصدر يكون على (فعلان) .

---

(١) شافية ابن الحاجب :٢٥/١ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب(الرضي):١٥١/١ .

وترى د. خديجة الحديثي بأنَّ (فَعْلان) يكون مصدراً للفعل اللازم من باب (فَعِلَ) فيما دلّ على إمتلاء أو عطش و من باب (فَعَلَ) فيما دل على جوع ، قالت : ((فَعْلان : ويقاس فيما كان على "فَعِلَ" ودل على امتلاء كريّان وسكران ، أو على حرارة الباطن كعطشان وثكلان . وسمع في "فَعَل" نحو : جوعان)).[١]

وذهب الدكتور حاتم الضامن إلى أنَّ الصفة المشبهة تشتق أيضا من (فَعَل–يفْعِل) قال : ((هذه الاوزان مشتركة فيما اشتق من مصدر الثلاثي من باب : فَعِلَ يَفعَلُ ، او من فَعُلَ يَفْعُلُ ...قد تشتق الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي المفتوح العين في الماضي ، وهذا قليل ، مثل فَصَل يفْصِل فهو فيصل ، وضاق يَضيق فهو ضيق)).[٢]

وأمَّا الدكتورة خديجة الحمداني فقد وضعت صيغة (فَعِل) بفتح العين وكسرها ضمن دلالات معينة منها : أنْ تكون دالة على داء مثل وَجِعَ يَوْجَع ، أو فرح وحزن مثل فَرِحَ بفْرَح و جَذِل يجْذِل ، أو ان تكون دالة على عيب أو خوف وذعر أو جوع وعطش نحو : عَطِش يعْطَش ، قالت : ((والحقيقة أنَّ ماذهب إليه سيبويه من ربط الفعل اللازم بالمعاني المتقدمة الذكر، وجيه وذلك لان أغلب أفعال صيغة الفعل اللازم (فَعِلَ) تفيد الدلالة على الحالة الجسدية والنفسية لذلك ارتبط اشتقاق بعض أوزان الصفة المشبهة بهذا الفعل)).[٣]

وذكرت أنَّ الصفة المشبهة تطرد في بابين هما (فَعِل – يَفْعَل) و (فَعُل – يَفْعَل) ، وأفعالهما لازمة قالت : ((أما في كتب اللغة الأخرى فقد وجدنا أوزان الصفة المشبهة

---

[١] أبنية الصرف في كتاب سيبويه :٢٧٩ .
[٢] الصرف (د. حاتم الضامن) :١٦٤ .
[٣] أبحاث صرفية:١١٣ .

مطردة في بابين هما (فَعِل – يَفعَل) و (فَعُل – يَفْعَل) وأفْعال الباب الأول لازمة غالباً ، وأفْعَال الباب الثاني لازمة دائماً)).[1]

[1] المصادر والمشتقات : ١٧٧ .

الخاتمة

في نهاية هذه الرحلة اوّد القول انني حاولت عرض مايدور في ذهني وبثّه في هذا الموضوع، و أوجز الختام بالآتي:

١-إن مفهوم القاعدة أو الأصل مصطلح قديم سابق لعلم النحو والصرف ، إذ نجد أول ظهور له في لغة الفقهاء وعلماء الأصول والشريعة ، ويقابله الفرع .

٢- كشف البحث أنَّ الأغلب في التفريع ألّا يتساوق مع القاعدة القياسية أو العامة في الإجراء والتصور لذلك قلّت مصاديق الاتفاق بين القاعدة الفرعية والقاعدة القياسية وكُثرة المصاديق في عدم التساوق .

٣- تبين من البحث أنَّ معظم التفريع في القاعدة كان في عدم تساوق القاعدة الفرعية مع القاعد العامة سواء أكان في عدم التساوق في الإجراء والتصور أم في عدم التساوق في الإجراء وحسب .

٤- تبين من البحث أيضاً قلّة التفريع في القاعدة عند الرضي عند تساوق القاعدة الفرعية مع القاعدة العامة في الإجراء .

٥- قد يصف الرضي القاعدة الفرعية بأنَّها غير قياسية مثل (شاويّ)

٦- يصف الرضي القاعدة بالشذوذ ومصداق ذلك قوله في قراوي .

٧ – قد تتفرع القاعدة الفرعية إلى أكثر من فرع مثل : تفريع فتح العين إذا كانت عينه أو لامه حرفًا حليقًا فقد ٱمتد هذا التفريع إلى الفعل الناقص بالألف أو الواو والفعل الأجوف.

٨– تتفرع القاعدة العامة عند الرضي لأسباب أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : لغرض الخفة والابتعاد عن الثقل ، أو لغرض مراعاة الغرض ، أو لرفع اللبس ، أو للجواز وأسباب أخرى ذكرتها في الرسالة .

٩– قد يدلّ تفرع القاعدة على مرونة اللغة العربية وعدم جمودها .

١٠– لم أجد وراء تفرع القاعدة العلل الطبعية أو الذوقية .

١١– يبدو أن تفريع القاعدة عند الرضي لا يقصد منه كثرة صياغة القواعد النظامية في الصرف بل هي أقرب ماتدلّ على شمول القاعدة النظامية للمصاديق جميعها .

وأتمنى من الله العلي العظيم أن اكون قد وُفقت في كتابة هذا الموضوع بإلمام تام والتمام للقدير جلّ وعلا .

المصادر والمراجع

– القرآن الكريم.

أولاً : الكتب المطبوعة

((أ))

- أبحاث صرفية : د.خديجة زبار الحمداني ، ط ١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠م .

- أبحاث في أصوات العربية : د.حسام سعيد النعيمي ، وزارة الثقافة والأعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٨ .

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه :د. خديجة الحديثي ، ط ١ ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦٥ .

- أدب الكاتب : ابن قتيبة الدينوري ، تحقيق : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة .

– ارتشاف الضرب من لسان العرب: محمد بن يوسف بن علي بن حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق:د. رجب عثمان محمد ، ط ١، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٩٨ م .

– اسس الدرس الصرفي في العربية : محمد كريم زرندح ، دار المقداد للطباعة ، ط ٤ ، ٢٠٠٧.

– الاشباه والنظائر في النحو: عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي(ت٩١١هـ) ، دار الكتاب العلمية ، بيروت ،١٩٩٠م.

– الأصوات اللغوية : إبراهيم أنيس ، ط ٣ ، ملتزم الطبع والنشر دار النهضة العربية، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٦١ .

- الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، اميرة للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .

- الأصول في النحو: محمد بن سهل ابن السراج (ت٣١٦هـ) تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.
- الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الحديثة : د. عبد الحق احمد محمد الحجي ، المطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ م .
- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) ، ط ١، دار القلم، دمشق ، ١٩٨٩ م .
- التقاء الساكنين بين القاعدة والنص : د. عبد اللطيف محمد الخطيب ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، ٢٠٠١ .
- التقاء الساكنين في اللغة العربية : آمال الصيد ابو عجيلة محمد ، دار قباء الحديثة ، القاهرة ، ٢٠٠٨م .
- التقاء الساكنين وتاء التأنيث : د. مهدي جاسم عبيد ، ط١ ، دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣ .
- الإقليد في شرح المفصل :أحمد بن محمود الجندي (ت٧٠٠هـ) ، تحقيق : د.محمود أبو كته الدراويش ، ط١ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٣هـ -٢٠٠٢م .

- الإمالة في القراءات واللهجات :د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
- الإمالة والتفخيم في القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري : د. عبد العزيز علي سفر ، التراث العربي ، ٢٠٠١ .

((ب))

- البحر المحيط : محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق: صدقي محمد جميل ، دار الفكر – بيروت ،١٤٢٠ هـ .

((ت))

- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(ت١٢٠٥هـ)، تحقيق عبد الستار احمد فراج ، راجعته لجنة فنية من وزارة الارشاد والانباء ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٥.

- تاج اللغة وصحاح العربية: اسماعيل بن حماد الجوهري(ت ٣٩٨هـ) : تحقيق : احمد عبد الغفور العطار ،ط٤ ، دار العلم للملايين ، لبنان – بيروت ، ١٩٩٠ .

- التبيين عن مذاهب النحويين : ابو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ) ، تحقيق ودراسة : د. عبد الرحمن سليمان العثيمين ، ط ١، دار الغرب الاسلامي ، بيروت، ١٩٨٦ .

- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : الطيب البكوش ، تقديم : صالح القرمادي ، ط ٣ ، المطبعة العربية ، تونس ، ١٩٩٢ .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: مُحمّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ للطباعة والنشر، مصر،١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

- التعريفات :أبو الحسن عليّ بن مُحمّد بن عليّ المعروف بالسّيّد الشريف، ت ٨١٦هـ)، ط ١، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٣م .

- التطبيق الصرفي : عبده الراجحي ، نشر وطبع دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤م .

- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ(ت٣٧٧هـ) ، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي ، ط ١، ١٩٩٠م .

- التكملة:الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، ط ٢ ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٩م.

تهذيب التوضيح : احمد مصطفى المراغي ، و محمد سالم علي ، ط ٩ ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، ط ١ ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ٢٠٠١م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، ط ١ ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٨م .

- التوقيف على مهمات التعاريف : عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين (ت ١٠٣١هـ) ،ط ١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٠م .

((ج))

– جمهرة اللغة: محمد بن الحسن بن دريد(ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي ، ط ١ ، دار العلم للملايين ،لبنان – بيروت ، ١٩٨٧م .

((ح))

حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي للشافية : محمد بن أحمد بن جماعة (ت٨١٩هـ) ، مجموعة الشافية / ضبط : محمد عبد السلام شاهين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ٢٠١٤م .

((خ))

خزانة الأدب وغاية الأرب: ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري ، تحقيق: عصام شقيو ، ط الأخيرة ، دار ومكتبة الهلال- بيروت، دار البحار-بيروت ، ٢٠٠٤م .

- الخصائص: عثمان بن جني(ابو الفتح) (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ، المكتبة العلمية .

((د))

- دراسات في الصرف : د. امين علي السيد ، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، ١٩٨٩.

- دراسات في علم أصوات العربية : د. داود عبدة ، ط ١ ، دار جرير ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٠م .

- دراسات في علم الصرف : د. عبد الله درويش ،ط٣ ، مكتبة الطالب الجامعي ، المملكة العربية السعودية ، مكة المكرمة ، ١٩٨٧.

- دروس التصريف : محمد محيي الدين عبد حميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٩٥ .

الدلالة الصوتية في اللغة العربية : د. صالح سليم عبد القادر الفاخري ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية .

((س))

– سر صناعة الاعراب: : عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق : محمد حسن وأحمد رشدي شحاته ، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ،٢٠٠٠م .

((ش))

الشافية في علمي التصريف والخط : عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر ، ط ١ ، مكتبة الآداب – القاهرة ، ٢٠١٠ م .

– شذا العرف في فن الصرف : أحمد بن محمد الحملاوي ، علق عليه : د. محمد بن المعطي ، خرج شواهده وفهارسه :ابو الأشبال أحمد بن سالم المصري ، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع .

– شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٧١هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ٢٠٠٠م.

- شرح أبيات سيبويه : ابو جعفر احمد بن محمد النحاس ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، ط ١ ، عالم الكتب ، ١٩٨٦م .

- شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهري(ت٩٠٥هـ) ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان ، ٢٠٠٠ م.

- شرح التصريف : أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ) ، تحقيق: د. إبراهيم ابن سليمان البعيمي ، ط ١ ، مكتبة الرشد ، ١٩٩٩م .

- شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك (٦٧١هـ) ، تحقيق : د. عبد المنعم هريدي ، ط ١ ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، المملكة العربية السعودية – مكة المكرمة .

- شرح شافية ابن الحاجب(الجاربردي) الحسن بن أحمد الجاربردي (ت٧٤٦هـ) ، مجموعة الشافية ، ضبط : محمد عبد السلام شاهين ، ط١ ، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت ، ٢٠١٤ م .

– شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الاستراباذي: تحقيق: محمد نور الحسن ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، ومحمد الزفزاف ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٩٨٢ م ، وطبعة اخرى ١٩٧٥ م.

– شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : الحسن بن احمد الأستراباذي (٧١٥هـ) ، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ، ط ١ ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ،٢٠٠٤م .

- شرح شافية ابن الحاجب(نقره كار) جمال الدين ابن محمد (ت٨٠٠هـ) ، مجموعة الشافية ، ضبط : محمد عبد السلام شاهين ، ط١ ، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت ، ٢٠١٤ م .

- شرح كتاب سيبويه : الحسن بن عبد الله السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، ط ١ ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٨ م.

- شرح اللمع للاصفهاني : ابو الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ) ، تحقيق ودراسة : د.ابراهيم بن محمد بن عباة ، ادارة الثقافة والنشر جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، المملكة السعودية ، ١٩٩٠ م .

– شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ) ، تحقيق : د. أميل بديع يعقوب ،ط ١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ،٢٠٠١ م.

– شرح الملوكي في التصريف: يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، ط ١ ، المكتبة العربية ، سوريا – حلب ، ١٩٧٣ م.

((ص))

- الصرف : د. حاتم صالح الضامن ، مطبعة دار الحكمة ، الموصل ، ١٩٩٠م .
- الصرف وعلم الأصوات: د. ديزيره سقال ، دار الصداقة العربية ، لبنان – بيروت ، ١٩٩٦ م.
- الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر: د. رمضان عبد التواب ، مكتبة بستان المعرفة ، ط ١ ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ م .

((ظ))

- ظاهرة التنوين في اللغة العربية : د . عوض المرسي ،ط ١، مطبعة المجد، ١٩٨٢م.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : د.طاهر سليمان حموده ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ،١٩٩٨.

((ع))

- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ، ١٩٨٤م .

((ف))

- الفروق اللغوية : أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ) ، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر .

- في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية : د.غالب فاضل المطلبي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد .

((ق))

– القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ) ، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م.

– قضايا صرفية: د. أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠م.

– القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : د. عبد الصبور شاهين : مكتبة الخانجي بالقاهرة .

((ك))

- كتاب سيبويه : سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، ط٢ ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : محمد بن علي بن القاضي التهانوي (ت ١١٥٨هـ) ، تحقيق: د. علي دحروج ، ط ١، بيروت ،١٩٩٦م.

- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني الكوفي، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهرسه: د. عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٨٣م.

- الكناش في فني النحو والصرف: عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد (ت٧٣٢ هـ) ، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٠ م

((ل))

- لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، ابن منظور (ت ٧١١هـ) ، ط ٣ ، دار صادر – بيروت . ١٩٩٣م.

- اللباب في علل البناء والاعراب: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الإله النبهان ، ط ١ ، دار الفكر – دمشق ، ١٩٩٥م .

- لهجة تميم واثرها في العربية الموحدة : د. غالب فاضل المطلبي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨م .

- اللهجات العربية في القراءات القرآنية: د. عبدة الراجحي، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م.

((م))

المخصّص : علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق: خليل إبراهم جفال ، ط ١ ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ،١٩٩٦م .

– المزدوج في العربية (المفهوم – المصاديق – التحولات): د. جواد كاظم عناد ، ط ١ ، دار تموز ، دمشق ، ٢٠١١م .

- المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب: خديجة الحمداني ، ط ١ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ٢٠٠٧م.
- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية : د. عبد العزيز الصيغ ،ط ٢ ، دار الفكر ، ٢٠٠٧م .

– معجم القراءات القرآنية مع مقدّمة في القراءات وأشهر القراء : د. احمد مختار عمر ، و د. عبد العال سالم مكرم ، ط٢ ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٨م.

– معجم اللغة العربية المعاصرة : د.احمد مختار عمر، ط ١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٨ م .

- معجم لغة الفقهاء : محمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي ، ط ٢، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٨ م.

- المعجم المفصل في علم الصرف : راجي الأسمر ، مراجعة : أميل بديع يعقوب ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- معجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٩٧٩م.

– المغني في تصريف الأفعال: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٩م .
– المفتاح في الصرف: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م.

- المفصل في صنعة الاعراب : محمود بن عمرو الزمخشري ، تحقيق :د.علي بة ملحم ، ط١ ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٨٧م.

- المقتصد في شرح التكملة: الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)، تحقيق : د. احمد بن عبد الله بن ابراهيم الدويش، ط ١ ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ٢٠٠٧م .

- المقتضب : مُحمّد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: مُحمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكُتُب، بيروت – لبنان .

– المقطع الصوتي في العربية : د. صباح عطيوي عبود ، ط ١ ، دار الرّضوان ، عمَّان ، ٢٠١٤ م.

– الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن الإشبيلي، (ت ٦٦٩هـ) ، ط ١ ، مكتبة لبنان ، ١٩٩٦ م .

– المنصف(شرح كتاب التصريف) : عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : ابراهيم مصطفى وعبد الله امين ، ط١ ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ، ١٩٥٤م.

– منهج السالك إلى ألفية ابن مالك :علي بن محمد الأُشْمُوني (ت٩٢٩هـ) ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، ١٩٩٨م .

– المنهج الصوتي للبينة العربية(رؤية جديدة في الصرف العربي): عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.

– المهذب في علم الصرف : د. صلاح مهدي الفرطوسي ، د. هاشم طه شلاش ، ط ١ ، مطابع بيروت الحديثة ، ٢٠١١ م.

((ن))

- نحو اللغة العربية : د. محمد أسعد النادري ، ط ٢ ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي : د.حسن خميس الملخ ، ط ١ ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠٠١م .
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : نهاد الموسى ، ط ٢ ، دار البشير ، عمان ، ١٩٨٧م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: يوسف ابن سليمان (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: رشيد بلحبيب ، مطبعة فضالة ، المغرب ، ١٩٩٩م.

((هـ))

– هداية الطالب : احمد مصطفى المراغي ، ط١ ، دار الظاهر ، الكويت ، ٢٠١٧م.

((و))

الوافي في قواعد الصرف العربي: يوسف عطا العريفي ، الاهلية للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠١٠م .

ثانياً : الرسائل الجامعية والأطاريح :

– الإعلال والابدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية(اطروحة دكتوراه) : انجب غلام نبي بن غلام محمد ، المملكة العربية السعودية ، كلية التربية للبنات ، ١٩٨٩م .
– التصريف عند سيبويه وموقف الرضي منه في شرحه للشافية (اطروحة دكتوراه) : محمد احسان الله مياه ، جامعة ام القرى – كلية اللغة العربية ، ٢٠٠٣ .

- التعليل الصرفي في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير) : ادريس حمد هادي ، جامعة القادسية ، كلية التربية ، ٢٠٠٨ م .

- الدرس الصرفي بين الرضي والجابردي في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (دراسة موازنة) (رسالة ماجستير): جواد كاظم عناد ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ١٩٨٩م .
- ظاهرة التفريع في القران الكريم دراسة نحوية و دلالية (رسالة ماجستير) :علي جواد شبع ، جامعة القادسية ، كلية الآداب ، ٢٠١٨ .
- موانع الإعلال دراسة صوتية صرفية (رسالة ماجستير) : علاء صالح عبيد حسين ، جامعة كربلاء ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٢م .
- الواوات والياءات في النحو والصرف (رسالة ماجستير): فتحية حسين عطار ، جامعة ام القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٩٨٣م .

<u>ثالثاً : البحوث والمقالات والمجلات:</u>

- الحمل على النقيض في الاستعمال العربي : د. خديجة احمد مفتي ، مجلة جامعة ام القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٨ ، ع ٣٠ ، ١٤٢٥هـ .
- قوة الحرف بالحركة – التصحيح انموذجا– دراسة صوتية صرفية : د. شكران حمد شلاكة المالكي ، جامعة القادسية ، كلية التربية ، مجلة أوروك للعلوم الانسانية –جامعة المثنى .
- كراهة توالي الامثال : د. رمضان عبد التواب ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، فهرس المجلد الثامن عشر .
- النسب : د. عبد الحسين عبد الله محمود الحمداني ، ، مجلة كلية التربية الأساسية ملحق العدد الثاني والخمسين ، ٢٠٠٨ م .

Abstract

The phenomenon of rigin and branch is one of the linguistic phenomena that took place in the old and modern morphologicalm lesson, especially (Al radhy) in

its explanation of (ibn Al hajib) if we contemplate the morphological space in its explanation, we find sup-rules that derive from a general rule whose purpose is to enrich the language, multiply its vocabulary, expand it, and raise ambiguity of speech by carrying a meaning on another

the study required that the thesis be divided into three chapters, presented by a preamble, in which it dealt with the branch and the reasons for branching at (Al radhy) in the first chapter, I dealt with the inconsistency or inconsistency of sub- rule with the general rule and consists of three sections. The second chapter, entitled the consistency of the general rule with the sup-rule in the procedure, is divided into tow subjects. As for the third chapter, it was titled sup-rule for various reasons, including confusion, permissibility, the difference between name, source and download , carry the meaning of another.

Ministry of Higher Education &

Scientific Research

AL-Qadisiya University /College Of Arts

Arabic Languages Department

Subjugating the morphological rule when Al-Radhi (Death 688A.H.) explained it on the healing of Ibn Al-Hajib

A Thesis master Submitted

By

Manahil Shaheed Hussain

To college of Arts board in AL- Qadisiyah University

It is partil of fulfillmwnt requirements to get master degree in Arabic Language and its Literatures/Language

Supervised by

Prof.Dr.Shukran Hamad Shlaga

1441 A.H. 2020 A.C.

اقرار لجنة المناقشة

نحن اعضاء لجنة المناقشة الموقعين ادناه نشهد أننا اطلعنا على الرسالة المقدمة من الطالبة (**مناهل شهيد حسين**) الموسومة بـ(**تفريع القاعدة الصرفية عند الرضيّ الاستراباذيّ (ت٦٨٨هـ) في شرحه على شافية ابن الحاجب**) وقد ناقشناها في محتوياتها وفي ما له علاقة بها ، ونعتقد انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وادابها بتقدير (جيد جدا عالٍ) .

رئيس اللجنة

أ.د. علي عباس عليوي

التوقيع :

المرتبة العلمية : أستاذ

التاريخ : ١٧/٩/٢٠٢٠

عضو اللجنة

أ. خالد عبد فزاع

التوقيع :

المرتبة العلمية : أستاذ

التاريخ : ١٧/٩/٢٠٢٠

عضو اللجنة

أ.م.د. نبأ عبد الامير عبد

التوقيع :

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

التاريخ ١٧/٩/٢٠٢٠

عضو اللجنة (المشرف)

أ.د. شكران حمد شلاكه

التوقيع :

المرتبة العلمية : أستاذ

التاريخ: ١٧/٩/٢٠٢٠

مصادقة من كلية الآداب / جامعة القادسية

التوقيع :

العميد : أ.د. ياسر علي عبد الخالدي

التاريخ :